وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي – تيسمسيلت –

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

# دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض لدى البنك

– دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية –تيسمسيلت–

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية

– تخصص مالية و بنوك –

من إعداد الطالبين:

حاج عثمان فاطيمة الزهرة

العربي ميمونة

تحت إشراف:

الأستاذة: سهلي رقية

## أعضاء لجنة المناقشة

| الاسم واللقب | الرتبة | الجامعة الأصلية | الصفة |
|---|---|---|---|
| سوداني نادية | أستاذ مساعد أ | المركز الجامعي الونشريسي – تيسمسيلت – | رئـــيسا |
| العربي مليكة | أستاذ مساعد أ | المركز الجامعي الونشريسي – تيسمسيلت – | ممتحنا |
| سهلي رقية | أستاذ مساعد أ | المركز الجامعي الونشريسي – تيسمسيلت – | مشـــرفا |

السنة الجامعية: 2016– 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾

صدق الله العظيم

الآية 85 من سورة الإسراء

الكمال لله سبحانه عزّ وجلّ، والعصمة للأنبياء، والخطأ والنسيان من صفات الإنسان، وما دام هذا حالنا وتلك هي صفاتنا، فلا غرر إذا ظهر أو تبدى لأي مطلع على هذا البحث نقص أو غموض أو لبس، فنحن نرحب بكل الانتقادات والتوجيهات المفيدة.

# الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل و صلى اللهم و سلم على نبينا مُحَمَّد وأله و أصحابه ومن اهتدى بهداه.

للذين قال في حقهما الرحمن: " ووصيناك بالوالدين إحسانا "

إلى من حملتني وهنا على وهن، وأغرقتني حبا وحنانا مذ كنت بداخل أحشاءها أمي حبيبتي أطال الله في عمرها و حفظها من كل سقم و أمدها بالصحة و العافية.

إلى شمعة و عماد البيت من يمتلئ فؤاده فرحا لنجاحنا، أبي الغالي أطال الله في عمره و بارك له فيه و أمده بالصحة و العافية و حفظه من كل سقم.

أسأل الله أن يعوضهما ما فقداه في الدنيا بالآخرة.

إلى روح إخوتي الطاهرة من استودعناهم في رعاية الجليل " عثمان، كادي، يوسف " قد أرهقنا فراقهم لكنهم رحلوا تاركين النصح و الشهامة أسأل الله أن يرحمهم و يسكنهم فسيح جنانه يارب.

إلى أخواتي عزيزاتي " مليكة، حسينة " أسعدهما الله في حياتهما و في رضاه و حفظهما من كل شر.

إلى إخوتي أحبتي قدوتي و سندي أطال الله في عمرهم و رضي عنهم، و حفظهم من كل شر "مصطفى، هشام، مُحَمَّد، عبد الرحمان ".

إلى كتاكيت العائلة و فرحتها " شيماء، زكريا، إسحاق، إسراء " حفظهم الله و جعلهم بذور خير.

إلى جدتي فاطمة الغالية أطال الله في عمرها و أمدها بالصحة و العافية، و إلى روحي جدي العظيم رحمه الله و أسكنه فسيح جنانه.

إلى زوجات إخوتي " أختي مليكة، فاطمة " حفظهما الله و بارك فيهما لإخوتي.

إلى أعز الصديقات من أعانوني بالبسمة و الدعاء " فاطمة، ماريا " أدامهم صحبة و محبة في الله.

" إلى كل مسلم و مسلمة "

**فاطمة الزهراء**

# الإهداء

الحمد لله الذي وفقني في الحياة وانجاز هذا العمل الذي اهدي ثمرته إلى:

التي جعلت الجنة تحت قدميها و يعجز اللسان عن إيجاد الكلمات والحروف لشكرها ويجف

الحبر على الورق لوصفها، رمز المحبة والعطاء أمي الغالية حفظها الله تاج فوق رأسي.

إلى رمز التضحية والإخلاص، رمز العطاء والأمل إلى الذي أسميته الشرف والصمود والكلمة وأراد لي أن أكون

دائما في المستوى أبي الغالي حفظه الله

إلى أخواتي أمينة، خولة، شيماء، آية وآسيا حفظهم الله

أساتذتي الكرام الذين عرفتهم طيلة مشواري الدراسي

كل من جمعتني معهم مقاعد الدراسة ومجالس العلم خاصة طلبة الماستير من دفعتي

إلى كل من حمل لي ذرة ود ومحبة في قلبه إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورقة.....

**ميمونة**

# كلمة شكر و تقدير

**"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"**

صدق الله العظيم سورة النمل، الآية 19

نشكر الله العلي القدير على ما منحنا من إرادة وعلم على إنجاز هذا البحث والعمل المتواضع فله الشكر الأول والأخير.

كما نتقدم إلى الشكر الجزيل إلى والدينا الذين لا ينقطع دعائهما لنا بالتوفيق والنجاح، ولقد أمرنا الله أن نقدم الشكر لمن أجرى النعمة على يديه، حيث قال رسول الله ﷺ " .. من صنع لكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه "، (رواه أبو داوود حديث رقم 1672).

# الملخص

**الملخص:**

يهدف البحث إلى معرفة درجة استفادة البنوك التجارية من التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة التي تقوم بالاقتراض.

يعتبر الائتمان المصرفي من أكثر الأدوات حساسية في القطاع المصرفي، لذا يجب على المسؤولين عن منحه الدقة في اتخاذ القرار الائتماني، وذلك بالاستعانة بأدوات التحليل المالي في تحليل القوائم المالية للمؤسسات الطالبة للقرض.

**الكلمات المفتاحية:** البنوك التجارية، الائتمان المصرفي، التحليل المالي، القوائم المالية، القرار الائتماني.

**Le Résumé:**

La recherche vise à connaitre le degré de l'analyse financière bénéficière par les banques commerciales dans le diagnostique de la situation financière de l'institution qui fait l'emprunt.

Le crédit bancaire est considérée comme l'instrument le plus sensible dans le secteur bancaire, pour cela, il faut donner aux responsables de prise du décision de l'exactitude du crédit en utilisant les outils d'analyse financière dans l'analyse des listes financières des institutions qui des demandent du prêt.

Les Mots clés: banques commerciales, crédit bancaire, l'analyse financière, liste financières, décision de crédit.

# فهـرس المحتويـات

# فهـــــرس المحتويـــــات


| المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| **البسملة** | |
| **آية قرآنية** | |
| **الإهداءات** | |
| **كلمة شكر وتقدير** | |
| **الملخص** | |
| **فهرس المحتويات** | I |
| **قائمة الأشكال** | V |
| **قائمة الجداول** | VI |
| **قائمة الملاحق** | VII |
| **قائمة الاختصارات والرموز** | VIII |
| **المقدمة العامة** | أ-ج |
| **الفصل الأول: الإطار النظري حول البنوك التجارية والائتمان المصرفي** | 01 |
| **المبحث الأول: نظرة حول البنوك التجارية** | 03 |
| المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك التجارية | 03 |
| المطلب الثاني: مفهوم البنوك التجارية و أهميتها | 06 |
| المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية وهيكلها التنظيمي | 08 |
| المطلب الرابع: ميزانية البنك التجاري | 11 |
| **المبحث الثاني: مفاهيم حول الائتمان المصرفي و المخاطر الناجمة عنه** | 15 |
| المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي و أهميته | 15 |
| المطلب الثاني: أنواع الائتمان المصرفي والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني | 17 |
| المطلب الثالث: أشكال الائتمان المصرفي وشروط منحه | 20 |
| المطلب الرابع: مخاطر القروض وأنواعها وإجراءات الحد منها | 24 |
| **المبحث الثالث: السياسة الائتمانية ومعايير وإجراءات منح الائتمان** | 27 |
| المطلب الأول: السياسة الائتمانية ومعايير وإجراءات منح الائتمان | 27 |
| المطلب الثاني: معايير منح الائتمان في المصارف التجارية | 30 |
| المطلب الثالث: إجراءات (المراحل التي تمر بها عملية منح القرض) | 32 |
| المطلب الرابع: صياغة القرار الائتماني | 33 |
| **الفصل الثاني: الميكانيزمات الأساسية للتحليل المالي والائتماني في إدارة الائتمان** | 36 |
| **المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي** | 38 |

| | |
|---|---|
| المـطلب الأول: مفهوم التحليل المالي و أهميته | 38 |
| المطلب الثـاني: أدوات التحليل المالي | 39 |
| المطلب الثالث: خطوات التحليل المالي | 40 |
| المـطلب الرابع: طبيعة البيانات المالية وتفسير نتائج ومؤشرات التحليل المالي | 42 |
| **المبحث الثاني: دراسة المعطيات المحاسبية وتحليل القوائم المالية بواسطة التوازنات المالية** | 46 |
| المـطلب الأول: المعطيات المحاسبية | 46 |
| المـطلب الثاني: الميزانية المالية (المفصلة والمختصرة) والانتقال من الميزانية المحاسبية إلى المالية | 52 |
| المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي | 57 |
| المـطلب الرابع: تحليل القوائم المالية بواسطة النسب المالية | 59 |
| **المبحث الثالث: التحليل الائتماني وإدارة الائتمان** | 61 |
| المـطلب الأول: التحليل الائتماني وأنواعه | 61 |
| المطـلب الثاني: إدارة القروض في المصارف التجارية | 63 |
| المطلب الثالث: تقييم إدارة الائتمان | 64 |
| **الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيات** | 66 |
| **المبحث الأول: الإطار العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية** | 68 |
| المطلب الأول: النشأة والتعريف (تقديم بنك البدر) | 68 |
| المطلب الثـاني: موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 69 |
| المطلب الثالث: مهام ونشاطات البنك | 70 |
| المـطلب الرابع: الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية | 71 |
| **المبحث الثاني: بطاقة فنية حول وكالة بدر – تيسمسيلت–** | 72 |
| المـطلب الأول: لمحة عن الوكالة-544- وهيكلها التمويلي | 72 |
| المـطلب الثاني: مصالح الوكالة | 73 |
| المطلب الثالث: أنواع القروض الممنوحة من طرف الوكالة | 73 |
| المـطلب الرابع: الوثائق العامة اللازمة لطلب القرض | 74 |
| **المبحث الثالث: دراسة ملف منح قرض استثمار** | 76 |
| المـطلب الأول: دراسة المؤسسة طالبة القرض والقرض المطلوب والضمانات المقدمة | 76 |
| المـطلب الثـاني: القوائم المالية للمؤسسة | 77 |
| المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية بواسطة التوازنات والنسب المالية و تفسير النتائج | 83 |
| خاتمة عامة | 89 |
| قائمة المراجع و المصادر | 94 |

| | |
|---|---|
| الملاحق | 100 |

# قائمة الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | هيكل تنظيمي لمصرفي تجاري | 10 |
| 02 | الميزانية العمومية وعلاقتها بالقرارات الأساسية للمنشأة | 43 |
| 03 | الميزانية العمومية وقائمة الدخل وعلاقتها بالعلاقات الإدارية | 44 |
| 04 | الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية | 71 |
| 05 | الهيكل التنظيمي الحديث لبنك الفلاحة والتنمية الريفية | 72 |

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الميزانية المحاسبية وعناصرها، وترتيبها حسب درجة السيولة والاستحقاقية | 47 |
| 02 | جدول حسابات النتائج | 50 |
| 03 | الميزانية المالية المفصلة | 52 |
| 04 | الميزانية المالية المختصرة | 54 |
| 05 | الميزانية المحاسبية التقديرية لخمس سنوات (جانب الأصول) | 78 |
| 06 | الميزانية المحاسبية التقديرية لخمس سنوات (جانب الخصوم) | 79 |
| 07 | الميزانية المالية المفصلة لخمس سنوات (جانب الأصول) | 80 |
| 08 | الميزانية المالية المفصلة لخمس سنوات (جانب الخصوم) | 81 |
| 09 | الميزانية المالية المختصرة (جانب الأصول) | 82 |
| 10 | الميزانية المالية المختصرة (جانب الخصوم) | 83 |
| 11 | حساب رأس المال العامل الدائم | 84 |
| 12 | حساب إحتياجات رأس المال العامل الدائم | 84 |
| 13 | حساب الخزينة | 85 |
| 14 | حساب نسب التوازن الهيكلي | 85 |
| 15 | حساب نسب السيولة | 86 |
| 16 | حساب نسب المردودية | 86 |
| 17 | حساب قدرة التسديد | 87 |

## قائمة الملاحق


| رقم الملحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | الميزانية المحاسبية التقديرية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية | 113 |

## قائمة الاختصارات و الرموز

| الرمز | المعنى | |
|---|---|---|
| FR | رأس المال العامل | Fond de roulement |
| BFR | احتياجات رأس المال العامل | Besoin en fonds roulement |
| TR | الخزينة | Trésor |
| BADR | بنك الفلاحة و التنمية الريفية | Banque de l’agriculture et développement rural |
| SARL | شركة ذات مسؤولية محدودة | Société à responsabilité limitée |
| ANSEJ | الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب | Agence nationale de soutien à l’emploi des jeunes |
| CNAC | الصندوق الوطني لتأمين البطالة | Caisse nationale d’assurance chômage |
| ANGEM | الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر | Agence nationale de gestion du microcrédit |

# مقدمة عامة

تمهيد

يتكون النظام المصرفي في أي مجتمع من عدد من المصارف تختلف وفق لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع، وتعتبر أشكال المصارف من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق والرغبة في خلق هياكل تمويلية مستقلة تتلاءم مع حاجات العملاء والمجتمع، حيث تختلف من دولة إلى أخرى وفقا لنظامها ومدى حاجات الاقتصاد القومي لنوع معين من المصارف، وبشكل موجز يمكن القول أن طبيعة المصرف تملي عليه وظيفة تجميع الودائع واستثمارها ومنح الائتمان وتقديم الخدمات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بنشاطات التمويل، وتولت القيام بهذه العملية البنوك التجارية بصفة خاصة باعتبارها تعد القاعدة الأساسية للجهاز المصرفي إذ تتعامل في الدين أو الائتمان (تسهيلات، قروض)، حيث تتلقى ودائع الأفراد وتعيد إقراضها إلى أفراد آخرين لاستخدامها في أغراض انتاجية أو تجارية أو استهلاكية.

لما يشهده النظام المصرفي من ثورة تقنية للمعلومات والاتصالات والحوسبة فقد أصبح أكثر القطاعات تعرضا للمخاطر ولا سيما في عالمنا المعاصر، وهذا بدوره حتم على البنوك التجارية إنشاء أقسام متخصصة في إدارة المخاطر المصرفية المختلفة، حيث يعد الخطر عنصرا ملازما للقرض لا يمكن بأي حال من الأحوال استبعاد إمكانية حدوثه، لذا استوجب على البنوك التجارية تقدير الأخطار المحتملة وتحديد السبل التي يتبعها لتجنب تلك الأخطار، وذلك يتطلب منها القيام بدراسة تحليلية اعتمادا على أسس وركائز عملية متمثلة في وسائل التحليل المالي الذي أثبت جدواه كأداة مميزة تساعد في اتخاذ القرارات المالية لأنه تحليل فعال يمر بخطوات محددة ومدروسة ويستعمل بيانات واضحة ودقيقة على أساسها يتم منح الائتمان ونظرا لتنوع التسهيلات والقروض اختلفت تقنيات التحليل المالي حسب طبيعتها والمخاطر الناجمة عنها.

**الإشكالية:**

وانطلاقا مما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

**إلى أي مدى يعتبر التحليل المالي في البنوك التجارية آلية في منح الائتمان المصرفي؟**

ومن خلال الإشكالية السابقة يمكننا طرح الإشكاليات الفرعية التالية:

- كيف يتم منح الائتمان المصرفي من طرف البنوك التجارية؟
- على ماذا تعتمد البنوك التجارية في تحليل القوائم المالية؟
- كيف يساهم التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية؟

**الفرضيات:**

وللإجابة علي هذه الإشكالية قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- يتم منح الائتمان المصرفي بشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه و بضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد.
- يتم استخدام مجموعة من المؤشرات و النسب المالية و الإحصائية في تحليل القوائم المالية من طرف البنوك التجارية لتقييم الأداء المالي للمؤسسات المقترضة.
- يساهم التحليل المالي على مستوى البنك في تقييم مقدرة العملاء على تسديد التزاماتهم في القرار الائتماني.

**أهداف الدراسة:**

- التطرق بالتفصيل إلى مفهوم الائتمان المصرفي وسياساته ومعاييره وإجراءات منحه و كذلك التعرف على مخاطره و طرق الحد منها والعناصر الأساسية للتحليل الائتماني.
- التعرف على أدوات وخطوات التحليل المالي و على القوائم المالية اللازمة لتقييم المركز المالي باستخدام التوازنات المالية.
- إبراز أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الائتمان في الكشف و التحقق من سلامة مركزه المالي و جدارته المالية و قدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب.

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية دراستنا في كون أن التحليل المالي في الوقت الراهن أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة .فالقروض المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه المصارف في أعمالها حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال المصرف نتيجة عدم قدرة العملاء الحاصلين عليها على سداد أقساطها فوائدها، وتعرض البنك المانح لها لخسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار إلى خسارة حقيقية مادية تتمثل في هلاك الدين وفوائده خاصة إذا لم تكن هناك ضمانات مادية كافية يمكن تسهيلها بالبيع والحصول على ثمنها لسداد القرض الممنوح من البنك للعميل المتعثر في السداد فضلا عما يسببه الدين المتعثر من تقليل معدل دوران الأموال لدى المصرف، ومن ثم تخفيض القدرة التشغيلية لموارده وإنقاص أرباحه وزيادة خسائره.

**المنهج المتبع**

بصدد دراستنا هذا الموضوع اعتمدنا على منهجين هما:

المنهج الاستقرائي بالاعتماد على أداة الوصف الظاهرة بداية من تعريف البنوك التجارية وكذا المنهج الاستنباطي بالاعتماد على أداة تحليل البيانات وخاصة عند الدراسة.

**أسباب اختيار الموضوع:**

و تتمحور أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

1. أسباب موضوعية:

- الأهمية التي يكتسبها التحليل المالي علي مستوى البنوك التجارية بصورة تسمح لها بمعرفة الوضعية المالية لطالبي القروض و هو ما يمكننا من اتخاذ القرارات المناسبة.
- تعتبر القروض البنكية من أهم استخدامات البنك التجاري والممول الرئيسي للمؤسسات والأفراد من جهة أخرى.

2. أسباب شخصية:

- الموضوع قيد الدراسة له علاقة بطبيعة التخصص الذي ندرس فيه (مالية وبنوك).
- ميول لهذا الموضوع.

**حدود الدراسة:**

- الحدود المكانية: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة تيسمسيلت–
- الحدود الزمانية: سيتم إجراء الدراسة في الفترة الممتدة بين 2011 و2015 وذلك بتحليل القوائم المالية لخمس سنوات متتالية للبنك "بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيسمسيلت–".

**الدراسات السابقة:**

- دراسة مُحَمَّد نور كرمه: "دور التحليل المالي في رفع كفاءة العمل المصرفي في اتخاذ قرارات الائتمان والتمويل دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري جامعة دمشق 2010".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مدى استخدام المصرف التجاري السوري لأدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي وفي ذات الوقت يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يتم اتخاذ قرار منح الائتمان على أسس سليمة.

- دراسة إيمان أنجرو "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري أنموذجا)"، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير باختصاص المحاسبة بجامعة تشرين كلية الاقتصاد – قسم المحاسبة- 2007/2006.

تهدف هذه الدراسة إلى التحليل المالي الواجب القيام به للبيانات المالية لطلب القرض، وذلك في مرحلة دراسة طلب القرض، وفي مرحلة متابعة القرض، والتعرف على آلية منح الائتمان في المصرف الصناعي السوري، والنقاط المشتركة هنا في بعض المفاهيم النظرية كمصطلح الائتمان المصرفي ومعاييره وخطوات منحه.

تطرقت الباحثة إلى: صياغة القرار الائتماني وإجراءات منحه والركائز الأساسية لتحليل مخاطر الائتمان وكذا تحليل البيانات المالية للعميل في مرحلة دراسة طلب القرض ومتابعته تجنبا لمخاطر الفشل المالي ولم تتطرق إلى التقنيات المعتمدة في القيام بالتحليل المالي الائتماني سوى النسب المالية واقتصرت على ذكر نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

**صعوبات الدراسة:**

- صعوبة موافقة البنك على إجراء التربص لديهم.
- صعوبة الحصول على القوائم المالية نظرا لسرية الملفات و أرقام حسابات الزبائن التي تعد من أسرار المهنة.
- الصعوبة في تطبيق أسلوب بعض النسب المئوية من طرفنا، ويعود ذلك إلى قصور المعلومات المالية الممنوحة من طرف الوكالة.
- ضيق الوقت الذي أثر على طرح الموضوع بشكل أفضل.

**تقسيمات البحث:**

تم تقسيم دراستنا إلى ثلاث فصول حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري حول البنوك التجارية والائتمان المصرفي حيث قسم إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول نظرة عن البنوك التجارية وفي المبحث الثاني الائتمان المصرفي والمخاطر الناجمة عنه وفي المبحث الثالث والسياسة الائتمانية.

تناولنا في الفصل الثاني الميكانيزمات الأساسية للتحليل المالي في إدارة الائتمان في البنوك التجارية بحيث قسم إلى ثلاث مباحث تضمن المبحث الأول مدخل إلى التحليل المالي وتضمن المبحث الثاني المعطيات المحاسبية الازمة في التحليل المالي و تحليل القوائم المالية بواسطة التوازنات المالية وفي المبحث الثالث التحليل الائتماني و إدارة الائتمان.

تطرقنا في الفصل الثالث إلى دراسة حالة دور التحليل المالي في منح القروض لدي بنك الفلاحة و التنمية الريفية–وكالة تيسمسيلت– قسمناه إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول الإطار العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي المبحث الثاني بطاقة فنية لوكالة – تيسمسيلت– وفي المبحث الثالث دراسة قرض الاستغلال.

# الفصل الأول:

# الإطار النظري حول البنوك التجارية والائتمان المصرفي

**تمهيد:**

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية لما له من دور وتأثير فعال في تنمية وإدارة عجلة الاقتصاد المحلي والعالمي، ومن بين هذه المؤسسات المصرفية نجد البنوك التجارية التي تعرف على أنها بنوك الودائع ووظيفتها الأساسية هي منح القروض، وتعتبر عملية منح القروض عملية جوهرية، لذا يتوجب على القائمين وصناع القرار في القطاع المصرفي الدقة في اتخاذ القرار الائتماني لأن نجاح إدارة الائتمان في إستراتيجيتها الائتمانية لا يتوقف على نجاحها في اتخاذ القرار بمنح العملاء الائتمان المصرفي وإنما في قدرتها على متابعة الائتمان والتأكد من قدرة العميل على التسديد عند موعد الاستحقاق.

و سنقوم بتسليط الضوء على الإطار النظري حول البنوك التجارية والائتمان المصرفي في هذا الفصل وذلك من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نظرة حول البنوك التجارية.

المبحث الثاني: مفاهيم حول الائتمان المصرفي و المخاطر الناجمة عنه.

المبحث الثالث: السياسة الائتمانية ومعايير وإجراءات منح الائتمان.

## المبحث الأول: نظرة حول البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من أهم أنواع البنوك، وأكثرها نشاطا، وترتبط بها أوسع العمليات المصرفية، إذ أن معظم الودائع تتركز لديها، كما أن معظم القروض تمنح من خلالها، وتؤدى معظم الخدمات عن طريقها، وتحتل موجوداتها و مطلوباتها الجزء المهم من موجودات النظام المصرفي ككل.

و سنقوم بتسليط الضوء في هذا المبحث على ماهية البنوك التجارية من خلال النشأة والتطور و كذا مفهومها و أهميتها مع ذكر خصائصها و أهدافها و التطرق لوظائفها و أنواعها و عرض هيكلها التنظيمي إضافة إلى التعرف عل ميزانية البنوك التجارية.

### المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية وتطورها

نشأت البنوك التجارية في مراحلها الأولى كمحصلة لتطور واتساع النشاط التجاري وتعدد أشكال النقود المتعامل بها إلا أن التطورات الاقتصادية المتلاحقة دفعت نحو تطوير هذه البنوك وإيجاد نظم مصرفية معاصرة تقدم خدماتها لمختلف القطاعات وتحتل مكانة رئيسية ضمن السياسات الاقتصادية لكل الدول.

#### أولا: نشأة البنوك التجارية

تشير الدراسات التاريخية في هذا المجال إلى أن فكرة البنوك بدأت بالظهور في القرنين الأول والثاني بعد الميلاد، فبعد ظهور مشاكل نظام المقايضة كان صك النقود يمثل حلا جيدا، إلا أن هذه النقود كانت ثمينة مما اوجب على مالكيها البحث عن وسائل جيدة لحفظها، فكان الصاغة هم الجهة الأمينة التي تستطيع القيام بهذه المهمة بسبب وسائل الحماية الموجودة لديهم.[1]

وارتبط ظهور المصارف التجارية تاريخيا بتطور نشاط الصيارفة والصاغة فمنذ وقت بعيد كان الصيارفة يحتفظون بالنقود المعدنية التي يودعها لديهم التجار وكل من يرغب في الحفاظ على أمواله من الضياع والسرقة، فيقوم الصاغة والصيارفة بوضع هذه الأموال في خزائنهم، مع تسليم المودع إيصالا يتضمن مقدار وديعته ويتسلم الصيرفي هذا الإيصال (الذي حرره سابقا) عند تسليمه الوديعة حين طلبها من صاحبها. ويحصل الصيرفي على رسم من المودع لقاء خدماته في المحافظة على الوديعة.

إن عنصري هذا التعامل يرتكزان على (ثقة) المودعين باستعادة ودائعهم متى شاءوا ذلك والآخر (ربحية) الصيارفة المتحققة من قبولهم للودائع والمحافظة عليها وهذان المحوران أو الركيزتان هما أساس عملية (الائتمان) التي

[1] د. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، **النقود والمصارف**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان الأردن، 2010، ص 101

عرفتها البشرية في مراحل تاريخية قديمة كما في مصر الفرعونية. والدولة البابلية واليونانية والرومانية،[1] وظهر أول بنك في ايطاليا عام 1157م وتحديدا في مدينة فينسيا (البندقية) وتلتها أحداث القرن الثالث والرابع عشر عندما نشبت حروب في عموم أوروبا وما رافقها من عمليات نهب وسلب لتمويل نفقات الحرب مما ساعد على تراكم الثروات والأموال وظهور الحاجة إلى إدارتها وإنفاقها مما دفع إلى ازدهار أعمال الصيارفة والتجار والمرابين الذين كانوا أكثر المستفيدين من تلك الحروب وشهدت هذه المدة وما تبعها في القرن الخامس عشر ظهور أولى المصارف بالمعنى الفعلي اليوم إذ بدأت بالظهور في ايطاليا وتحديدا شمال ايطاليا التي كانت تشهد نشاطا تجاريا كبيرا مع أوروبا إذ كان يجلس الصيارفة لتبادل الأموال ونقلها بشكل إيصال مقبول في التداول وقد جاءت تسمية البنك والتي كانت حينها (Banco) بالايطالية والتي تعني المنضدة الخشبية التي يجلس إليها الصيرفي والتاجر ومن يتعامل معه بالنقود وعلى هذا الأساس بدأت البلدان الاهتمام بالمصارف وإعطاء حقوق إنشائها فبدأت بالظهور في عدة دول منها في أمستردام عام (1609)م وبنك انجلترا عام (1694م) وفي الولايات المتحدة التي شهدت ظهور أول بنك لها عام (1783)م بعد انتهاء حرب الاستقلال وفي فرنسا إذ ظهر بنك فرنسا عام (1800) وبعدها دخل النشاط المصرفي حيز التطوير عقب ظهور الصيرفة الشاملة عام(1840) وفي ألمانيا لنضيف انعطافه جديدة في مجال الصيرفة التجارية ونتيجة تطور المصارف ازداد عدد البنوك في القرن التاسع عشر والقرن العشرين لتنتشر في جميع أنحاء العالم وأصبح النشاط المصرفي والمصارف التجارية تحديدا منتشرة في جميع بلدان العالم وقد بلغ عدد المصارف التجارية في الولايات المتحدة وحدها قرابة (14483) عام (1984) لأنها انخفضت بشكل كبير في عقد الثمانينات والتسعينيات والعشرة الأولى من الألفية الثالثة بسبب الأزمة المالية الأخيرة ليصل عدد المصارف التجارية إلى (7500) مصرف في منتصف عام (2010) وخلال العشرين سنة الأخيرة شهد قطاع المصارف التجارية دخول التكنولوجيا وتطبيقاتها بقوة في صلب عمل القطاع المصرفي حيث ظهر الصراف الآلية (ATMs) التي تقدم خدمات مصرفية محددة للزبائن وبعدها تطورت لتصبح عملية الصيرفة التجارية مؤتمنة بالكامل عبر ظهور المصارف الآلية ( ABMs) والتي تمثل آلية متطورة جدا تتيح للعميل الوصول إلى الحاسوب المركزي في المصرف والتعامل مع حسابه مباشرة بسهولة تامة والحصول على خدمات مالية واسعة ولكن الانعطاف الأكثر حداثة كانت في إنشاء البنوك الافتراضية (Virtual Banks) والتي هي مواقع الكترونية متقدمة ينشئها المصرف وترتبط مباشرة بالحاسوب المركزي للمصرف وظهرت نتيجة انخفاض أسعار أجهزة الحواسيب الشخصية (PCs ) مما مهد

[1] د. ناظم محمّد الشمري، **النقود والمصارف (النظرية النقدية)**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص 142.

لظهور مفهوم البنك المنزلي المتكامل والمنطوي على استخدام الانترنت في المنزل للحصول على الخدمات المصرفية كافة دون اللجوء للذهاب إلى المصرف أو إلى اقرب آلة صراف آلي متوافرة.[1]

**ثانيا: تطور البنوك التجارية**

إن التطور في العمل المصرفي تحقق عندما أبدى الأفراد استعدادهم لقبول (إيصالات الإيداع) أو أوامر الصف التي كان يحررها المودعون سحبا على رصيدهم أو ودائعهم للوفاء بما عليهم من ديون للآخرين.

وهكذا أصبح (إيصال الإيداع) الذي يمثل التزاما على المصرف أو الصيرفي بالدفع يقوم مقام النقود الاعتيادية كما هو الحال بالنسبة للنقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي، والتي تمثل دينا على ذمته. وحقا لحاملها على مصدرها.

إن قبول التعامل (بإيصالات الإيداع) من قبل الأطراف الدائنة والمدينة هو الصيغة الأولية (للشيكات) القائمة على أساس السحب من الودائع الجارية لدى المصارف في وقتنا الحالي. والتي تعد جزءا من مكونات وسائل الدفع أو عرض النقد.

إن أهمية هذا التحول في النشاط المصرفي والائتماني ترتب عليه تحول آخر أكثر أهمية وخطورة. إذ طالما أصبحت التزامات المصارف بديلا عن النقود الحاضرة في الوفاء بالديون. لهذا أصبح باستطاعة المصارف التجارية إحلال تعهداتها بالدفع محل النقود عند منح القروض والتسهيلات المصرفية لعملائها. وبهذا توافرت الإمكانية للمصارف في خلق التزامات على نفسها تزيد عدة مرات عما هو متوافر لديها من احتياطات أو ودائع فعلية.

بمعنى أنها أخذت تخلق نقودا جديدة (نقود الودائع) تضيف إلى كمية وسائل الدفع في المجتمع. وهذا يمثل تحولا كبيرا و حاسما في نشاط المصارف التجارية. لأنها أصبحت قادرة على خلق نقود تضاف إلى دائرة التداول النقدي التي كانت قبل ذلك مقتصرة على الإصدار النقدي لوحده وتتولى هذه المهمة الحكومات بوساطة دور السك و(ضرب النقود) في وقت سابق على إنشاء (بنوك الإصدار) والتي تعرف الآن بالبنوك المركزية. إن المصارف التجارية لم تعد مؤسسات مالية أو مصرفية وسيطة بين المقرضين (المدخرين) وبين المقترضين (المستثمرين)، بل هي مؤسسات مالية أيضا لها القدرة دون غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى على التأثير في عرض النقد أو كمية وسائل الدفع من خلال إمكانياتها في خلق الائتمان المصرفي.[2]

[1] د. علاء فرحان طالب، حيدر يونس الموسوي، محمد فائز حسن، **إدارة المؤسسات المالية (مدخل فكري معاصر)**، دار الأيام للنشر والتوزيع عمان،الاردن، 2015، ص 63.

[2] د. ناظم محمد الشمري، **مرجع سبق ذكره**، ص 143.

## المطلب الثاني: مفهوم البنوك التجارية وأهميتها

تعد البنوك التجارية من المؤسسات المالية ومكانا يلتقي فيه العرض والطلب على الأموال والنقود، وهي اليوم تلعب دروا هاما في النشاط الاقتصادي حيث لا يقتصر تأثير نشاطها على المجتمع المالي فقط بل يمتد أيضا إلى غيره من المجتمعات الأخرى نظرا للعلاقات المتبادلة بين البنوك التجارية داخل وخارج الدولة.

### أولا: مفهوم البنوك التجارية

1. عرف القانون الأعمال المصرفية بأنها: "قبول الودائع من الجمهور واستخدامها بصورة كلية أو جزئية لمنح الائتمان وأي أعمال أخرى يقرر البنك المركزي اعتبارها أعمالا مصرفية بموجب أوامر يصدرها لهذه الغاية" ويتبين من هذا التعريف أن البنوك التجارية:

1.1. مؤسسات مالية: لأنها تتعامل في الأموال أخذا وعطاء، اقتراضا وإقراضا، استئجارا تأجيرا.

2.1. مؤسسات وسيطة: لأنها تقوم بالوساطة بين جمهور المدخرين والمستثمرين (أي أنها تقوم بإيصال النقود من وحدات الادخار إلى وحدات العجز). فوظيفة الوساطة المالية للبنوك تخلق المزايا التالية:

- ✓ تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائقا وتستخدمها في إقراض الأفراد والمشروعات ذات العجز.
- ✓ تحقق منفعة كبيرة للاقتصاد وفائدة مباشرة للمدخرين والمستثمرين، حيث يتم تجميع أحجام كبيرة من المدخرات من صغار المدخرين وتوظيف هذه المدخرات بشكل علمي ومدروس.
- ✓ تسهيل الاتصال بين المدخرين والمستثمرين، فيكفي أن يضع المدخر مدخراته في البنوك دون البحث عن مستثمر وصاحب المشروع إذا احتاج إلى الاقتراض فإنه يتوجه إلى البنوك دون البحث عن مدخر.
- ✓ تساعد على تقليل المخاطر التي يتعرض لها المدخرون نتيجة إقراض أموالهم للمستثمر النهائي حيث تكون المخاطر كبيرة إذا تخلف المستثمر عن سداد الدين.[1]

2. البنوك التجارية هي تلك البنوك التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية والتي تشمل تقديم الخدمات المصرفية لا سيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة (تحت الطلب، وتوفير، وللأجل، وخاضعة لإشعار) واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كليا أو جزئيا أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون.

[1] د. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، **مرجع سبق ذكره**، ص 101.

3. إن البنوك التجارية، ويطلق عليها أحيانا بنوك الودائع Deposit Banks، هي تلك التي تتعامل بالائتمان (المباشر وغير المباشر) وأهم ما يميزها قبولها للودائع تحت الطلب Demand Deposits والحسابات الجارية Current Accounts، وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود Money Creation.[1]

فالبنوك التجارية تلك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عن الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القومي وتباشر تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما تستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

**ثانيا: أهمية البنوك التجارية**

لا تعد البنوك التجارية عبارة عن متعامل بالنقود فقط وإنما مؤسسات لها دور كبير في تطوير وتنمية الاقتصاد عبر تعبئة المدخرات والودائع وتوجهها باتجاه تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن تطور النظام المصرفي يعد عماد تطور الاقتصاد الوطني للبلدان وهذا ما كان واضحا في الثورة الصناعية في أوروبا عندها لم تكن ممكنة لو لا الدور الذي قدمته المصارف التجارية وتتضح معالم دور وأهمية المصارف التجارية في الاقتصاد الوطني عبر الطرق التالية:

1. تعجيل معدل دوران تكوين رأس المال: إن تكوين رأس المال يعد من المحددات المهمة لتطوير وتنمية الاقتصاد وان المشكلة الأساسية للاقتصاد النامي هي بطئ نسبة تكوين رأس المال ولذلك فان المصارف تروج لتكوين رأس المال غير التشجيع على تنمية عادات الادخار بين الأفراد وبعدها تعمل على تعبئة هذه المدخرات العاطلة وإعادة توجيهها وذلك يجعلها مدخرات منتجة ومفيدة في التنمية الاقتصادية للبلد.

2. منح الائتمان والتمويل: تعد المصارف التجارية مصدرا مهما جدا للتمويل والحصول على الائتمان بالنسبة للصناعة والتجارة وبالتالي فان منح الائتمان هو عماد التطور الاقتصادي وعليه سيكون المصرف عصب وشريان التجارة المحلية والدولية.

3. دعم الإيداع (المشاريع الريادية): يعد الإيداع متطلبا أساسيا في تطوير الاقتصاد إذ أن أغلب الاختراعات والمشاريع الإبداعية تمول من قبل المصارف التجارية في البلدان النامية والمتقدمة حول العالم على عكس البلدان المتخلفة ذات الاقتصاديات الضعيفة نجد أن المبدعين والرياديين لا يحاولون الاستثمار في مشاريع ذات مخاطرة عالية بسبب عدم توفر السيولة أو صعوبة الحصول عليها لذلك تكون أغلب المصارف التجارية تعمل على تمويل

[1] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطواد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، الطبعة الأولى، دار وائل النشر، 2006، ص 39.

المشاريع الإبداعية للرياديين مما يدفع إلى تبني طرق جديدة في الصناعات المختلفة وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للاقتصاد الوطني ككل.

4. تنفيذ السياسة النقدية يتطلب النمو الاقتصادي سياسة نقدية ملائمة ومن ثم هذا يتطلب وجود مصارف ذات أداء عال تسهم في تنفيذ السياسة النقدية بفاعلية عالية فعملية الرقابة والتشريع والتحكم بالائتمان بواسطة السلطة النقدية تكون غير ممكنة بدون التعاون الفعال مع المصارف التجارية في البلد.

5. دعم الصناعات المطلوبة في البلد يعمل المصرف وبحسب السياسة المالية في البلد على تقديم الموارد المالية اللازمة للصناعات المطلوب تنميتها في البلد من أجل قيامها بتأمين المواد الأولية وغيرها من مدخلات العمل الإنتاجي و بالتالي التأثير والتحكم بحجم الصناعات المطلوب تنميتها وفق سياسة الدولة

6. تطوير الزراعة أغلب اقتصاد بلدان العالم الثالث هي اقتصاديات معتمدة على الزراعة وبالتالي فان أغلب السكان يقطنون في المناطق الريفية وعليه فإن تنمية الاقتصاد تعتمد على تطوير الزراعة.[1]

## المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية وهيكلها التنظيمي

تسعى البنوك التجارية إلى ممارسة العديد من الوظائف وتقديم خدمات متنوعة ومختلفة حيث تعمل على تحقيق مستويات متزايدة من الربحية وتحسين نوعية خدماتها سعيا نحو خلق مركز إستراتيجي متميز وتحقق ولاء الزبائن، وتبعا للتطور التقني يمكن تصنيف الوظائف إلى وظائف تقليدية وأخرى حديثة أوجدتها الحياة العملية، وتتخذ البنوك التجارية أشكال تنظيمية عديدة تختلف باختلاف مزيج الخدمات المقدمة و كذا حجمها.

### أولا: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منها النقدية ومنها غير النقدية، ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلى تقليدية كلاسيكية، وأخرى حديثة.

1. الوظائف التقليدية:

1.1. فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب، وادخار، ولأجل وخاضعة لإشعار)

2.1. تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان والأمن، ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:

- ✓ منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة.

[1] د.علاء فرحان طالب، حيدر يونس الموسوي، محمد فائز حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 83

- ✓ تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها.
- ✓ التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها.
- ✓ تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية.
- ✓ تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.
- ✓ التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء، والشيكات السياحية، والحوالات الداخلية منها والخارجية.
- ✓ تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها.
- ✓ المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة.
- ✓ تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.

2. الوظائف الحديثة:

1.2. إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستثمارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة هي Trust Department.

2.2. تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري. ومما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه.

3.2. المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا.

ويضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد (الاقتصاد الموجه) وظائف أخرى أهمها:

- ✓ وظيفة التوزيع: في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف. ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية. ولا يوجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام والذي انتهى تقريبا بانهيار الاتحاد السوفياتي.
- ✓ وظيفة الإشراف والرقابة: تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض، وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها.[1]

[1] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطواد، **مرجع سبق ذكره**، ص 40

**ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية**

يختلف الشكل باختلاف مزيج الخدمات التي يقدمها البنك، بالإضافة إلى أن حجم البنك.

شكل رقم (1) هيكل تنظيمي لمصرف تجاري

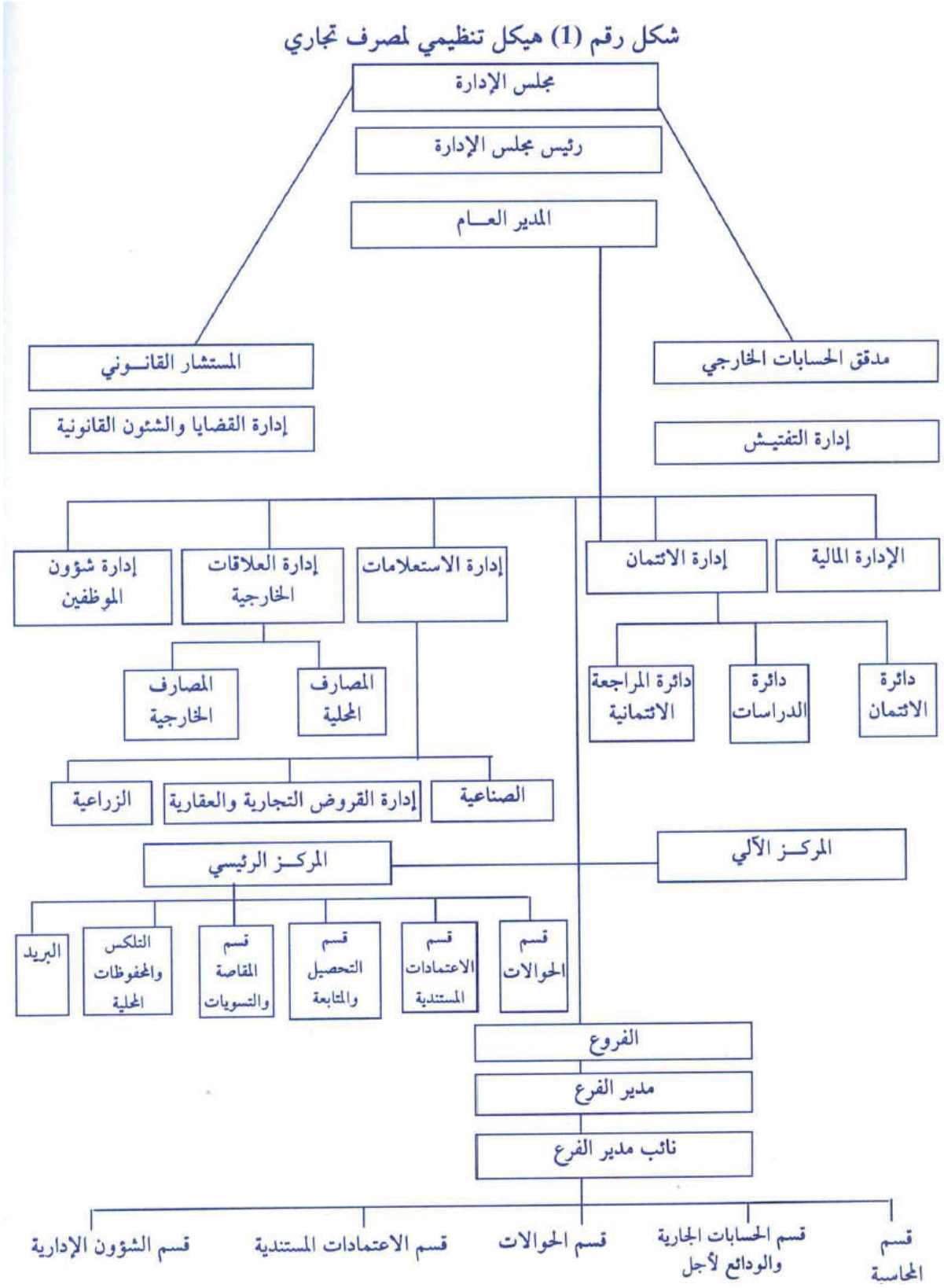


**المصدر**:خالد وهيب الراوي "العمليات المالية المصرفية الخارجية"، دار المناهج، عمان، 2009، ص 44.

## المطلب الرابع: ميزانية البنك التجاري

تتمثل الميزانية العمومية للبنوك التجارية مثل أي منظمة أخرى في نوعين من التقارير، وهي تحتوي على الأصول والخصوم حيث تمثل الأصول الاستخدامات، أما الخصوم فتمثل المصادر.

### أولا: مصادر البنك التجاري

يمكن تصنيف التزامات البنك التجاري أو خصومه والتعبير عنها من خلال مصادره إلى مجموعتين هما:

1. المصادر الذاتية: تشمل رأس المال المدفوع وما تسبقه من نتائج نشاطه في شكل مخصصات بالإضافة إلى ما يكونه من احتياطات وما يظهر في ميزانية البنك التجاري من أرباح لم يتم توزيعها بعد.

ويمكن إيجاز بعض هذه العناصر كما يلي:

1.1. رأس المال المدفوع: نواة أولى لموارد البنك، ومن المعروف أن رأس المال المدفوع لا يعد ذا أهمية لموارد البنك التجاري، وإنما يمثل ثقة للمودعين ولتدعيم مركز البنك في علاقاته مع مراسليه بالخارج. وغالبا تضع قوانين البنوك حد أدنى لرأس المال المدفوع للبنك التجاري ويوجد لدى البنك التجاري ما يسمى بمجموعة الأصول الخطرة وهي تساوي.

مجموعة الأصول الخطرة = (إجمالي الأصول- النقدية وشبه النقدية والسندات الحكومية).

2.1. الاحتياطات والأرباح غير الموزعة والمخصصات: يمثل موردا يرتبط بنشأة البنك، والاحتياطات مبالغ تقتطعها البنوك من صافي الربح المعد للتوزيع.

ويطلق على هذا النوع الأول من الاحتياطات اسم احتياطي قانوني والأنواع الأخرى تكون حسب ما يقرره النظام وتسمى احتياطي اختياري.

وتستهدف البنوك من تكوين الاحتياطات دعم مراكزها المالية وتقويتها في مواجهة المتغيرات المستقبلية. أما بالنسبة للمخصصات فالبنك يقوم بتحميلها إياه على إجمالي الربح في نهاية العام بمقابله أغراض معينة مثل مقابلة فقدان من قيمة أرصدتها كمقابلة الديون المشكوك فيها أو هبوط لأسعار الأوراق المالية أو العملات الأجنبية.

ومنها لمواجهة الأخطار والأحداث الطارئة. أو لمواجهة التزاماتها تجاه الآخرين مثل (خطابات الضمان التي تصدرها بأنواعها، وبعض أنواع الاعتمادات المستندية.

أو لمواجهة وتغطية مصروف مؤكد يستحق الدفع في المستقبل مثل (مخصص الضرائب أو ترك الخدمة) وإذا نظرنا إلى الأهمية النسبية للموارد الذاتية للبنوك التجارية نجدها ضئيلة بالنسبة لمواردها الكلية الأمر الذي يؤكد استحالة أهميتها كمصدر لتمويل توظيفات هذه البنوك.

2. الموارد الخارجية غير الذاتية: غير ذاتية تعني أي شخص طبيعي أو اعتباري يلتزم قبله البنك (بحق نقدي) ويغلب على الحق النقدي شكل الوديعة أو القرض.

وهنا يجب التفرقة بين الموارد التي يكون مصدرها البنك المركزي وغيره من البنوك الأخرى لاختلاف العوامل التي تحكم هذين المصدرين، ومن ثم يظهران في ميزانية البنك التجاري تحت بندين مستقلين أحدهما:

- ✓ المستحق للبنوك والمراسلين.
- ✓ المبالغ المقترضة من البنك المركزي: وسنورد لاحقا الودائع كمصدر رئيسي للموارد الخارجية وبعض الموارد التي يحصل عليها البنك التجاري من البنوك الأخرى ومن البنك المركزي وهي كما يلي:

1.2. الودائع: مبالغ نقدية مقيدة في دفاتر البنك التجاري مستحقة للمودعين بعملة محلية أو عملة أجنبية.

ويمكن تقسيم هذه الودائع إلى ودائع جارية وودائع غير جارية وهي كما يلي:

- ✓ الودائع الجارية: يمكن وصفها بالودائع أو الحسابات الجارية والمعروف أن هذه الودائع تخضع للسحب منها عند الطلب ولذا تسمى في الولايات المتحدة بالودائع تحت الطلب، وهي تتضمن التزام حالا في أية لحظة على البنك مما يتعين معه أن يكون على استعداد دائم لمقابلة السحب منها.
- ✓ الودائع غير الجارية: من المعروف أن هذه الودائع لا تتداول بواسطة الشيكات ولكن بطريقة الخصم منها والإضافة إلى أرقامها المقيدة في دفاتر البنك وتضم هذه المجموعة من الودائع العديد من الأنواع والأصناف وعدة أشكال وسنذكر منها: الودائع لأجل، الودائع بإخطار، ودائع التوفير، الودائع المجمدة.

2.2. المستحق للبنوك والمراسلين: أحد المصادر الهامة للتمويل وهو يمثل التزامات على البنك التجاري من قبل البنوك الأخرى المحلية والأجنبية وتنشأ الحسابات الجارية هنا لمقابلة المدفوعات المتبادلة بين عملاء البنوك في إطار العلاقات العادية اليومية وتمثل الحسابات الآجلة بأخطار قروض حصل عليها البنك من بعض البنوك لمقابلة بعض نواحي التوظيف المتاحة له.

3.2. المبالغ المقترضة من البنك المركزي: يمثل مصدر مهما وخاصة لتغطية احتياجات التمويل الموسمي ويعود لجوء البنوك التجاري للبنك المركزي للاقتراض منه في حالات عادية ممكن أن تكون باعتبارات هي مدى كفاية مواردها من الودائع، ومدى رغبتها في الاعتماد على الاقتراض من البنك المركزي وشروط الاقتراض منه.[1]

[1] د. أنس البكري وليد الصافي، **النقود والبنوك (بين النظرية والتطبيق)**، الطبعة الأولى، دار المستقبل، عمان الأردن، 2009، ص 114

**ثانيا: استخدامات البنوك التجارية**

يمكن القول انه وكما تعبر خصوم البنك عن موارده تعبر أوله عن استخداماته لتلك الموارد ومن الوجهة المحاسبية تتعادل بالضرورة القيمة الدفترية لأصول البنك مع قيمة خصومه أو التزاماته، بينما لا تظل عادة القيمة الفعلية لأصول البنك مساوية لقيمتها الدفترية وبالتالي تختلف عن قيمة الخصوم أو الالتزامات.

وفي نطاق مجالات الاستخدام أو التوظيف المتاحة أمام البنوك التجارية تتضافر مجموعة من العوامل في السعي نحو تحقيق التوفيق الأمثل بين الرغبة والسيولة إلى جانب تحقيق عنصر أمان في توظيف الموارد.

وبالتالي ووفقا لمبدأ الترتيب حسب درجة السيولة يمكن تصنيف هذه الأصول هي ثلاث مجموعات رئيسية كما يلي:

1. المجموعة الأولى: الأصول النقدية التي يمكن وصفها بأنها مجموعة الأصول ذات السيولة التامة يمكن تسميته بخط الدفاع الأول لمواجهة طلبات السحب الجارية لعملائه.

وقد تظهر (نقدية بخزينة البنك أو أرصدة البنك التجاري لدى البنك المركزي) وعلى العموم فغن المستوى الفعلي للرصيد النقدي للبنك التجاري في أية لحظة يحكمه مجرى العمليات المصرفية وما تقدر إدارة البنك الاحتفاظ به لمواجهة الزيادة الطارئة للسحب منه.

2. المجموعة الثانية: تشمل غالبية أصول البنك التي يوظفها فيها القسم الأكبر من موارده ويمكن ذكر المجموعات الفرعية التي تشكل هذه المجموعة كما يلي:

1.2. مجموعة الأصول شبه النقدية أو شديدة السيولة: تشمل العديد من القروض منها قروض قابلة للاسترداد أو وديعة لدى بنك آخر بهدف تغطية متطلبات تمويل مؤقت ويشمل حسابات التشغيل والمعاملات مع المراسلين.

ويدخل ضمنها أيضا ما يسمى القروض القابلة للاستدعاء ويمثل هذا النوع من القروض أهم عناصر ما يسمى (خط الدفاع الثاني) في مواجهة متطلبات السيولة في البنوك التجارية.

2.2. مجموعة الأوراق المالية الحكومية: تتمثل في أذونات الخزينة سندات حكومية، تتمتع بدرجة عالية من السيولة وترتفع سيولة الأوراق المالية الحكومية المتوسطة الطويلة الأجل لإمكانية الاقتراض بضمانها من البنك المركزي.

3.2. الكمبيالات المخصومة: تتمثل في الأوراق التجارية التي تقبل البنوك بضمها للعملاء وتكون لفترة الزمنية قصيرة للفترة ما بين، سحب الكمبيالة واستحقاقها خصم الكمبيالة بالنسبة للبنك يعني شراء قيمتها لن تستحق لدفع بعد أجل معين لا يزيد عن سنة مقابل نقد حافز يدفعه البنك لبائع الورقة.

ويكون سعر الشراء المدفوع أقل من سعر البيع لأجل هو الممثل الربح بالنسبة للبنك.

وداخل هذه الكمبيالات سيولة وضمان وأمان عالي السبب يعود إلى إمكانية إعادة خصم هذه الأوراق لدى البنك المركزي وهي تسمى (كمبيالات الدرجة الأولى).

4.2. القروض والسلف: وهو ائتمان قصير الأجل تمنحه البنوك التجارية لتمويل النشاط الجاري القطاعي الأعمال والتجارة أي تغطية احتياجات الأفراد والمنشآت فيها من رأس المال العامل.

ويجب الإشارة إلى أن بند القروض والسلف يتضمن الاعتمادات المستندية وهو نوع من الإقراض قصير الأجل.

وتمثل الفرق الأساسي الجوهري بين القرض والسلف، أن القرض تمنح قيمته بالكامل بعد الموافقة عليهن على حين تعيد السلفة الممنوحة في حساب جاري مدين حيث يسمح للعميل بالسحب منها أي حدود المبالغ المصرح بها.

3. المجموعة الثالثة: وتتمثل في الأصول التي يضع فيها البنك التجاري جانبا من موارده النقدية بغرض تحقيق هدف الرغبة بالدرجة الأولى، ويمثل عامل السيولة هنا الدرجة الثانية.[1]

[1] د.أنس البكري وليد الصافي، **مرجع سبق ذكره**، ص 119

## المبحث الثاني: مفاهيم حول الائتمان المصرفي والمخاطر الناجمة عنه

إذا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية فإن القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال، وعمليات الإقراض للعملاء تقدمها البنوك التجارية وفي نفس الوقت المصدر الأول لربحيتها، إذ يواجه البنك عند منحه القروض مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقرض، ويحاول البنك التحكم أو تخفيف أثرها التي قد تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق البنك العائد المتوقع من القرض، وأيضا إلى خسارة الأموال المقرضة ذاتها.

وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى التعرف على مفهوم الائتمان المصرفي أهميته و أنواعه إضافة إلى العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني و كذا أشكاله و الشروط الواجب توافرها الائتمانية و لنتكلم في الأخير عن مخاطر الائتمان و طرق معالجتها.

### المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي و أهميته

يعد الائتمان المصرفي جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي فالمصارف أصبحت اليوم تقوم بمنح القروض والتسهيلات لعملائها وذلك لكونها تعد من أهم مصادر التمويل بالنسبة للشركات الطالبة لها أما البنك فيهدف من وراء منح الائتمان إلى تحقيق الربح.

#### أولا: مفهوم الائتمان المصرفي

1. عرف (Thomas) الائتمان على انه "الدين والائتمان هما الشيء نفسه، فالدين التزام بالدفع في المستقبل، والائتمان هو المطالبة باستلام الدفعات في المستقبل وحجم الديون تساوي حجم الائتمان".[1]

2. عرفته (عوض الله) "بأنه عملية مبادلة قيمة حاضرة مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها، غالبا ما تكون هذه القيمة نقودا، وهناك طرفان في عملية الائتمان، الأول هو مانح الائتمان ويسمى بالدائن أو المقرض، والثاني هو متلقي الائتمان ويسمى بالمدين أو المقترض ويضاف إلى قيمة الائتمان مبلغ آخر يسمى الفائدة تدفع للدائن مستقبلا نظير تخليه عن القيمة الحاضرة".[2]

3. وتعرّف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر. وينطوي هذا

[1] Lioyd, Thomas, Money, Banking and Economic Activity, 3 Edition,Prencice-Hqll, Inc, NewJersey, 1986, P.67.

[2] أ.د خالد أمين عبد الله، د. إسماعيل إبراهيم الطواد، **مرجع سبق ذكره**، ص 167.

المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى إنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الائتمان على أنه علاقة اقتصادية ذات شكل نقدي تحدث عند انتقال القيمة من أشخاص أو مشروعات أو دولة معينة لإلى أخرين لاستعمالها مؤقتا لقاء تعهد بتسديد يمكن تعريف الائتمان على انه " هو علاقة اقتصادية ذات شكل نقدي تحدث عند انتقال القيمة من أشخاص أو مشروعات أو دولة معينة إلى آخرين لاستعمالاتها مؤقتا، لقاء تعهد (وعد) بتسديد قيمتها في وقت لاحق ودفع فائدة نظير ذلك".

**ثانيا: أهمية الائتمان المصرفي**

يمكن أن تتضح لنا أهمية الائتمان والدور الذي يلعبه إذا عرفنا أنه:

1. يساعد الائتمان النقود القانونية في استحداث قدر من وسائل الدفع يتناسب حجما ونوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع ليس هذا فحسب بل أن الائتمان قد يسمح في بعض الأحيان بالاستغناء عن القيود حيث يمكن عن طريقه أن يتم التعامل بين الأفراد دون حاجة لاستعمال النقود اكتفاءا بتداول أوامر تسديد الديون بين بعضهم البعض بدلا من تداول النقود.

2. يلعب الائتمان دورا كبيرا في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد في المجتمع سواء في مجال الاستهلاك أو في مجال الإنتاج ففي مجال الاستهلاك يسمح الائتمان للأفراد بتوزيع إنفاقهم عبر الزمن بالطريقة التي تحقق لهم أقصى إشباع كلي ممكن، أما أهمية الائتمان في مجال الإنتاج فتصل إلى حد أن الإنتاج الحديث لم يكن ليوجد وليستمر دون الائتمان فالسمة الأساسية للإنتاج الحديث –كما هو معروف– هي التركز والتركيز لمحاولة الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.

وهذا الائتمان لا يفيد المنتج وحده فحسب بل أنه يفي المدخر أيضا الذي يمتلك أموالا ولا يستطيع تدبير عملية استغلالها بنفسه، فعن طريق المؤسسات المالية المختلفة يمكن التوسط بين عارضي الأموال وطالبيها تحقيقا لفائدة الطرفين وتقليلا للمخاطرة وجدير بالذكر أن الاستغلال الأمثل للائتمان يمكن من تحويل الموارد الاقتصادية للمجتمع إلى يد أكفئ المنتجين وأقدرهم على استغلالها في عملية الإنتاج.

[1] سيف هشام صباح الفخري، **الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية**، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2009، ص 1

3. يلعب الائتمان أيضا دورا كبيرا فيما يتعلق بتحديد مستوى الدخل القومي النقدي، حيث من المتوقع أن ينخفض مستوى الدخل إذا كان معدل خلق الدين (الائتماني) ضئيلا، ويرتفع إذا كان كبيرا فإذا افترضنا أن معدل التدفق السنوي للدخل القومي هو بليون جنيه مثلا وأن مستوى الدخل هذا يتفق مع مستوى العمالة الكاملة غير التضخمية. وبالطبع سوف ينتج هذا التدفق بأكمله كدخل للوحدات الاقتصادية المختلفة في المجتمع (مثل القطاع العائلي والمؤسسات التجارية والوحدات الحكومية..)[1]

## المطلب الثاني: أنواع الائتمان المصرفي والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

إن المجال الواسع في الحاجة إلى القروض أدي إلى وجود أنوع متعددة يمكن أن نفرق بينها حسب عدة معايير،حيث أن عملية اتخاذ قرار منح أي نوع من التسهيلات يتوقف على مجموعة من العوامل المترابطة فيما بينها فالقرار السليم هو الذي تشعر فيه الإدارة بأن العائد يزيد على درجة المخاطرة التي تحيط به.

### أولا: أنواع الائتمان المصرفي

يمكن تقسيم الائتمان إلى العديد من الأنواع، والتي تتناسب مع الهدف الذي يراد الوصول إليه من خلال ذلك, وأهم الأنواع تتمثل في:

1. الائتمان حسب الغرض من الائتمان:

1.1. الائتمان التجاري: وهو الائتمان الذي يمنح لتمويل ممارسة النشاطات التجارية، أي الائتمان الذي تمنحه المشاريع الإنتاجية الصناعية أو الزراعية لتجار الجملة والائتمان الذي يمنحه تجار الجملة لتجار المفرد، وتجار المفرد إلى المستهلكين كما انه يتضمن الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية حيث يرتبط معظمه بالنشاطات التجارية، وهو أهم أنواع الائتمان في الدول الرأسمالية لأنه الإدارة التي تمكن اقتصادات هذه الدول من تصريف إنتاجها حتى يوفر حافزا لمشروعاتها على الاستمرار في الإنتاج, وإجراء التوسع فيه.

2.1. الائتمان الاستهلاكي: وهو الذي يساعد على توفير التمويل للأفراد من أجل حصولهم على السلع والخدمات لغرض استخدامها في استعمالاتهم الشخصية الاستهلاكية، وهو الائتمان الذي يمنحه تجار المفرد إلى المستهلكين، وكذلك المصارف وبالذات التجارية إلى الأفراد لأغراض استخدامه في اقتناء السلع الاستهلاكية،وهذا النوع من الائتمان ازداد بدرجة واضحة في الدول المتقدمة بالذات، بسبب تنامي الاستهلاك المرتبط بزيادة الدخول في هذه الدول، وزيادة القدرة على إنتاج السلع الاستهلاكية.

[1] أ.د زينب عوض الله، أ.د أسامة محمد الغولي، **أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، ص 82

3.1. الائتمان الاستثماري: وهو نوع من الائتمان الذي يرتبط بتوفير التمويل لإقامة المشروعات الإنتاجية الجديدة، أو توسيع المشروعات القائمة،أو إحلال معدات رأسمالية محل المعدات الرأسمالية التي تتعرض للاندثار نتيجة التقدم الفني، أو الزمني، أو نتيجة الاستخدام، ويعتبر هذا النوع من الائتمان مهما جدا للدول النامية التي تفتقر للقدر الكافي من الطاقات الإنتاجية التي تمثلها المشروعات الإنتاجية بسبب انخفاض عدد هذه المشروعات، وانخفاض حجومها وضعف درجة تنوعها وهو الائتمان الذي يرتبط بالأجل المتوسط، بل والطويل في الغالب ارتباطا بطبيعة الاستثمار الذي يتجه هذا النوع من الائتمان نحو تمويله، وبهذا فإنه يختلف عن الائتمان التجاري والاستهلاكي نظرا لطبيعتهما ذات الأجل القصير في الغالب.

4.1. ائتمان المضاربة: وهي نوع من الائتمان الذي يتم استخدامه من أجل تمويل عملية بيع وشراء الموجودات سواء غير المنقولة منها كالعقارات أو المنقولة كالسيارات، أو الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى الذي يتسع التعامل بها, وتوفير التمويل للمضاربة بها عن طريق بيعها وشرائها، والحصول على الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع، وبالذات في الأسواق المالية والنقدية التي تطورت بدرجة كبيرة، واعتمادا على الائتمان الذي يتم توفيره للقيام بذلك، وهو ائتمان طبيعته قصيرة الأجل في الغالب.

2. الائتمان حسب الفترة الزمنية للائتمان:

1.2. الائتمان قصير الأجل: والذي تكون مدته عادة سنة فأقل ويستخدم في الغالب لتمويل العمليات التجارية وتوفير التمويل التشغيلي للمشروعات الإنتاجية، أي لدفع الأجور والمواد الخام وكذلك يشمل الائتمان الاستهلاكي وائتمان المضاربة وما إلى ذلك والتي تكون الفترة المطلوب قصير الأجل.

2.2. الائتمان متوسط الأجل: والذي تتراوح مدته بين سنة وخمس سنوات ويتم استخدامه عادة لاقتناء أصول يمكن تسديد الائتمان هذا من العائد أي الدخل الذي بتولده من هذه الأصول التي يتم استخدام الائتمان في اقتنائها.

3.2. الائتمان طويل الأجل: والذي تكون مدته خمسة سنوات فأكثر ويتم استخدام هذا الائتمان في الغالب لتمويل رؤوس أموال إنتاجية ثابتة، أي تمويل إقامة مشروعات إنتاجية وتوسيع ما هو قائم منها، وكذلك الائتمان الطويل الأجل الذي يتم استخدامه في تمويل الحصول على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات أو غيرها.

3. الائتمان حسب نوع المقرض مانح الائتمان:

وهو الذي تمنحه المؤسسات المصرفية، والذي يعتبر أهم أنواع الائتمان في الاقتصادي ارتباطا بقدرات هذه المؤسسات على منح مثل هذا الائتمان، وبالذات المصارف التجارية، التي تعتمد في منحها له على الموارد المتجمعة

لديها من ودائع المتعاملين معها، وما تستطيع توليده من ودائع مشتقة اعتمادا على الودائع الأصلية لديها، والذي يوفر لها على القدرة على منح الائتمان يفوق بعدة أضعاف الودائع الأصلية هذه، وهو ما سيتم تناوله في المصارف التجارية، وهذا النوع من الائتمان لشكل الأساس الذي يتم الاستناد إليه.[1]

**ثانيا: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الإئتماني**

هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي بنك، وهي:

1. العوامل الخاصة بالعميل:

الشخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد المخاطر الائتمانية ونوعها التي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

2. العوامل الخاصة بالبنك:

درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حاليا وقدرته على توظيفها, ومفهوم السيولة يعني قدرة البنك على مواجهة التزاماته، وتتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما:

- ✓ تلبية طلبات المدعين للسحب من الودائع، وأيضا تلبية طلبات الائتمان, أي الفروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع.
- ✓ نوع الإستراتيجية التي يتبناها البنك في اتخاذ قراراته الائتمانية, ويعمل في إطارها, أي في استعداده لمنح الائتمان أو عدم منح هذا الائتمان.
- ✓ الهدف العام الذي يسعى البنك إلى تحقيقه، خلال المرحلة القادمة.
- ✓ القدرات التي يمتلكها البنك، وبخاصة الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان البنكي، وأيضا التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه البنك من تجهيزات الكترونية حديثة.

3. العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني:

- ✓ الغرض من التسهيل.

[1] د. فليح حسن خلف، **النقود والبنوك**، ص 268

✓ المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب للعميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلا مع إمكانيات العميل.

✓ مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.

✓ طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.

✓ نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في البنك أم يتعارض معها.

✓ مبلغ هذا القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة، حيث إنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان البنك أحرص في الدراسات التي يجربها خاصة أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للبنك.

✓ يمكن أن نضيف إلى هذه العوامل ضرورة لالتزام بالقيود القانونية, حيث تحدد التشريعات القانونية التي يصدرها البنك المركزي, إمكانية التوسع في الائتمان أو تقليصه والحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها بحيث لا يحدث أي تعارض بين سياسة البنك الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل البنكي.

أخيرا نؤكد أن الحالة التي تتخذ فيها القرارات الائتمانية هي حالة الخطر, فمتخذ القرار الائتماني في البنك لا يستطيع أن يتنبأ بنتائج قراره بدقة كاملة، ولكنه يستطيع عن طريق تحليل المخاطر المصاحبة لعمليات الائتمان أن يصل إلى تقدير احتمالات موضوعية محددة للقرار الذي سوف يتخذه, فالقرار السليم هو القرار الذي تشعر فيه الإدارة بأن العائد الذي سوف يتولد عنه يوازي أو يزيد على درجة المخاطر التي تحيط به.[1]

## المطلب الثالث: أشكال الائتمان المصرفي وشروط منحه

مع تعقد الحياة الاقتصادية و التقدم الذي عرفته الأنظمة البنكية و اتساع حجم الخدمات التي تقدمها، ونظرا لأن الائتمان يتسم بمرونة عالية فقد تنوعت أشكال الائتمان البنكي، و عادة ما تكون البنوك حريصة وحذرة في عملية منح القروض للعملاء على اختلاف أشكالها و ذلك بإجراء فحص على أساس اعتبارات يمكن النظر إليها كشروط أساسية للإقراض.

### أولا: أشكال الائتمان المصرفي

[1] د. علي عبد الوهاب نجا، **إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، ص 84

وهي عبارة عن وثيقة توضح التزامات المقترض وحقوق المقرض من جوانب كثيرة منها الفائدة، عدد الأقساط، فترة التسديد، وتكمن في:

1. الحساب الجاري:

ويعتبر أهم أشكال الائتمان التجاري والأكثر تفضيلا من المدينين لأنه لا يضع وثيقة بيد الدائن تسهل عليه اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المقترض في حالة مواجهته لأية صعوبات.

لذلك فقد عرفته معظم القوانين بأنه "الاتفاق الحاصل بين شخصين على أن ما يسلمه كلا منهما للآخر بدفعات مختلفة من أموال ومبالغ نقدية وإسناد قابلة للتمليك يسجل في حساب واحد لمصلحة الدافع ودينا على القابض (المصرف) دون أن يكون لأي منهما حق مطالبة الآخر بما يسلمه له لكل دفعة على حده، حيث يصبح الرصيد النهائي وحده عند غلق هذا الحساب دينا مستحقا ومهيأ للأداء، و من أنواع الحسابات الجارية:

1.1. الحسابات الجارية الدائنة: وتكون في الغالب دائنة حيث يتم السحب منها من قبل الزبائن من خلال شيكات أو أي وسيلة أخرى أما الإيداع فيها فيتم أيضا إما بواسطة شيكات أو نقدا وتكون على شكل مبالغ تودع تحت الطلب ومعظم البلدان لا تحتسب فوائد على هذه الحسابات أو تحرم منح فوائد على مثل هذه الحسابات كما أنها تفيد المصارف كثيرا باعتبارها لا تشكل أعباء عليها لكن بدأ بعض من المصارف يمنح عنها هامش فائدة لتحفيز الزبائن.

2.1. الحسابات الجارية المدينة: وهي عبارة عن تسهيلات مصرفية ائتمانية تقوم المصارف بمنحها لزبائنها وتقدمها بضمانات عينية كالعقارات والسلع أو ضمان أسهم وسندات وبضمانات شخصية (ويسعى سحبا على المكشوف).لذلك فان المصارف عندما تمنحه لزبائنها بفتح حساب جاري للزبون وتحدد له سقف ائتمان يستطيع أن يسحب من خلال هذا السقف وبالمقابل فان للمصرف أن يحدد الفوائد والعمولات التي يتقاضاها نتيجة تقديم هذا التسهيل.

2. الكمبيالة (الورقة التجارية) commercial papier:

هي صكوك ثابتة للتداول تمثل حقا نقديا وتستحق الدفع بمجرد الاطلاع أو بعد اجل قصير وفي العرف يجري قبولها كأداة للوفاء, أو أنها صك ليست له خصائص النقود الحقيقية ومع ذلك يجري قبولها في الحياة التجارية بدلا من النقد، كما أن قبول هذه الأوراق بين التجار إلزامي بحكم العرف ولأن الورقة التجارية يمكن أن تكون لحاملها ومستحقة لدى الاطلاع عليها أيضا ولها ميعاد استحقاق محدد، وتكون أقل تفضيلا من المدينين في الائتمان التجاري ولكنها الأكثر تفضيلا من الدائنين لسببين متباينين، وأنواع الورقة التجارية:

✓ الصك: وهو الصك الذي يقوم أو يأمر فيه الساحب المسحوب عليه بدفع مبلغ من النقود من حسابه لديه أما إلى الساحب نفسه وإما إلى شخص آخر وإما لحامله –كما يعتبر أداة وفاء يقوم مقام النقود ويقتضي الدفع بمجرد الاطلاع أو لا تقبل الخصم.

✓ الكمبيالة: وهي صك يأمر فيها الساحب أو يسمى محرر الكمبيالة أي (الدائن) شخصا يسمى المسحوب عليه (المدين) بدفع مبلغ من النقود في تاريخ معين لشخص معين أو لحامل هذا الصك ويسمى (المستفيد) كما تعتبر أداة ائتمان ووفاء ويختلف فيها تاريخ السحب عن تاريخ الوفاء.

✓ السند الأذني: وهو صك يتعهد فيه شخص يسمى المحرر بدفع مبلغ معين في تاريخ معين لشخص آخر يسمى (المستفيد).

3. السندات:

وهي عبارة عن صكوك مديونية يتم تحديد مبالغها أو هي وثائق ذات قيمة اسمية واحدة قابلة للتداول وغير قابلة وغير قابلة للتجزئة تعطى للمكتتبين مقابل المبالغ التي اقرضوها للمؤسسات قرضا طويل الأجل، كما يتعهد مصدره بأن يدفع فائدة على قيمته الاسمية بالإضافة إلى دفع القيمة الاسمية نفسها في تاريخ محدد مسبقا وتحدد شروط الفائدة والدفع عادة بنشرة الإصدار.

4. القبولات المصرفية:

واسعة الاستعمال في التجارة الدولية تكون خالية من المخاطر إذا كانت مضمونة من مصرف ذي مركز مالي متين ورصين، وتعتبر من مصادر التمويل القصير الأجل والتي من الممكن أن تكون بديلا للائتمان المصرفي، أو جزءا منه والقبولات المصرفية تتمثل في قبول المصارف للإسناد نيابة عن عملائها وعلى سبيل المثال... إذا باع الزبون (ص) بضاعة إلى الزبون (ح)، فقد يوافق الزبون (ص) على دفع قيمة البضاعة المبيعة يسند مؤجل الدفع شريطة أن يكون هذا السند مقبولا من مصرف الزبون (ح) بدلا من الزبون (ح) نفسه، مع العرض أن المصارف تقدم هذه الخدمة للزبائن الذين يتمتعون بمراكز مالية جيدة وتتراوح مدة هذه القبولات مابين 30-180 يوما.

5. الخصم أو القطع:

وهي عملية مصرفية حيث يقوم الزبون بموجب هذه العملية أو حامل هذه الورقة التجارية ينقل ملكيتها عن طريق التظهير إلى الصرف قبل ميعاد الاستحقاق مقابل حصوله على قيمتها مخصوما منها مبلغا معينا (يسمى الخصم) وتتقاضى عنه المصارف مقابل هذه العملية فوائد حيث يتحدد سعر الفائدة على أساس سعر الخصم

الذي تحدده البنوك المركزية في بلدانها ليتمكن المصرف التجاري أن يعيد خصم هذه الأوراق التجارية لدى البنك المركزي عند الحاجة إلى سيولة. [1]

**ثانيا: شروط منح الائتمان المصرفي**

يشتمل عقد القرض الذي يتم توقيعه فيما بين البنك والعميل على كافة الشروط التي تنظم العلاقة التعاقدية بينهما وعادة ما يشتمل عقد القرض على الشروط التالية:

- ✓ قيمة القرض.
- ✓ مدة القرض.
- ✓ سعر الفائدة.
- ✓ سعر العمولة.
- ✓ الغرض من القرض.
- ✓ طريقة تسديد القرض.
- ✓ الضمانات القائمة مقابل القرض.

أما الشروط الواجب توافرها في المقترض والتي بموجبها تتحدد قدرة المدين الذي يطلب الحصول على القرض فهي:

- شخصية المقترض وسمعته: تقاس المخاطر الأخلاقية بشخصية المقترض، حيث يشترط في المقترض أن يكون ذا قيم أخلاقية عالية لأن المقترض ذو القيم الأخلاقية العالية سيبذل أقصى الجهود لسداد القرض بصرف النظر عن حالته المادية.
- قدرة المقترض: إن قياس المخاطرة في التسليف يتم بالمقارنة مع العائد المتوقع الذي سيحصل عليه البنك، وهذا يتطلب دراسة لبيان الأرباح والخسائر، وتقييم الطلب المتوقع على منتجات العميل، وذلك لغرض تحديد صافي التدفقات النقدية المتوقعة لبيان مدى قدرة العميل على سداد أصل القروض والفوائد والعمولات في مواعيدها.
- رأس المال (المخاطرة بالملكية): تستخدم ملكية المقترض كضمان للقرض في حالة تصفية الأصول، ويتم تحليل قدرة المقترض وملكيته وقدرته الربحية وذلك بتحليل القوائم المالية وبيان الأرباح والخسائر، وتجدر الإشارة إلى

[1] صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 66

أن المقترض الذي تشكل الأموال المقترضة نسبة صغيرة من حجم الأموال المستثمرة وتكون هذه الأموال سهلة التحويل إلى نقدية يكون في وضع أفضل من المقترض الذي تكون أصوله ضعيفة نسبيا للتحويل إلى نقدية.

- الضمان: تأتي أهمية الحصول على ضمانات من المقترض مقابل القرض الممنوح كي يشكل هذا الضمان مصدرا للسداد الذي يمكن اللجوء إليه في حالة تعثر المقترض وعدم قدرته على السداد.
- الظروف الاقتصادية: تؤثر الظروف الاقتصادية بشكل مباشر وغير مباشر على مجمل الأعمال، وهذا يتطلب من البنوك دراسة الأوضاع الاقتصادية وكذلك دراسة القطاعات الاقتصادية المختلفة التي يرغب البنك بالتركيز على تمويلها وذلك قبل منح أية تسهيلات.

## المطلب الرابع: مخاطر القروض وأنواعها وإجراءات الحد منها

تعتبر عملية منح القروض من النشاطات الرئيسية لأغلب البنوك، نتيجة لذلك فإن الخطر الرئيسي الذي تواجهه البنوك هو مخاطر الائتمان أو إخفاق الطرف المقابل في الأداء طبقا للترتيبات التعاقدية، و تتعدد مصادر هذه المخاطر و تتسع دائرتها لتشمل كل الأطراف المتصلة بقرار منح الائتمان، ومعالجة مخاطر القروض ليست بوقف عمليات الإقراض بأي حال، وإنما بالعمل على جعلها ضمن أضيق الحدود، وذلك عن طريق الإجراءات الوقائية والعلاجية لهذه المخاطر.

### أولا: مفهوم مخاطر القرض

خطر الائتمان هو ذلك المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل و القيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيل السداد لأنه كلما استحوذ البنك على احد الأصول المربحة فانه بذلك يتحمل مخاطرة عجز المقرض عن الوفاء برد أصل الدين و فوائده وفقا للتواريخ المحددة و تعتبر القروض هي أهم مصادر الائتمان ويذكران مخاطر الائتمان موجودة في نشاطات البنك سواء كانت داخل الميزانية أو خارجها، و يدعى كذلك بخطر العميل، و خطر التوقيع، و هو خطر يتعلق بالنشاط البنكي من خلال منح قرض لمؤسسة أو شخص طبيعي، أين يواجه البنك خطر إفلاس العميل و بالتالي لا يوفي عند ميعاد الاستحقاق جزئيا أو كليا بمبلغ ديونه، و من هنا تظهر مسئولية البنك في ضرورة مراعاته توفر الضمانات الكافية لتغطية هذا النوع من الخطر و منه الخسائر المحتملة.[1]

[1] د. شعبان فرج، (**العمليات المصرفية وإدارة المخاطر) دروس موجهة لطلبة الماستر**، تخصص النقود المالية واقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014/2013، ص 65

**ثانيا: أنواع مخاطر القرض**

1. مخاطرة عدم التسديد: هو خطر ناتج عن التزام البنك بتمويل زبون بعد ذلك يصبح غير قادر على التسديد، إذن يعتبر هذا الخطر من أسوأ صور المخاطر التي يتعرض لها البنك لأنها الأكثر ضررا والأصعب ترقبا، يواجه البنك هذه المخاطر عندما يتأكد من عدم استرجاع الأموال المقرضة سواء آليا أو جزئيا، فبالتالي تنقص حصيلة الخزينة لدى البنك، وتصبح بحاجة إلى تمويلات أخرى لإعادة التوازن في الخزينة لتغطية طلبات العملاء الذين يردون أموالهم عند الحاجة إليها.وقد يكون مصدر أو منبع هذا الخطر يكون داخليا ( خاصا ) بالزبون أو قد يكون خارجيا ( خارج عن نطاق الزبون).

2. مخاطر الاسترداد: إن الإستردادات في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ بها، وهي تتوقف على نوعية العجز عن السداد وعوامل عديدة مثل الضمانات المستلمة من المقترض و نوعية مثل هذه الضمانات، وكذلك وقت العجز عن السداد.

3. مخاطر التعرض: تتولد مخاطرة التعرض بواسطة عدم التأكد السائد عن المبالغ المستقبلية المعرضة للمخاطرة، أما فيما يخص لبعض التسهيلات لا يؤثر عليها مثل هذا النوع من الأخطار.[1]

**ثالثا: طرق معالجة المخاطر ( إجراءات الحد منها)**

في الواقع إن عملية المعالجة تبدأ مع ظهور أول حادث "عدم التسديد" وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة والتحضير لرد الفعل المناسب لها وذلك لاسترجاع مستحقاته. وتبدأ عملية معالجة الخطر في المرحلة الأولى بعملية التحصيل، فإن تعثرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر.

1. تحصيل القروض: تعتمد وظيفة التحصيل على ثلاثة ركائز والتي تتمثل في:

1.1. رد الفعل: يعتبر العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات حدوث الخطر. لذلك فيجب على البنوك أن تهتم بعامل الزمن، لأن النتيجة بحدوث خلل لدى الزبون من البداية يؤدي إلى رد فعل مناسب يساهم في التحصيل. لذلك يجب على البنوك أن تجهز نفسها بواسطة الأدوات التي تسمح لها بالكشف والتنبيه عن حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية وتنظم بدقة تسييرها.

[1] د.حسين بلعجوز، **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية والبنوك الكلاسيكية (دراسة مقارنة مؤسسة الثقافة الجامعية)**، المسيلة، الجزائر، 2009، ص 87

2.1. الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع: إذ يجب على البنك أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل، ويتفادى الثغرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر وهذا لاسترجاع أمواله.[1]

3.1. التصاعد: يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون، وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إن اقتضى الأمر.

4.1. تسيير الحسابات: يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من اجل اجتناب زيادة المخاطر المرتبطة سواء بتجاوز الرخصة المقدمة مسبقا لجعل الحساب دائن، أو جعل الحساب مدين ولكن بدون ترخيص مسبق، فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب، ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم رد الفعل المتصاعد للبنك وأخذ الاحتياط اللازمة للإحاطة بهذا الخطر الجديد. والشكل التالي يوضح عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري، ففي هذه الحالة للمسير له حرية اتخاذ القرار سواء بتقديم المساعدة للزبون عن طريق منحه سحب على المكشوف أو أنه يقوم بالتحصيل مباشرة سواء تحصيل ودي أو قانوني.

2. معالجة القرض: يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية، و يتم بصفة يومية مراقبة الحساب، بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها، إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات. [2]

[3] شريف مصباح أبو كرش، **إدارة المخاطر الائتمان المصرفي**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة، جامعة خليل، فلسطين، 8-9 ماي 2005، ص 7

[2] طية عبد العزيز، مرايمي محمد، **إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة**، الملتقى الدولي الثاني، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2008، ص 30

## المبحث الثالث: السياسة الائتمانية ومعايير وإجراءات منح القرض

هناك سياسات للإقراض لابد من وجودها لإدارة العمليات المصرفية الخاصة بالقروض بكفاءة وفعالية، تتضمن مجموعة من الإجراءات والمعايير المتعلقة بتحديد حجم و موصفات الائتمان و تلك التي تحدد ضوابط منح الائتمان و متبعتها و تحصيله.

### المطلب الأول: السياسة الائتمانية ومكوناتها

لابد لكل بنك تجاري عند تعامله مع الائتمان أن يكون لديه سياسة للائتمان و التي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد في إدارة وظيفة الائتمان في البنك.

#### أولا: مفهوم السياسة الائتمانية

وهي تلك السياسة التي ترسمها الإدارة العليا (المتمثلة في مجلس إدارة المصرف) والتي يتقرر فيها مجالات استخدام الأموال وأهم قواعد منح الائتمان. إن الغرض من السياسة الائتمانية هو التأكد من:

1. سلامة القروض التي يمنحها المصرف.
2. تحقيق عوائد مرضية وتنمية أنشطة المصرف.
3. توفير الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في مراحلها المختلفة.

إن إعداد ساسة ائتمانية واضحة لدى المصرف تعتبر من المهام الأساسية للإدارة العليا حيث يتمثل الهدف الرئيس في إيجاد إطار عام ومعايير محددة يسترشد بها متخذو القرارات الخاصة بمنح التسهيلات الائتمانية أو عدم منحها، وتكون أداة تساعد الإدارة في تحديد وتخطيط أهدافها بدقة وفي الرقابة عليها.

إن رسم السياسة الائتمانية للمصرف هي انعكاس أو محصلة لمتغيرات وعوامل متعددة تتفاعل معا لتكون معالم سياسة الإقراض بالمصرف ومن أهم هذه العوامل: حجم المصرف، تركيبة موجوداته ومطلوباته، حجم رأس المال والاحتياطات، خبرة مسئولي المصرف على الإقراض.[1]

#### ثانيا: مكونات السياسة الائتمانية

تختلف السياسات الائتمانية من مصرف لآخر، ولكنها تتفق في الإطار العام لمكونات السياسة الاقراضية، ومن أهمها:

[1] أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية "مدخل إدارة المخاطر"**، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2013، ص 149

1. الالتزام بالقيود القانونية:

يجب أن تتفق السياسة الاقراضية مع القواعد والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي مثل الحد الأقصى للإقراض وأسعار الفائدة والضمانات، ومن ناحية أخرى ولضمان قدرة المصرف على استعادة أمواله وتحصيل حقوقه لابد من تحديد طبيعة الوضع القانوني للزبون من حيث اكتمال شروط الرهن للضمانات العقارية بما يحفظ حق المصرف عند عدم التزام المقترض لشروط عقد الاقتراض الأمر الذي يتطلب من المصرف تحديد أسلوب تدقيق الوثائق والمستندات، كما تشمل المجالات غير المسموح بها قانونيا في توظيف هذه الأموال إما لأسباب اجتماعية أو دينية مثل تجارة المخدرات وغسيل الأموال والقمار.

2. تحديد التركزات الائتمانية:

من أجل بناء محفظة ائتمانية متنوعة بعيدة عن التركزات الائتمانية ومن أجل تخفيض مخاطر الخسائر غير المتوقعة فيها فإن التركزات الائتمانية تحددت من خلال السقوف الآتية:

✓ على مستوى الزبون الواحد: حدد البنك المركزي الأردني الحد الأقصى للتركز الائتماني على مستوى الزبون الواحد ضمن نسبة لا تزيد عن 25% من رأس المال، و25% للزبائن من أعضاء مجلس الإدارة مجتمعين، 5% للزبون العضو في مجلس الإدارة، 10% لمجموعة الزبائن ذوي الصلة بعضو مجلس الإدارة الواحد، 10% لجميع الزبائن من موظفي المصرف.

✓ على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة: في ضوء الحرص على أن تشمل عمليات منح الائتمان لدى المصرف كافة القطاعات الاقتصادية الرئيسة التي تشهد نموا أو المتوقع إن تشهد نموا في المستقبل، وكذلك التي توفر للمصرف الضمانات المناسبة والعائد المتوقع والتي تتوفر فيها القدرة على السداد بالإضافة إلى التركيز على الجوانب الايرادية لكل قطاع. وتعتمد في بداية كل عام مالي (سنة مالية) إستراتيجية الائتمان متضمنة ميزانية تقديرية لمبالغ الائتمان المستهدفة لكل قطاع.

✓ على مستوى الملكية: ويقصد بذلك تصنيف المحفظة الائتمانية تبعا لملكية النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الزبون ويقصد بالملكية هنا (ملكية حكومية، ملكية قطاع مشترك، ملكية قطاع خاص)، حيث يتوجب إعادة النظر بالائتمان الممنوح للقطاعات الثلاث أعلاه بشكل دوري عن طريق دراسة تصنيف الملكية ضمن المحفظة الائتمانية.

✓ على مستوى المناطق الجغرافية: يتم توزيع المبالغ المستهدفة لمنح الائتمان سنويا حسب المناطق الجغرافية بحيث توضع ميزانية تقديرية سنوية لكل منطقة جغرافية رئيسية مستندة إلى حجم المنطقة وأوضاعها الاقتصادية والمشاريع القائمة والمتوقعة وعدد السكان، والمخطط التنموي للمنطقة.

✓ على مستوى الضمانات المقدمة: تكون الحدود القصوى للنسب تغطية الضمانات للائتمان الممنوح وفقا لنوع الضمانات المقدمة، ومدى قابليتها للتسهيل بسرعة وبأقل خسائر ممكنة ومن أهم الضمانات التي تعتمدها البنوك التجارية: العقار، الأرض، المعدات الزراعية، الموجودات الثابتة كالمكائن والآلات، الأسهم و السندات والأوراق المالية الحكومية والخاصة.

✓ على مستوى المصرف: يتم وضع نسب العمليات وفق الائتمان بحيث لا يجوز أن تتجاوز توظيفات المصرف هذه النسب وفق إستراتيجية المصرف في المحافظة على مستوى من السيولة.

3. تحديد الحجم الإجمالي للتسهيلات الائتمانية بأنواعها المختلفة:

وذلك من خلال الربط بين مصادر الأموال المتاحة وتلبية متطلبات الربحية والسيولة والأمان والنسب النقدية المقررة من السلطات النقدية وكذلك الأرباح التي يحتفظ بها المصرف.

4. تحديد مستويات اتخاذ قرار منح الائتمان:

فمن الضروري تحديد السلطات الممنوحة لكافة المستويات الإدارية المسئولة عن اتخاذ قرارات منح القروض وبما يتضمن السرعة في البث بالطلبات.

5. تحديد طريقة تسعير القروض:

لابد أن يكون لدى المصرف سياسة واضحة لتسعير القروض وذلك للمحافظة على الزبائن من خلال وضع جداول محددة لأسعار الفائدة ويتم تعيين لجنة مختصة تأخذ بعين الاعتبار عدد من العوامل:

✓ أسعار الفائدة في الأسواق المحلية والعالمية.

✓ التوقعات المستقبلية للأوضاع الاقتصادية.

✓ التوقعات المستقبلية لتحركات أسعار الفائدة.

✓ مدة القرض.

✓ مخاطر الائتمان والجدارة الائتمانية.

✓ كما تقوم اللجنة بتحديد الحدود القصوى لأسعار الفائدة التي يستوفيها البنك على الائتمان الممنوح بأنواعه.

6. الضمانات العينية:

تحدد السياسة الائتمانية طبيعة مكونات الضمانات وحجمها وفقا لمعايير الملاءة والتصنيف الائتماني للزبون المقترض، وتطلب الضمانات عادة استكمالا لعناصر الثقة الواجب توفرها أصلا بالمقترض وليس بديلا عنها، فبعد التأكد من سمعة الزبون المالية ومركزه الائتماني وبعد دراسة مصادر دخله ومركزه المالي يطلب المصرف من الزبون ضمانا تكميليا استكمالا لعناصر الثقة السابقة.

7. مدة القرض والسيولة:

يجب أن تشمل السياسة الائتمانية مدة الاقتراض لأنها تؤثر وتتأثر بمستوى السيولة لدى المصرف ودرجة المخاطر التي يجب تحملها،كما إن المحافظة على درجة مقبولة من حيث النوعية والسيولة للقروض يتطلب أن يكون لدى المصرف سياسة مناسبة لتجديد القروض وإعادة جدولة عملية السداد كون المبالغة في ذلك يؤثر على سيولة المصرف ومستوى المخاطرة.

8. واجبات مسئولي القروض:

إن مسئولي القروض يجب أن يكونوا مسئولين عن تطبيق السياسة الائتمانية للمصرف وهذا يتطلب أن يكونوا من ذوي الكفاءة والخبرة والمقدرة على معرفة أصول التحليل الائتماني والقدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة بالوقت المناسب.[1]

## المطلب الثاني: معايير منح الائتمان في المصارف التجارية

يمكن تقسيم المعايير التي تعتمدها المصارف التجارية عند اتخاذ القرارات الائتمانية إلى ثلاث مجموعات رئيسة الأولى تتعلق بالمشروع الممول أما المجموعة الثانية فتتعلق بالفرد أو الأفراد الذين سيتم منحهم القروض وتتعلق المجموعة الثالثة بالمصرف نفسه.

### أولا: المعايير المتعلقة بالمشروع

1. الربحية: لابد أن يعود ما يمنحه المصرف من تسهيلات ائتمانية بالربح سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حيث يرتبط العائد عادة مع عنصر المخاطرة الذي يتحمله المصرف ومدة وطبيعة التسهيلات.

[1] أسعد حميد العلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 150

تتضمن الربحية طرقا بسيطة في تقييم الجدوى المالية للمشروع مثل الفترة اللازمة لاستعادة المبالغ المستثمرة من التدفق النقدي الصافي السنوي ومعدل العائد على الاستثمار إضافة إلى طرق حديثة تتضمن احتساب القيمة الحالية الصافية ومعدل العائد الداخلي. تكمن أهمية هذه الطرق في أنها تؤدي إلى اختيار المشروع الذي يحافظ على مبالغ الأموال المستثمرة وقوتها الشرائية هذا بالإضافة إلى الاعتماد على النسب والمؤشرات المالية المعروفة في مجال التحليل المالي.

2. السيولة: تتضمن السيولة طرقا متنوعة للتعرف على قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته في حالات منح القروض مثل التعرف على تغطية الموجودات قصيرة الأجل للالتزامات قصيرة الأجل عن طريق احتساب نسبة التداول ونسبة السيولة وغيرها، يهدف البنك التجاري من خلال دراسة المشروع إلى التأكد من أن التدفقات النقدية التي يولدها المشروع تكفي لتشغيله وتسديد التزاماته.

3. الأمان: يطبق هذا المعيار في المصارف التجارية مما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر والسبب في ذلك هو أن المصارف التقليدية مدينة بقيمة الودائع لجمهور المودعين وهي مجبرة على رد قيمة الوديعة وفوائدها في نهاية مدة الوديعة بغض النظر عن نتيجة أعمالها (أحد أسباب تحريم أعمالها).

4. الغرض من التسهيلات: يجب دراسة الغرض من القرض بغية تحديد ما إذا كان يندرج ضمن سياسة المصرف أم لا، فإذا كان خارج نطاق سياسة المصرف يجب استبعاد النظر في الطلب، كذلك يجب النظر في كل طلب على ضوء معطياته فقط، مع النظر بنفس الوقت في طبيعة النشاط ومدى التأكد من أن العمل أو المشروع سيحقق نتائج ايجابية.

5. مدة التسهيلات: يجب أن تتناسب مدة التسهيلات مع طبيعة أعمال المقترض ومع طبيعة تدفقاته النقدية وطبيعة الأصول الممولة.

**ثانيا: المعايير المتعلقة بالشخص المقترض:**

1. الشخصية: الالتزام المادي والسمعة التجارية لطالب القرض والسمعة الأدبية أمور هامة تؤدي إلى معرفة العميل معرفة جيدة . ويجب الحكم على نواياه وقدرته على الانتفاع بالتسهيلات الائتمانية. أن سلامة وضع المقترض وقدرته على مزاولة النشاط أمران على درجة كبيرة من الأهمية ويأتيان في المقام الأول قبل قيمة الضمانات التي يقدمها. ويجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة أو الشركاء في الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو الشركات التضامنية ممن يتمتعون بالأمانة والخبرة.

2. المقدرة و الكفاءة: يجب على الشخص طالب التمويل أن يتحلى بقدرات و كفاءات إدارية وكوادر تمكنه من النجاح في إدارة المشروع المنوي تمويله وتتبع المصارف التجارية طرقا كثيرة للتعرف على كفاءة ومقدرة طالب التمويل مثل معدل دورات الموجودات الثابتة لديه ودوران رأس المال العامل...

**ثالثا: المعايير المتعلقة بالمصرف نفسه**

هناك أسس ومعايير يجب أن تتوافر في المصرف حتى يكون قادرا على منح التمويل ومن أهمها:

1. السيولة: يجب أن تتوافر السيولة الكافية في المصرف حتى يتسنى له تمويل مشروع معين وهذا يعتمد على عوامل كثيرة منها الحجم التمويل ومقدار السيولة التي بفضل المصرف توفيرها لديه لمواجهة الأزمات وغيرها من العوامل.

2. الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة: تؤثر هذه الظروف كثيرا على منح التمويل ففي حالات عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي تقلل المصارف من حجم التمويل لما لذلك من مخاطر كبيرة على المصارف التجارية أما عندما تكون هذه الظروف مستقرة فيختلف الوضع تماما.

3. المتطلبات القانونية: من المعروف أن المصارف تخضع لرقابة وأنظمة الدولة التي تعمل فيها وهناك متطلبات قانونية يجب أن تلتزم بها هذه المصارف مثل نسبة السيولة ونسبة الائتمان إلى الودائع وغيرها من النسب.[1]

**المطلب الثالث: إجراءات منح الائتمان (المراحل التي تمر بها عملية منح القرض)**

يتم تحديد إجراءات منح القروض كتابة لكي تكون بمثابة إطار عام يرشد موظفي قسم القروض إلى خطوات محددة لعملية الإقراض وأهم الإجراءات هي:

1. دراسة طلبات الاقتراض: يقوم الزبون بتعبئة طلب الاقتراض وفقا لنموذج معد من قبل المصرف ثم يدرس الطلب من حيث الغرض من القرض ومدته وجدول السداد وقد يتطلب الأمر مقابلة صاحب الطلب شخصيا.

2. تحليل المركز الائتماني للزبون: من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها لفترات تصل إلى ثلاث سنوات وتحليل بعض النسب المالية مثل نسبة السيولة والربحية والمديونية. وفي هذا صدر قانون البنك المركزي الأردني رقم 4606 في 2003/06/16 يتيح للشركات الخاصة عموما الاستفادة من التصنيف الائتماني الذي تقوم به المصارف لزبائنها.

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، **مرجع سبق ذكره**، ص 129

3. الاستفسار عن مقدم الطلب: بمعنى الاستفسار عن السمعة التجارية لمقدم طلب الاقتراض، إما عن خلال قسم خاص بالمصرف أو من خلال المعلومات المنشورة أو حتى من خلال البنك المركزي أو المصارف الأخرى.

4. التفاوض مع المصرف: على شروط العقد التي تتضمن تحديد مبلغ القرض وكيفية الصرف وطريقة السداد والضمانات التي يحتاج إليها المصرف والعمولات وسعر الفائدة.

5. طلب تقديم ضمانات من الزبون ثم توقيع العقد (وثيقة القرض): يقوم الزبون بتقديم المستندات التي تثبت ملكيته للضمانات ووثائق التأمين على الموجودات المقدمة كضمانات فإذا اتفق الطرفان يوقعان العقد.

6. صرف قيمة القرض: ووضع قيمة القرض حسب الاتفاق تحت تصرف الزبون مع تحديد الرصيد المعوض.

7. متابعة سداد القرض: للتأكد من قدرة المقترض على السداد بالوقت المناسب.[1]

**المطلب الرابع: صياغة القرار الائتماني**

إن صياغة القرار الائتماني تعتبر المحصلة النهائية للدراسة الائتمانية، وتعتبر خطوة هامة وضرورية، حيث أن سوء صياغة القرار الائتماني سواء من حيث حجمه أم من حيث شكله أم برنامج سداده... قد يؤثر سلبا في نشاط العميل وبالتالي في قدرته على سداد الائتمان الممنوح. وتتبلور العناصر الرئيسية للإجابة على كيفية منح الائتمان حول ما يلي:

1. حجم أو قيمة التسهيلات المقترح منحها: المعيار الرئيسي لتحديد حجم الائتمان هو تناسبه مع الغرض المطلوب من أجله، ومع طبيعة نشاط العميل وطول دورة نشاطه ومدى موسمية هذا النشاط، واحتياجات رأس المال العامل اللازم وصافي رأس المال العامل المتاح، فمنح العميل تسهيلات بأكثر مما يحتاج سوف يضر العميل كثيرا، ويعد مدخلا مبكرا لحدوث التعثر، فهو يؤدي إلى تحميل العميل بأموال مقترضة ذات تكلفة ملموسة تؤثر على ربحيته ونتائج نشاطه، كما قد يؤدي إلى استخدام هذه الأموال في نواح ترفيهية أو غير ضرورية، وخطورة ذلك أنه لا يمكن رد هذه الأموال بسهولة أو دون خسائر.

2. الغرض من التسهيلات المقترح منحها للعميل: لابد أن يكون الغرض واضحا ومحددا في الدراسة الائتمانية، وأن يعكس ذلك على الكيفية التي سيتم بها منح التسهيلات الائتمانية المقترحة، فإذا كان الغرض من التسهيلات الائتمانية تمويل أصول ثابتة أو خطوة إنتاج فإن الأمر يختلف كثيرا عما إذا كان الغرض هو تمويل احتياجات دورة التشغيل (رأس المال العامل).

[1] أسعد حميد العلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 167

3. شكل التسهيلات الائتمانية: هذا الجانب من جوانب كيفية صياغة قرار منح الائتمان يمثل أهمية كبيرة، حيث أن منح تسهيلات قصيرة الأجل لتمويل أصول ثابتة يؤدي إلى ارتباك العملاء ماليا وتعثرهم في السداد لحلول تواريخ الاستحقاق مثلا قبل وصول الآلات واستغراق معظم الوقت في تدبير الأصل وتجارب التشغيل.

4. برنامج السداد: يتعين تصميم برنامج السداد بناء على طبيعة نشاط العميل بشكل خاص، وأن يتوافق هذا البرنامج زمنيا مع ما تعكسه قائمة التدفقات النقدية بحيث يقع تاريخ استحقاق الأقساط مع الفترات التي يتوافر فيها للعميل صافي تدفقات نقدية موجبة تكفي لمواجهة التزاماته، كما يجب أن يرتبط برنامج السداد مع طول دورة النشاط، إذ لا يمكن اقتراح برنامج السداد على دفعات شهرية بينما نشاط العميل ذو طبيعة استيرادية مثلا: إذا كانت دورة استيراد الخامات أو السلع شهرين وتجهيزها للبيع نحو شهر إضافي، فالأكثر مناسبة هنا اقتراح السداد على أقساط ربع أو ثلث سنوية. كما يجب على الباحث الائتماني أن يربط بين برنامج السداد وطبيعة السياسة الائتمانية ومتوسط فترة التحصيل لدى عميله.

5. مصادر السداد للتسهيلات الائتمانية المقترح منحها: ينبغي أن يتضمن قرار منح الائتمان طبيعة مصادر سداد التسهيلات الائتمانية المقترح منحها، ولابد للباحث الائتماني أن يركز فكره على أن يتم السداد من ناتج النشاط أو الغرض الذي استخدم فيه الائتمان، دون النظر إلى الملاءة المالية للعميل وفيما إذا كان لديه مصادر أخرى للسداد، إذن يرتبط مصدر السداد بطبيعة النشاط، شكل التسهيلات الائتمانية، الغرض من استخدام التسهيلات ونوع الضمانات المقدمة.

6. كيفية استخدام أو صرف التسهيلات: ترتبط هذه الجزئية بالعناصر السابقة، والتي عرضنا لها كعناصر القرار الائتماني.

7. الضمانات: بشكل عام لا ينبغي أن تكون الضمانات هي أساس منح الائتمان، فكثير من التسهيلات الائتمانية التي انطلقت من هذا المفهوم الخاطئ تعثرت، لأن الضمانات في حد ذاتها لا تصلح أساسا كافيا ورئيسيا لمنح الائتمان من عدمه؛ ومع ذلك هناك حالات مثل تسهيلات بضمان رهن حيازي للبضائع، حيث يكون الضمان هنا هو محور دراسة منح الائتمان. فعلى الباحث الائتماني أن لا يبني قراره انطلاقا من توافر الضمان من عدمه، والأصل أن تأتي الضمانات مكملة لقناعة الباحث بجدارة العميل في الحصول على الائتمان وليس استنادا إلى توافر الضمانات مع إهدار الضوابط وإغفال معايير الجدارة الائتمانية الأخرى. [1]

[1] إيمان أنجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري)**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007/2006، ص 42

**خاتمة:**

يظهر جليا من خلال هذا الفصل أن البنوك التجارية تعتبر مؤسسات جهوية الوظيفة في الجهاز المصرفي، من خلال المعادلة الثلاثية الأطراف (الودائع و الائتمانات و خصم الأوراق التجارية) و التي من خلالها تمارس هذه المؤسسات المصرفية وظيفتها البنكية.

و إذا كانت الوديعة تعتبر موردا نقديا بالنسبة للبنك يبنى عليها الأساس البنكي فالائتمان أيضا عنصرا مهما في تفعيل دور البنوك من خلال ممارسته لسياسة الإقراض سليمة تسمح بتحقيق أكبر ربح ممكن عند أقل مستويات متوقعة من المخاطر.

# الفصل الثاني

# الميكانيزمات الأساسية للتحليل المالي والائتماني في إدارة الائتمان

**تمهيد:**

ظهر التحليل المالي في البنوك وذلك للوقوف على المركز الائتماني للشركات والمؤسسات المقترضة، وهو عبارة عن تشخيص شامل وتقييم للحالة المالية لفترة زمنية ماضية معينة من نشاط يقوم على مجموعة من المعايير ومن خلال مراحل وخطوات ويستعمل التحليل المالي بيانات مختلفة، إذ يعتمد المحلل المالي على قوائم مالية مستخلصة من المعطيات المحاسبية كالميزانية وجدول حسابات النتائج لتقييم الوضع المالي لطالبي الائتمان، ويمكن التميز بين عدة أنواع من أدوات التحليل المالي من أهمها التحليل عن طريق النسب، والمؤشرات المالية.

ولهذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى:

المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي.

المبحث الثاني: دراسة المعطيات المحاسبية وتحليل القوائم المالية بواسطة التوازنات المالية.

المبحث الثالث: التحليل الائتماني وإدارة الائتمان.

## المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي

يعد التحليل المالي من الموضوعات المهمة في الإدارة المالية كونه يمثل من جانب مرحلة تمهيدية للتخطيط المالي، ومن جانب آخر تعد أدواته وسيلة لتقييم الأداء المالي للشركات وتقويم المركز الائتماني لها، وفي هذا المبحث سنتناول ماهية التحليل المالي من خلال التطرق إلى مفهومه وأهميته وأهدافه وأنواعه وكذا استعمالاته وأدواته إضافة إلى خطواته و مقوماته ومحدداته وفي الأخير التعرف على مداخله ومعاييره والأطراف المستفيدة من التحليل المالي.

### المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي و أهميته

يعد التحليل المالي من الموضوعات المهمة في الإدارة المالية كونه يمثل من جانب مرحلة تمهيدية للتخطيط المالي، ومن جانب آخر تعد أدواته وسيلة لتقييم الأداء المالي للشركات وتقويم المركز الائتماني لها.

#### أولا: مفهوم التحليل المالي

✓ التحليل المالي Financial Analysis عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية ومصادر أخرى وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.[1]

✓ تعريف تحليل القوائم المالية هي عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية، بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية[2].

✓ التحليل المالي هو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمنشأة معينة عن فترة أو فترات ماضية بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المنشأة خلال فترة الدراسة والتنبؤ بنتيجة أعمال ونشاط المنشأة عن فترات مقبلة ولا يسمح عادة للمحلل المالي بالحصول على البيانات الداخلية الغير منشورة.[3]

✓ و من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التحليل المالي هو عملية تنطلق من المعلومات المحاسبية، وذلك وفق آلية معينة للوصول إلى الهدف من التحليل المالي الذي يختلف باختلاف الأطراف المهتمة سواء من داخل

[1] أ.د. محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، الطبعة الأولى، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، 2006، ص 3.

[2] د. مؤيد راضي خنفر، د. غسان فلاح الطارنة، **تحليل القوائم المالية(مدخل نظري وتطبيقي)**، الطبعة الأولى، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر، عمان الأردن، 2006، 2009، ص 71.

[3] د. محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، 2008، ص 133.

المؤسسة أو خارجها، حيث تختلف الغايات و الأهداف التي يتطلع إليها المحلل المالي باختلاف الغرض من التحليل، فمثلا إذا كانت الغاية منه اتخاذ قرار بتقديم تسهيلات ائتمانية أو مصرفية، فإن التحليل سوف ينصب على معرفة مقدرة طالب القرض على السداد، و كذلك تحديد حجم الائتمان الممكن منحه و نوعه

**ثانيا: أهمية تحليل القوائم المالية**

تناول كيفية تحليل وتفسير القوائم المالية لأغراض الحكم على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها والتوازن المفترض أن تحققه الإرادة بين مصادر الأموال وأوجه استخدام تلك الأموال المتاحة، يمكن القول أن عملية قراءة وفهم وتفسير القوائم المالية تتطلب نوعا خاصا من الإدراك والوعي المحاسبي حول المبادئ والفروض والقواعد المحاسبية المستخدمة في إعداد تلك القوائم، وبناءا على هذا سنحاول عرض الأساسيات المتعلقة بأهم المؤشرات المالية شائعة الاستخدام, والتي جرى العرف على تسميتها بالتحليل المالي والذي هو في الحقيقة تحليل للقوائم المالية، حيث أن مجال التحليل المالي أوسع بكثير من مجال تحليل القوائم المالية.

إن تحليل القوائم المالية يعتبر بمثابة الخطوة الأولى في مراحل فهم وتفسير محتوى تلك القوائم بهدف استخدامها في المجالات التي تهم مستخدميها سواء كان ذلك لأغراض الاستثمار، أو من وجهة نظر إدارة المؤسسة عند تقييم الأداء بالمقارنة بالمؤسسات الأخرى، وفي ظل ظروف اقتصادية معينة.[1]

**المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي**

يستخدم المحلل المالي مجموعة من الطرق والأدوات التي تفيده في معرفة الوضع المالي للمنشأة طالبة الائتمان ومن أبرز هذه الأدوات والطرق:

1. التحليل المقارن للقوائم المالية:[2]

1.1. تحليل السلاسل الزمنية Time series analysis ويعتمد على تحليل مقارن لأداء المشروع ذاته لتقييم التغيرات وخاصة الجوهرية من فترة إلى أخرى.

2.1. التحليل الرأسي Vertical من خلال تحليل الأوزان النسبية لبنود القوائم المالية إلى مجموع القائمة ويعتبر هذا التحليل ساكنا ولا يصبح مفيدا بمفرده.

3.1. التحليل الأفقي Horizental ويسمى أيضا تحليل الاتجاه لاهتمامه بتطور اتجاه عناصر القوائم المالية هذا التحليل يعني بدراسة جميع القوائم المالية على مدى عدة فترات لذلك يسمى بالتحليل.

[1] د. شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، الأردن، 2012، ص 48 .

[2] د. محمد إبراهيم عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 137.

4.1. تحليل الدلالة الاسترشادية Benchmarking أي مقارنة مع مؤشرات الصناعة أو مع المشاريع المماثلة المنافسة لتحديد أوجه القوة ومواطن الضعف لدى المشروع والمنافسين على حد سواء.

2. التحليل الهيكلي المرتكز على مصادر الأموال واستخداماتها.

3. قائمة التدفق النقدي.

4. التحليل المالي بالنسب.

5. تحليل التعادل.

**المطلب الثالث: خطوات التحليل المالي**

تستوجب عملية إنجاز التحليل المالي من المحلل المالي المرور بمراحل وخطوات أساسية ومتعددة، ويمكن لهذه الخطوات والمراحل أن تختلف من تحليل لأخر وقد يتم تجاوز بعض الخطوات أو دمج البعض الأخر، حيث يعتمد ذلك على الهدف من التحليل وبعض الاعتبارات الأخرى كالفترة الممنوحة للمحلل و نطاق التحليل.

ويمكننا أن نوجز مراحل التحليل المالي بالمراحل الثلاث التالية:

**أولا: مرحلة الإعداد و التحضير**

وهي مرحلة أساسية يبدأ المحلل العمل بها بمجرد إسناد مهمة إجراء التحليل إليه أو استلامه لكتاب التكليف سواء كان ذلك من أطراف خارجية أو أطراف داخلية, وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من أن الإعداد والتحضير الجيدين سيؤثر إيجابا على عملية تنفيذ التحليل المالي ومخرجاتها.

ويقوم المحلل خلال هذه المرحلة بالخطوات التالية:

1. تحديد الهدف من التحليل: وهي من أهم خطوات المرحلة الأولى، حيث يتقرر بموجبها الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحديد أسلوب التحليل, والمعلومات الواجب جمعها. ويقوم المحلل من هنا بتحديد الغرض من التحليل حيث تختلف الأهداف حسب الفئات المستفيدة فالمستثمر المرتقب على سبيل المثال يرغب بالتعرف على ربحية المنشآت المتوفر فيها فرص الاستثمار، ويهتم كذلك بسياسات توزيع الأرباح المتبعة في هذه المنشآت، بينما البنوك والمقرضون يهتمون بشكل أساسي بالتعرف على سيولة المنشآت وقدرتها على مداد ديونها، بينما تولي الإدارة اهتماما خاصا لتقييم الأداء في مختلف الإدارات والأقسام.

2. مدى ونطاق التحليل: يعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي أن يقرر مدى ونطاق التحليل، هل سيشمل تحليله منشأة واحدة؟ أم سيتعداها لمنشآت أخرى مشابهة؟ أم أنه سيقتصر على منشأة واحدة وهل

سيكون التحليل لسنة واحدة أم لسنوات متعددة؟ كل ما سبق يؤثر بالتأكيد على الخطوة اللاحقة والمتعلقة بالمعلومات والبيانات الواجب على المحلل جمعها وإعدادها للتحليل المالي.

3. تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل: يجب على المحلل أن يحدد ويجمع المعلومات الكافية والملائمة لأهداف تحليله حيث كلما توفرت هذه الخصائص بالمعلومات التي سيقوم بجمعها كلما استطاع إنجاز تحليل شامل يتحقق منه كل الأهداف المرجوة، لذا يجب على المحلل المالي أن يجمع أكبر قدر من المعلومات المالية وغير المالية والإحصائية والكمية...، يجب أن تغطي هذه المعلومات الفترة أو الفترات التي سيغطيها التحليل كما يجب أن تتوفر المعلومات المتعلقة بالمنشأة أو المنشآت التي يستهدفها التحليل.

**ثانيا: مرحلة التحليل**

وهي المرحلة الأساسية التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة التوفر من المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف التحليل، وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

1. إعادة تبويب وتصنيف المعلومات: وهي خطوة بالغة الأهمية، حيث يتم من خلالها تسهيل مهمة المحلل المالي، ومساعدته على التركيز في تحليله للوصول إلى نتائج دقيقة تحقق الفائدة والأهداف المنشودة، وقد يقوم المحلل المالي من خلال هذه الخطوة بالعديد من الإجراءات كإعادة ترتيب البنود ومجموعاتها ودمج بعض منها في بعضها الآخر في أحيان أخرى، وإعادة تصنيفها في حالات أخرى . ولعل أهم ما يحقق إعادة التبويب والتصنيف للمعلومات والقوائم المالية هو الثبات والاتساق في عرض القوائم المالية وبالتالي إمكانية المقارنة خاصة عندما يشمل التحليل المالي أو أكثر من فترة مالية. وهذا ما يجعل أسواق المال و الهيئات المؤولة عنها لصدر نماذج موحدة للقوائم المالية باستخدام نموذج القائمة يشكل شكلا من أشكال إعادة المعلومات ويسهل مهمة المحلل المالي بالإضافة إلى ما توفره هذه التصنيفات من ربط جيد بين البنود, يعكس النموذج التقليدي (نموذج الحساب)، كما يوفر نموذج القائمة الحد المناسب من التصنيف و الربط الجيد بين المكونات و العناصر, لذا فإن المحلل المالي يستهل مرحلة التنفيذ بإعادة التبويب و التصنيف للمعلومات المتوفرة من خلال إعادة إعداد القوائم المالية.

2. اختيار الأداة الملائمة للتحليل: يتطلب اختيار أداة وأسلوب التحليل عناية خاصة من المحلل، لما يشكله ذلك من أثر هام على نجاح التحليل، حيث يجب أن يكون هناك توافق وانسجام بين الأداء المختارة وبين أهداف التحليل من جهة وبين الأداة والمعلومات المتوفرة من جهة أخرى وتتعدد أدوات التحليل وأساليبه حيث التحليل الرأسي والأفقي وتحليل النسب وتحليل التعادل ...الخ، ولكل أداة خصائص معينة وظروف محددة لاستخدامها

وتطبيقها، مما يدفع المحلل في بعض الأحيان إلى الاستعانة بأكثر من أداة وأسلوب لتحقيق الأهداف المرجوة من التحليل.

3. تحديد الانحرافات وأسبابها: وهي الدلالات و الفروقات التي يجدها المحلل نتيجة لمقارنته الأرقام أو المؤشرات أو النسب الخاصة بالمنشأة التي يقوم بإجراء التحليل عليها بأرقام أو مؤشرات أو نسب أخرى تخص المنشأة نفسها لأعوام مختلفة أو تخص منشآت منافسة في نفس القطاع.

وتكمن أهمية رصد هذه الانحرافات في تمكين المحلل المالي من التعرف على أداء المنشأة التي يستهدفها التحليل وقد تكون هذه الانحرافات إيجابية أو سلبية. ويمكن للمحلل من إيجاد هذه الانحرافات وتحديدها بطرق متعددة فقد يقوم بإيجادها من خلال مقارنته للقوائم المالية المتوفرة للمنشأة نفسها لسنوات متعددة، أو مقارنة هذه القوائم بقوائم مالية لمنشآت منافسة أو مقارنة النسب والمؤشرات المستخرجة بمعايير مناسبة، ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة تركيز المحلل على الانحرافات غير الطبيعية أو ذات الأهمية النسبية وعدم التركيز على الانحرافات البسيطة، أما المرحلة الثانية في هذه الخطوة فهي الأهم حيث يقوم المحلل على الأقل بتحديد الانحرافات وتتبعها ومن ثم يقوم بالبحث عن أسباب هذه الانحرافات ودراسة العوامل المرتبطة بها حتى يتمكن لاحقا من اقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها.

**ثالثا: مرحلة الاستنتاجات والتوصيات (كتابة التقرير):**

وهي آخر مراحل التحليل المالي، ولعلها لا تقل أهمية عن الخطوات السابقة حيث يتم من خلالها جني ثمار الخطوات والإجراءات السابقة من إعداد وتحضير وتحليل.

ويتم من خلال هذه المرحلة وضع الجهة صاحبة التكليف بإجراء التحليل أمام أهم الاستنتاجات والحقائق التي تم التوصل إليها من قبل المحلل ويكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص بذلك، ويحاول المحلل عند كتابته لهذا التقرير أن يتبع الإرشادات التالية: البساطة والوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي توصل إليها التحليل، الإيجاز والتركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل، اقتراح الحلول والتوصيات اللازمة.[1]

## المطلب الرابع: طبيعة البيانات المالية وتفسير نتائج ومؤشرات التحليل المالي

تعبر البيانات المالية عن الكشوفات المحاسبية لمستوى أداء المنشأة وحقيقة المركز المالي الذي آلت إليه نتيجة نشاطها خلال فترة زمنية وتعد مصدرا أساسيا للمعلومات يستفيد منها فئات عديدة من داخل المنشأة وخارجها في اتخاذ القرارات المناسبة، وبعد إجراء التشخيص الدقيق لتلك المعلومات ومعالجتها باستعمال وسائل معينة يتم التوصل إلى نتائج يستدعي وجوب تفسيرها.

[1] د. مؤيد راضي خنفر، د. غسان فلاح المطارنة، **مرجع سبق ذكره**، ص 76

## أولا: طبيعة البيانات المالية

تشكل البيانات المالية الأساس لمعظم العمليات التحليلية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي ولذلك لابد من استعراض طبيعة هذه البيانات ومحدداتها من أجل فهم مدى المنفعة والدور الذي يمكن أن تؤذيه في التحليل المالي.

وبشكل عام يمكن القول أن البيانات المحاسبية يتم إعفائها وفقا للأصول المحاسبية المتعارف عليها وتعكس هذه البيانات آثار القرارات الإدارية السابقة والحالية، وأهم البيانات المالية في إطار تنفيذ عمليات التحليل المالي هي:

1. الميزانية العمومية: يطلق على الميزانية أيضا بيان المركز المالي (بيان الحالة المالية) ويجب أن تكون الميزانية دائما متوازنة لأن الأصول الإجمالية المستثمرة في النشاط الاقتصادي في أي مرحلة زمنية يجب أن تقابلها التزامات وحقوق ملكية مساوية لها. وبمعنى آخر نقول أن الميزانية تظهر لنا في طرف الخصوم مصادر الأموال الرئيسية في المنشأة وهي: حقوق المالكين، التزامات طويلة الأجل، التزامات قصيرة الأجل (خصوم متداولة)، وتظهر لنا في طرف الأصول استخدامات هذه الأموال في المنشأة وهي: الأصول الثابتة، الأصول المتداولة.[1]

ويمثل **الشكل (02)** تصويرا مبسطا للميزانية العمومية وعلاقتها بالحالات الثلاث موضوع قرارات الإدارة.

الشكل رقم (١-١)

الميزانية العمومية وعلاقتها بالقرارات الاساسية للمنشأة

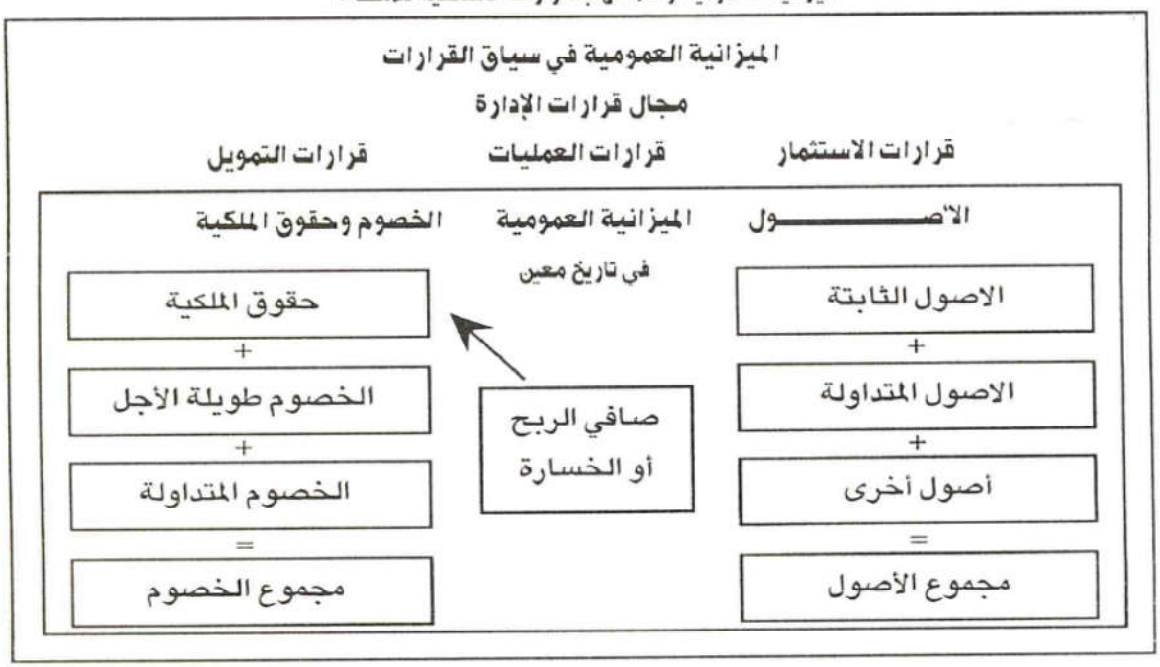


**المصدر**:منير شاكر محمد، أ. إسماعيل إسماعيل، د. عبد الناصر نور، "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005، ص 15.

[1] منير شاكر محمد، أ. إسماعيل إسماعيل، د. عبد الناصر نور، مرجع سبق ذكره، ص 12

2. قائمة الدخل: تعكس قائمة الدخل أر القرارات التشغيلية للمنشأة والأرباح والخسائر المتحققة خلال فترة زمنية محددة بوضوح والربح والخسارة الناتجة عن قائمة الدخل تظهر في الميزانية العمومية وهي تزيد أو تنقص من حقوق المالكين.

وتعتبر قائمة الدخل حساب ختامي ضروري وملحق للميزانية ويساعد على معرفة التغيرات الطارئة على حقوق المالكين من خلال ممارسة العمليات التشغيلية وتعتبر ضرورية من أجل تقييم الأداء ودراسة الكفاءة الإنتاجية، وقائمة الدخل تتضمن الإيرادات المعترف بها لفترة محددة (أي التي تخص تلك الفترة) وكذلك النفقات المقيدة مقابل تلك الإيرادات والتي تخص نفس الفترة أيضا.

**الشكل رقم (03)** الميزانية العمومية وقائمة الدخل في سياق القرارات الإدارية

**المصدر**: منير شاكر مُحَمَّد، أ. إسماعيل إسماعيل، د. عبد الناصر نور، مرجع سبق ذكره، ص 17

3. قائمة التدفقات النقدية: وهي من القوائم التي أصبحت ومنذ عدة سنوات جزء مهما من القوائم الختامية لحسابات المنشآت بعد أن كشفت التطبيقات الحاجة الماسة لإعدادها، وذلك للانتفاع من المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية الداخلة إلى المنشأة (Cach in flow) والتدفقات الخارجية (Cach out flow) والتي تهتم بإظهار مدى السيولة النقدية التي تتوفر للمنشأة خلال الدورة المالية ومدى قدرتها على مواجهة التزاماتها النقدية الجارية، وبالتالي فإن هذه القائمة غطت فجوة كانت تعاني منها قائمتي الدخل والميزانية العامة اللتان تظهران نتائج نشاط المنشأة ومركزها المالي استنادا إلى مبدأ الاستحقاق، بينما تظهر قائمة التدفقات النقدية هذه النتائج وفقا للمبدأ النقدي .[1]

**ثانيا: تفسير نتائج ومؤشرات التحليل المالي**

تعتبر خطوة التقييم أو تفسير النتائج، بمثابة الخطوة الأخيرة والحاسمة بالنسبة للمحلل المالي، لأن أي خطأ فيها ستنعكس أثاره على القرار المبني عليها؛ وفي تفسير هذه المؤشرات والنتائج لابد من مراعاة مجموعة من الاعتبارات الهامة التالية:

1. دراسة متصفحة للاتجاهات تشمل كلا من القيم المطلقة مع النسب المشتقة منها وذلك من واقع القوائم المالية المقارنة للمنشأة على مدار عدة فترات مالية متتالية.

2. دراسة للعلاقات القائمة بين تلك النسب والمؤشرات وذلك في إطار ما يعرف بمفهوم العلاقة السببية Causal Relationship التي تجعل نشاط المنشأة كلا لا يتجزأ. بمعنى أن ما يؤثر إيجابا على جانب من جوانب نشاطها، قد ينعكس إيجابا أو سلبا على جوانب أخرى من هذا النشاط.

3. التيقظ والانتباه إلى أثر إجراءات المحاسبة الخلاقة Creative Accounting.

4. مراعاة أثر المعلومات الأخرى التي لا تظهرها القوائم المالية.

5. مقارنة النسب والمؤشرات الخاصة بالمنشأة بنظائرها في المنشآت المنافسة أو بما يعرف معايير أو متوسطات الصناعة Industry Averages التي تعمل في مجالها الشركة.[2]

[1] منير شاكر محمد، أ.د إسماعيل إسماعيل، د. عبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 12.

[2] أ.د محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص 3 .

## المبحث الثاني: دراسة المعطيات المحاسبية وتحليل القوائم المالية بواسطة التوازنات المالية

تشكل المعطيات المحاسبية الأساس لمعظم العمليات التحليلية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، ولذلك لابد من استعراض القوائم المالية المستخلصة من تلك المعطيات من أجل تقييم المركز المالي، وبشكل عام يمكن القول بأن المعطيات المحاسبية يتم إعدادها وفقا للأصول المحاسبية، وتعكس هذه الأخيرة آثار القرارات المالية السابقة والحالية، ومن المتعارف عليه أن عملية التحليل المالي يمكن إجراؤها بأكثر من أسلوب لتعطي نتائج تساعد إدارة الائتمان في تحديد حكمها النهائي في قبول طلب الائتمان أو رفضه، ومن أكثر أساليب التحليل المالي انتشارا وسهولة أسلوب التحليل باستخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن.

### المطلب الأول: المعطيات المحاسبية

تتعدد مصادر المعلومات التي يعتمد عليها التحليل المالي، باختلاف المقاصد والأهداف المراد الوصول إليها، وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية تتمثل أساسا في البيانات والكشوفات المحاسبية للمؤسسات، ومصادر خارجية تتمثل في المؤشرات والمعطيات المستخلصة من محيط المؤسسة الاقتصادي والمالي، ومن بين هذه المصادر الميزانية المحاسبة وجدول حسابات النتائج.

#### أولا: الميزانية المحاسبية

1. تعريفها: هي مرآة تعكس الوضع المالي للمؤسسة في لحظة معينة من خلال ما تحويه من أصول وخصوم، وبتعبير آخر فان الميزانية العامة ما هي إلا صورة فوتوغرافية للأوضاع المالية في لحظة معينة.

2. عناصر الميزانية المحاسبية و ترتيبها: تتكون الميزانية من شقين، شق الجانب المدين ويتمثل في الأصول،وشق الجانب الدائن ويتمثل في الخصوم.

1.2. الأصول وترتيبها: تتمثل الأصول في موجودات المؤسسة وتسجل في الميزانية حسب درجة سيولتها أي حسب المدة التي تستغرقها للوصول إلى نقود في حالة النشاط العادي للمؤسسة. وحسب الدليل الوطني للمحاسبة فان جانب الأصول يشمل المجموعات التالية:

- ✓ الاستثمارات: وتتمثل في الممتلكات والقيم الدائمة التي اشترتها المؤسسة أو أنشأتها لغرض العملية الإنتاجية، ومن بين عناصر هذه المجموعة القيم المعنوية، الأراضي، تجهيزات الإنتاج...، وهذه الأصول تستعمل لأكثر من سنة.

✓ المخزونات: وهي تتضمن الأصول التي اشترتها المؤسسة أو أنتجتها بهدف بيعها أو استهلاكها في عملية التصنيع أو الاستغلال. وهي تضم المواد الأولية، البضائع، منتجات قيد التنفيذ، منتجات تامة الصنع، فضلات ومهملات.

✓ المدينون: وتتمثل في جميع الحقوق التي اكتسبتها المؤسسة بمقتضى علاقتها مع الغير. وبالتالي يتم تصنيف الأصول حسب درجة سيولتها كما يلي: الاستثمارات، قيم الاستغلال، قيم جاهزة.

2.2. الخصوم وترتيبها: تتمثل الخصوم في الأموال التي على المؤسسة سواء كانت لصيقة بالمؤسسة كالأموال الخاصة أو في شكل ديون طويلة الأجل أو ديون قصيرة الأجل، وترتب الخصوم تبعا لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة، حيث تنعدم الاستحقاقية لرأس مال المؤسسة ومجموع احتياطاتها وعلاوات الإصدار، وتكون هذه الاستحقاقية في شروط معينة بالنسبة للمؤونات على الأعباء والخسائر، وتكون مدة استحقاق الديون بالتدرج من الطويلة فالمتوسطة ثم القصيرة الأجل، وبالتالي فالخصوم يتم ترتيبها كما يلي: الأموال الخاصة، الديون طويلة الأجل الديون قصيرة الأجل.

**الجدول رقم (01)** الميزانية المحاسبية وعناصرها، وترتيبها حسب درجة السيولة والاستحقاقية.

| رقم الحساب | أصول | مبلغ إجمالي | استهلاكات ومؤونات | مبلغ صافي | مبلغ جزئي | رقم الحساب | خصوم | مبلغ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2 | الاستثمارات | | | | | 1 | الأموال الخاصة | |
| 20 | مصاريف إعدادية | | | | | 10و11 | صندوق الشركة أو الصندوق | |
| 21 | القيم المعنوية | | | | | | الشخصي | |
| 22 | الأراضي | | | | | 12 | علاوات المساهمات | |
| 24 | تجهيزات الإنتاج | | | | | 13 | احتياطات | |
| 25 | تجهيزات اجتماعية | | | | | 18 | نتائج قيد التخصيص | |
| 28 | تجهيزات قيد التنفيذ | | | | | 19 | مؤونات الخسائر والتكاليف | |
| | **مجموع 2** | | | | | | **مجموع 1** | |
| 3 | المخزونات | | | | | 5 | الديون | |
| 30 | البضائع | | | | | 52 | ديون الاستثمار | |
| 31 | مواد ولوازم | | | | | 53 | ديون المخزونات | |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 33 | منتوجات نصف مصنعة | | | | | 54 | مبالغ محتفظ بها في الحساب | |
| 34 | منتجات وأشغال قيد التنفيذ | | | | | 55 | ديون اتجاه الشركات الحليفة | |
| 35 | منتجات منجزة | | | | | 56 | ديون الاستغلال | |
| 36 | فضلات ومهملات | | | | | 57 | سلفات تجارية | |
| 37 | المخزونات الموجودة في الخارج | | | | | 58 | ديون مالية | |
| | | | | | | 50 | حسابات الأصول الدائنة | |
| | **مجموع3** | | | | | | **مجموع 5** | |
| 4 | حسابات مدينة | | | | | | | |
| 42 | مدينو الاستثمار | | | | | | | |
| 43 | مدينو المخزونات | | | | | | | |
| 44 | ديون الشركاء والشركات الحليفة | | | | | | | |
| 45 | سلفات على الحساب | | | | | | | |
| 46 | تسبيقات الاستغلال | | | | | | | |
| 47 | ديون الزبائن | | | | | | | |
| 48 | أموال جاهزة | | | | | | | |
| 50 | حسابات الخصوم المدينة | | | | | | | |
| | **مجموع 4** | | | | | 88 | نتيجة السنة المالية | |
| | **مجموع عام** | | | | | | **مجموع عام** | |

**المصدر**: المخطط الوطني للمحاسبة، الجزائر: ديوان المطبوعات المدرسية، 1995، ص، 29.

**ثانيا: جدول حسابات النتائج**

1. تعريفه: هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتمم للميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فهو يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المتخذة من طرف المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية. فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة، هذا النشاط ينتج ويستهلك رؤوس أموال، فالإنتاج تطرح منه استهلاكاته (أعباؤه). وفي الأخير نتحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحا أو خسارة.

2. العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج:

1.2. أعباء الدورة: كل المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي واليومي للمؤسسة أي: استهلاك البضائع والمواد الأولية والسلع والخدمات المستعملة في دورة الإنتاج، وكذلك مختلف المصاريف المرتبطة بهذا النشاط من ضرائب ورسوم ومصاريف العاملين والمصاريف المالية...

كل المصاريف المتعلقة بالاستغلال غير العادي للمؤسسة، مثل الحقوق على الزبائن غير القابلة للتحصيل أو الأعباء على الدورات السابقة، أو المؤونات الاستثنائية...

2.2. نواتج الدورة وتشمل كلا من:

✓ نواتج الاستغلال: وتتمثل في مبيعات البضائع في المؤسسة التجارية أو المختلطة والإنتاج المباع في المؤسسات الصناعية والمختلطة، وكذلك الإنتاج المخزون بالإضافة إلى الأداءات المتممة وتحويل أعباء الاستغلال والمنتجات الأخرى.

✓ نواتج خارج الاستغلال: وهي كل النواتج الخاصة بالدورات السابقة، وكذلك نواتج بيع عناصر الأصول.

3. تحليل النتائج: وتشمل مجموع النتائج الوسيطية التي يعطيها الجدول وكيفية توزيعها، إلى غاية الوصول إلى النتيجة السنوية الصافية وهي على التوالي:

✓ الهامش الإجمالي: هو الفرق بين المبيعات من البضاعة وتكاليف شرائها، حيث يتم تقييم المبيعات من البضائع على أساس سعر البيع بعد طرح التخفيضات التي تمنح للزبائن، أما تكلفة البضاعة المباعة فتحسب على أساس ثمن شراء البضاعة المباعة بالإضافة إلى مجموع المصاريف التي تتعلق بها.

✓ القيمة المضافة: تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها بفعل عمليات استغلالها. فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من

رأس مال ويد عاملة وغيرها، فهي تقيس الوزن الاقتصادي للمؤسسة وتشكل أحسن معيار لقياس حجمها ونموها وتكامل هياكلها الإنتاجية، فالقيمة المضافة تبين إنتاج المؤسسة واستخداماتها الوسيطية من السلع والخدمات التي تحصلت عليها من الغير.

✓ نتيجة الاستغلال والنتيجة خارج الاستغلال: تقيس نتيجة الاستغلال الفعالية الاقتصادية للمؤسسة في الظروف العادية، وتخص العناصر التي ترتبط بالعمليات الخاصة بالاستغلال العادي اليومي للمؤسسة، أما النتيجة خارج الاستغلال فهي نتيجة استثنائية تتحدد من النشاط الاستثنائي للمؤسسة.

✓ نتيجة السنة المالية الإجمالية والصافية: بجمع النتيجتين السابقتين نحصل على مستوى ما قبل النهائي من النتائج، وهي النتيجة الإجمالية للسنة المالية، أو للدورة الاستغلالية، وبعد طرح الضريبة على الأرباح نحصل على النتيجة المالية الصافية للدورة الاستغلالية، وتعتبر كمؤشر مهم لقياس مردودية رأس المال الخاص المستعمل داخل المؤسسة.[1]

**الجدول (02)** جدول حسابات النتائج

| رقم الحساب | اسم الحساب | مدين | دائن |
|---|---|---|---|
| 70 | مبيعات البضائع | × | × |
| 60 | بضائع مستهلكة | | |
| 80 | الهامش الإجمالي | − | + |
| 80 | الهامش الإجمالي | − | + |
| 71 | إنتاج مباع | | × |
| 72 | إنتاج مخزون | | |
| 73 | إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة | | × |
| 74 | أداءات متممة | | × |
| 75 | تحويل تكاليف الإنتاج | | × |
| 61 | مواد ولوازم مستهلكة | × | |

[1] اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة العلمة، سطيف)**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008، ص 18.

| | | | |
|---|---|---|---|
| 62 | خدمات | × | |
| 81 | القيمة المضافة | − | + |
| 81 | القيمة المضافة | − | + |
| 77 | منتوجات مختلفة | | × |
| 78 | تحويل تكاليف الاستغلال | | × |
| 63 | مصاريف العاملين | × | |
| 64 | ضرائب ورسوم | × | |
| 65 | مصاريف مالية | × | |
| 66 | مصاريف مختلفة | × | |
| 68 | مخصصات الاهتلاكات والمؤونات | × | |
| 83 | نتيجة الاستغلال | − | + |
| 79 | منتوجات خارج الاستغلال | | × |
| 69 | تكاليف خارج الاستغلال | × | |
| 84 | نتيجة خارج الاستغلال | − | + |
| 83 | نتيجة الاستغلال | − | + |
| 84 | نتيجة خارج الاستغلال | − | + |
| 880 | النتيجة الإجمالية للسنة المالية | − | + |
| 889 | ضرائب على الأرباح | × | |
| 88 | النتيجة الصافية للسنة المالية | − | + |

**المصدر**: المخطط الوطني للمحاسبة، الجزائر: ديوان المطبوعات المدرسية، 1994، ص، 30.

## المطلب الثاني: الميزانية المالية (المفصلة والمختصرة)والانتقال من الميزانية المحاسبية إلى المالية

تختلف أشكال الميزانية المالية باختلاف حجم العناصر المكونة لها وهي مرتبة حسب درجة سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم، مع الأخذ بعين الاعتبار التجانس بين عناصر كل مجموعة، حيث تم التوصل إليها بعد إجراء المحلل المالي تعديلات على الميزانية المحاسبية.

### أولا: الميزانية المالية المفصلة والمختصرة

1. الميزانية المالية المفصلة: تعتبر الميزانية المالية من الوثائق المحاسبية المهمة في عملية تقييم الأداء المالي، وهي جدول يتضمن جانبين جانب الأصول وجانب الخصوم حيث ترتب الأصول حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقة، وترتب الخصوم حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ سنوية الخصوم.[1]

**الجدول (03)** الميزانية المالية المفصلة

| الأصول | المبالغ | الخصوم | المبالغ |
|---|---|---|---|
| الأصول الثابتة: | | الأموال الدائمة: | |
| القيم الثابتة: | | الأموال الخاصة: | |
| الاستثمارات | | رأس مال الشركة | |
| قيم معنوية | | فرق إعادة التقدير | |
| قيم ثابتة | | مؤونة الأعباء و الخسائر | |
| قيم ثابتة أخرى : | | د.ط.م.أ : | |
| مخزون الأمان | | ديون الاستثمارات | |
| سندات المساهمة | | قروض مصرفية | |
| كفالات مدفوعة | | | |
| مجموع الأصول الثابتة | | مجموع الأموال الدائمة | |

[1] زينات دراجي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة ماجستير(غير منشورة)، جامعة تبسة، 1997/1996 ، ص، 59 .

| | | | |
|---|---|---|---|
| الأصول المتداولة:<br>قيم الاستغلال:<br>بضائع<br>مواد و لوازم<br>منتجات (تامة و 2/1 تامة)<br><br>قيم قابلة للتحقيق:<br>تسبيقات<br>زبائن<br>أوراق قبض<br><br>القيم الجاهزة:<br>البنك<br>الحساب الجاري<br>الصندوق | | د.ق.أ: | |
| مجموع الأصول المتداولة | | مجموع د.ق.أ | |
| مجموع الأصول | | مجموع الخصوم | |

**المصدر**:مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص37.

2. الميزانية المالية المختصرة: هي جدول يظهر المجاميع الكبرى لعناصر الأصول وتتمثل في: الأصول الثابتة، قيم الاستغلال، قيم محققة وقيم جاهزة، والمجاميع الكبرى لعناصر الخصوم وتتمثل في: الأموال الخاصة، الديون الطويلة الأجل وكذالك الديون القصيرة الأجل، وذلك لتسهيل عملية التحليل وحساب النسب المؤوية لكل عنصر .والشكل التالي يوضح الميزانية المالية المختصرة ومختلف مكوناتها.

**الجدول رقم (04)** الميزانية المالية المختصرة

| **الأصول** | | **الخصوم** | |
|---|---|---|---|
| أصول ثابتة | | أموال دائمة | أموال خاصة |
| أصول متداولة | مخزونات | | ديون طويلة الأجل |
| | قيم محققة | | |
| | قيم جاهزة | ديون قصيرة الأجل | |
| **مجموع الأصول** | | **مجموع الخصوم** | |

**المصدر**:مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص 39.

**ثانيا: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية**

تستجيب الميزانية المحاسبية حسب المخطط الوطني للمحاسبة لأهداف محاسبية كتحديد النتائج، وقانونية وهي تحديد ذمة المؤسسة وحقوقها على الغير أو ديونها، واقتصادية وهي تحديد الاعتبارات التي تستعمل من أجل الحصول على إيرادات من ورائها، ولكنها لا تستجيب لأهداف مالية، ولكي يستطيع المحلل المالي استعمالها وبفائدة كاملة يجب أن يحولها إلى شكل تتحقق فيه الشروط المالية، وذالك بعد القيام بترتيب الأصول حسب درجة السيولة والخصوم حسب درجة الاستحقاقية، مع مراعاة المقاييس المستعملة من طرف المحللين الماليين. وفيما يلي أهم التعديلات التي تمس الميزانية المحاسبية من أجل الوصول إلى الميزانية المالية.

1. تعديل عناصر الأصول: ترتب عناصر الأصول بإتباع مبدأين أساسيين هما مبدأ السيولة ومبدأ السنوية كمقياسين لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة، والعناصر التي تتحول خلال السنة أو دورة الاستغلال إلى سيولة، وحسب هذا الترتيب فان الأصول تنقسم إلى قسمين هما:

1.1. الأصول الثابتة: تتمثل الأصول الثابتة في كل الممتلكات التي تمتلكها المؤسسة لا بقصد بيعها وتحقيق الربح من ورائها بل لاستعمالها في العملية الإنتاجية، ويكون ترتيبها وفق تناسب طردي مع درجة السيولة المتزايدة، فالاستثمارات في الميزانية المحاسبية تحافظ على ترتيبها إلى أن تجرى لها عملية تصحيح لقيمتها الحقيقية المعنوية منها والمادية، وتكون القيم المعنوية في قمة الميزانية، تليها الاستثمارات المادية التي تتمثل في الأراضي، المباني، المعدات والأدوات، معدات النقل، تجهيزات المكتب...، ثم القيم الثابتة الأخرى و تشمل:

- ✓ مخزون الأمان: وهو المخزون الأدنى الذي يجب أن تحتفظ به المؤسسة، والذي يضمن لها الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف؛ حيث أن مدة بقائه في المؤسسة تفوق السنة، وهو احتياطي لتأخر التموين بالمخزونات بسبب الظروف الخارجية.
- ✓ حقوق على الاستثمارات: إن درجة سيولة بعض العناصر المكونة لهذا الحساب مثل سندات المساهمة وسندات التجهيز شبيهة بسيولة الاستثمارات، مما يجعل المحلل المالي يحولها إلى أصول ثابتة لأنها في الواقع عبارة عن استثمارات تفوق مدتها السنة.
- ✓ الكفالات المدفوعة: كذالك يعتبر هذا العنصر من ضمن القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمانات، لذا يجب أن تضاف إلى القيم الثابتة إلا إذا ورد في كشوفات المؤسسة ما يدل على غير هذا.
- ✓ الديون المشكوك في تحصيلها: إذا كان استرجاعها لمدة تفوق السنة فتدرج ضمن الأصول الثابتة.
- ✓ المحجوزات البنكية: إذا تم حجز مبلغ مالي في البنك بناءا على دعوى قضائية لمدة تفوق السنة فانه تدرج ضمن الأصول الثابتة

2.1. الأصول المتداولة: لقد عرفت الأصول المتداولة من قبل المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنها "النقدية والأصول أو الموارد الأخرى والتي تحدد على عادة أساس توقع معقول لأن تتحول إلى نقدية، أو تباع، أو تستهلك خلال دورة العمليات"، وهي تشمل:

- ✓ قيم الاستغلال: تتمثل في المخزونات من البضائع، المواد واللوازم، المنتجات التامة والنصف المصنعة وقيد التنفيذ...، مطروحا منها مخزون الأمان.
- ✓ القيم المحققة: تشمل مجموع حقوق المؤسسة لدى الغير مثل الزبائن، سندات التوظيف...، شرط أن لا تتجاوز مدتها سنة، أو بعبارة أخرى جميع عناصر الحقوق باستثناء التي أدرجت ضمن الأصول الثابتة أو التي حولت إلى سيولة.

✓ القيم الجاهزة: هي القيم التي تحت تصرف المؤسسة وتشمل الصندوق، البنك، الحساب الجاري البريدي.

2. تعديل عناصر الخصوم: حسب مبدأ الاستحقاقية ومبدأ السنوية تقسم عناصر الخصوم إلى مجموعتين، تتمثل الأولى في الأموال الدائمة والثانية في الديون القصيرة الأجل.

1.2. الأموال الدائمة: هي الأموال أو الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة مهما كان مصدرها وتشمل:

✓ الأموال الخاصة: تتمثل في مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة، وتشمل رأس المال الخاص أو أموال المساهمين، والاحتياطيات، ونتائج رهن التخصيص، والمؤونات بعد طرح نسبة الضريبة منها.

✓ الديون الطويلة الأجل: هي الديون التي يزيد مدة الاحتفاظ بها أو الاعتماد عليها كمورد مالي لمدة تزيد عن السنة مثل ديون الاستثمار.

2.2. الديون القصيرة الأجل: هي الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن السنة، وتشمل الموردين والضرائب الواجبة الدفع و التسبيقات، النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء، ديون الاستغلال، أوراق الدفع.

✓ مؤونات الخسائر والتكاليف: يتم تحديد هذه المؤونات بشكل تقديري لتغطية الخسائر المتوقعة، ففي نهاية السنة المالية يمكن مواجهة ثلاثة حالات وهي: الخسائر التي وقعت فعلا، الخسائر التي يحتمل وقوعها مستقبلا، عدم حدوث أي خسائر.

✓ ديون الاستثمارات: غالبا ما تدفع ضمن أقساط سنوية، وهذا يعود لمدة حياة الاستثمار أي كل سنة تطرح منه الدفعة التي تسدد في تلك السنة والتي تمثل ديونا قصيرة الأجل، أما الباقي فيبقى ضمن الديون الطويلة الأجل.

✓ نتيجة السنة: تعالج النتيجة بقرار إداري، فإذا كانت خسارة فهي تؤدي إلى انخفاض في قيمة أسهم المساهمين في السوق المالية، ويتم تخفيض قيمة هذه الخسارة من نتائج رهن التخصيص ضمن الأموال الخاصة. أما إذا كانت ربحا فإنها توزع حسب قرار التوزيع إلى احتياطات، أو توزيعات على المساهمين في حساب الشركاء ضمن الديون القصيرة الأجل، وإذا لم يتخذ قرار في تخصيصها فإنها تدمج ضمن نتائج رهن التخصيص.[1]

## المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي

[1] اليمين سعادة، **مرجع سبق ذكره**، ص 33.

بعد أن تتم التعديلات على الميزانية المحاسبية و تصبح قابلة للدراسة المالية، تعمد الإدارة المالية و بواسطة مؤشرات التوازن إلى تحقيق التوازن المالي.

**أولا: رأس المال العامل**

يمثل رأس المال العامل مجموع الأموال المستثمرة في الأصول المتداولة ويطلق عليه أيضا رأس المال التشغيلي أو رأس المال الدائر، و يمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية:

من أعلى الميزانية: يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة و يحسب بالطريقة التالية: رأس المال العامل = أموال الدائمة – أصول الثابتة

من أسفل الميزانية:يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون و يحسب كما يلي:

رأس المال العامل = أصول متداولة – د.ق.أ

1. رأس المال العامل الإجمالي: يمثل الأصول ذات طبيعة قصيرة المدى التي هي عبارة يمثل إجمالي الأصول المتداولة، يحسب كالآتي: مجموع الأصول – الأصول المتداولة.

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.[1]

2. رأس المال العامل الخاص:

يمثل العلاقة التالية: رأس المال العامل الدائم ناقص الديون طويلة الأجل، أو الأموال الخاصة ناقص القيم الثابتة، إذا كان رأس المال العامل الخاص موجب يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة، والعكس إذا كان أصغر من الصفر.

3. رأس المال العامل الأجنبي: وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة التالية: ديون قصيرة الأجل + الديون طويلة الأجل × (رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص) – (مجموع الخصوم – الأموال الخاصة).

4. صافي رأس المال العامل: وهو مقدار الفرق بين كل من الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة خلال الفترة المالية، ويلاحظ أن هذا المفهوم يأخذ بنظر الاعتبار العلاقة التي يمكن أن تتواجد بين عمليات الاستثمار في الموجودات المتداولة وما يقابلها من التزامات معبر عنها من خلال المطلوبات المتداولة التي تأخذ الشكل الآتي:

[1] د.شعيب شنوف ، **مرجع سبق ذكره**، ص 126

صافي رأس المال العامل= الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة

**ثانيا: احتياجات رأس المال العامل**

تمثل احتياجات رأس المال العامل إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى بعد استثناء (–) السلفات من جهة ثانية.

تعتبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية، فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال+ قيم غير جاهزة) بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران الديون القصير الأجل باستثناء التسبيقات أي جمع الديون القصيرة الأجل عند وقت استحقاقها ما عدا السلفات المصرفية. ويحسب كالتالي: (قيم الاستغلال+ قيم غير جاهزة)- (د.ق.أ – السلفات المصرفية).

**ثالثا: الخزينة**

هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة (باستثناء السلفات المصرفية)، كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، كما تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها، الخزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته بحيث يمكن أن تكون أمام ثلاثة حالات:

1. إذا كان رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل فإن الخزينة موجبة في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.
2. وإذا كان رأس المال العامل أقل من احتياج رأس المال العامل فإن الخزينة سالبة، المؤسسة في حالة عجز أي قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل من بعض استثمارها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.
3. وإذا كان رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل، فإن الخزينة تساوي الصفر بمعنى أننا أمام الخزينة المثلى، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات

المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية. ويمكن التأثير على رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية في حالة رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل.[1]

**المطلب الرابع: تحليل القوائم المالية بواسطة النسب المالية**

من أكثر أساليب التحليل المالي شيوعا و سهولة أسلوب التحليل باستخدام النسب المالية.

**أولا: ماهية النسب المالية**

النسب المالية عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة.[2]

**ثانيا: أنواع النسب المالية**

1. مجموعة نسب السيولة:

- ✓ نسبة التداول= الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة.
- ✓ نسبة التداول السريعة= الأصول المتداولة – المخزون السلعي/الخصوم المتداولة.
- ✓ نسبة سيولة الذمم المدينة= الذمم المالية * 360يوم/المبيعات الآجلة السنوية.
- ✓ نسبة سيولة المخزون السلعي= المخزون السلعي *360 يوم/تكلفة البضاعة المباعة.

2. مجموعة نسب الربحية:

- ✓ هامش الربح= صافي الربح( صافي الدخل)/صافي المبيعات
- ✓ معدل العائد على حق الملكية= صافي الربح بعد الفائدة والضريبة/ حق الملكية
- ✓ معدل العائد على الاستثمار (القوة الايرادية)= صافي ربح العمليات/الاستثمار
- ✓ معدل العائد على المتاجرة بالملكية = (معدل العائد على الاستثمار- متوسط التكلفة للقروض/أموال غير الملاك) (أموال غير الملاك/ حق الملكية)

3. مجموعة نسب التغطية (المديونية) أو نسب توازن الهيكل التمويلي:

- ✓ نسبة القروض إلى مجموع (الأصول) = القروض/الأموال (الأصول).
- ✓ نسبة القروض إلى حق الملكية= مجموع القروض/حق الملكية.

[1] د. شعيب شنوف، **مرجع سبق ذكره**، ص 126.

[2] د. عدنان تايه النعيمي، د. أرشد قؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، الطبعة الأولى، دار البازوري، عمان،الأردن، 2008، ص83.

- ✓ نسبة هيكل رأس المال= القروض طويلة الأجل/ مجموع هيكل رأس المال.
- ✓ معدل تغطية الفوائد= الربح قبل الفوائد والضرائب/ فوائد القروض المدفوعة.
- ✓ فترة استرداد القرض= النقدية وما يعادلها– الفوائد المدفوعة – توزيعات الأرباح/قيمة القرض.

4. مجموعة نسب النشاط والفعالية:

- ✓ معدل دوران الذمم المالية= تكلفة البضاعة المباعة أو صافي المبيعات/ رصيد الذمم المالية.
- ✓ معدل دوران المخزون السلعي= تكلفة البضاعة المباعة أو صافي المبيعات /متوسط المخزون السلعي.
- ✓ معدل دوران الأصول الثابتة= صافي المبيعات/ صافي الأصول الثابتة.
- ✓ معدل دوران إجمالي الأصول = صافي المبيعات/ إجمالي الأصول.

5. مجموعة نسب السوق:

- ✓ معدل سعر الربحية= السعر السوقي/ ربحية الأسهم.
- ✓ نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية= السعر السوقي للسهم/ القيمة الدفترية الحالية للسهم.
- ✓ نسبة توزيع الأرباح= توزيعات السهم العادي/عائد السهم العادي.
- ✓ ربح السهم العادي= توزيعات السهم العادي/ السعر السوقي للسهم.[1]

## المبحث الثالث: التحليل الائتماني وإدارة الائتمان

يعد موضوع التحليل الائتماني من المواضيع الحيوية في النشاط المصرفي لما له من دور في اتخاذ القرار الائتماني، ويعود ذلك إلى تعاظم دور أسواق رأس المال والدخول إلى عالم العولمة وظهور ما يسمى بالخصخصة، وتلجأ المصارف إلى هذا النوع من التحليل بقصد تخفيض الخسائر التي قد تتعرض لها بسبب القروض المتعثرة.

### المطلب الأول: التحليل الائتماني وأنواعه

إن قرار منح القروض والتسهيلات الائتمانية قرار ذو أبعاد متعددة، ويجب أن يخضع لدراسة دقيقة.

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الالئتماني**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2002، ص (98-105) .

**أولا: الإطار العام لتحليل الائتمان**

تطلب البنوك التجارية عادة من عملائها الذين يرغبون في الحصول على قروض أو تسهيلات مصرفية تقديم مجموعة من المعلومات (المالية وغير المالية) والتي تخضع للدراسة والتحليل من قبل مسؤول أو ضابط الائتمان Credit Officer، وفي ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها يقدم توصيته إلى لجنة القروض والتسهيلات 'Loans Committee والتي بناء على ذلك تتخذ قرارها بالموافقة أو عدم الموافقة على طلب العميل، من هنا يتوجب على مسؤول الائتمان أن يراعي في دراسته لطلب القروض مجموعة من العناصر الأساسية وذلك كي يضمن تحقيق الأهداف التي يتوخاها وهي توفير المتطلبات أو المعطيات الأساسية لاتخاذ القرار الصحيح ويمكن حصر هذه العناصر في الإطار العام التالي:

1. وصف واضح للقرض أو التسهيلات.
2. تحليل مخاطر الائتمان.
3. مصادر المعلومات المالية.
4. مصادر المعلومات الإستراتيجية.
5. تحليل وتفسير المعلومات المالية. [1]

**ثانيا: التحليل النوعي والتحليل الفني**

ندرك مما سبق أن المصرف يقوم بتحليل ودراسة وافية عن العملاء المتقدمين بطلبات للحصول على قرض أو تسهيل ائتماني معين، يشمل هذا التحليل عددا كبيرا من النواحي التي تعكس صورة العميل وما يتمتع به من خطر ائتماني ودرجة الثقة في التعامل معه واستمرارية ذلك التعامل ويطلق على هذا "التحليل النوعي"، ومن الجوانب التي يجب دراستها عند إجراء التحليل النوعي نذكر مثلا: الإدارة حيث أنها من أكثر المتغيرات التي تعكس صورة العميل الحالية والمستقبلية إذ أن سوء الإدارة وضعفها وعدم خبرتها وقدرتها على التخطيط يعتبر سببا رئيسيا في تعثر كثير من الشركات وبالتالي إفلاسها و انهيارها، العمليات أي معرفة طبيعة العمل الذي يؤديه العميل ومدى النمو والتوسع في الأعمال، نمط الملكية أي تحديد فيما إذا كان العميل منشأة فردية أو شركة تضامنية أو شركة مساهمة، أيضا التعرف على العمر التشغيلي للشركة والنجاحات التي حققتها والمتغيرات التي تعرضت لها، ونذكر

[1] أ.د. محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، 351.

أيضا من الأمور التي يجب الإلمام بها الموردون ودرجة الاعتماد عليهم، التوزيع والتسويق والسمعة في السوق، ودرجة استخدام التكنولوجيا...

ولكن السؤال الذي يجب طرحه: لو كان العميل المتقدم بطلب الائتمان شركة أعمال لم تباشر أعمالها التشغيلية لحد الآن، هل ينتهي دور التحليل النوعي لهذا العميل، بمعنى أن يتم تجاوز ما يجب أن يتوفر من معلومات عن العميل؟ من المؤكد في هذه الحالة أنه لابد أن يتم إجراء نوع من التحليل يسمى "التحليل الفني" بهدف التأكد من إمكانية تنفيذ العميل للمشروع المقترح من الناحية الفنية، كما يتناول هذا النوع من التحليل تحديد الاحتياجات اللازمة ثم ترجمة هذه الاحتياجات في شكل مالي، ويشمل التحليل الفني المجالات التالية:

1. تحديد السلعة وخصائصها وبيان استخداماتها المختلفة.
2. وصف العملية الإنتاجية التي تم اختيارها مع توضيح أسباب التفضيل للعملية التي وقع الاختيار عليها.
3. تحديد الطاقة القصوى للمشروع والطاقة الممكن استغلالها.
4. تحديد نوع الآلات والمعدات ومواصفاتها ومدى توافر قطع الغيار.
5. تحديد الإنشاءات والمرافق والمباني ومواصفاتها.
6. تحديد موقع المشروع ومدى مناسبته بالمقارنة بالمواقع والبدائل المختلفة المتاحة آخذا بالاعتبار تقييم درجة قربه من مصادر الخامات وقنوات التوزيع.
7. التكنولوجيا المستخدمة ومصادر الحصول عليها.
8. مواصفات الخامات المطلوبة ومدى توفرها والكميات المطلوبة الحالية والمتوقعة في المستقبل وشروط الشراء.
9. احتياجات المشروع من العمالة ومدى توافرها ومصادر الحصول عليها.
10. تقدير تكاليف إنتاج السلعة.[1]

## المطلب الثاني: إدارة القروض في المصارف التجارية

تمثل القروض جانبا كبيرا من مجالات الاستثمار في المصرف التجاري، ويمثل الدخل المتحصل عليه منها جزءا كبيرا من إيراداته، فهو الاستثمار الرئيسي الذي يوليه المصرف اهتماما خاصا، ويوجه إليه جزءا كبيرا من موارده.

ويعتبر القرض اتفاقا بين المصرف والمقترض، على قيام الأول بإقراض الأخير مبلغا معينا من المال ولمدة معينة، يسدده بعدها دفعة واحدة أو أقساط، وقد يكون ائتمان على شكل حساب جاري مدين، كتسهيل ائتماني من

[1] حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 228.

المصرف إلى عميل ما، إذ يمكن تعريف عملية الإقراض الائتمان في المصرف (بأنها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، والعمولات المستحقة عليها، والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط، في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة، بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر.

وهناك أنواع مختلفة من القروض يمكن هنا سردها حسب أنشطة العملاء:

1. قروض منشآت الأعمال صناعية، تجارية، زراعية.
2. قروض قطاع التعهدات.
3. القروض العقارية تجارية، سكنية.
4. القروض الفردية أو الاستهلاكية.
5. سياسات الإقراض التي يتبعها المصرف التجاري: وهي المفاهيم أو الأسس التي تضعها إدارة المصرف لكي تسترشد بها المستويات الإدارية المختلفة عند وضع برامج الإقراض، ويرجع إليها منقذو السياسات عند البث في طلبات الإقراض المقدمة، والالتزام بها عند التنفيذ وتغطى سياسات الإقراض مجموعة من الاعتبارات أهمها:

- ✓ احتياجات النشاط الاقتصادي.
- ✓ تحديد حجم القروض وأنواعها.
- ✓ الاعتبارات القانونية.
- ✓ تحديد صفات القرض.
- ✓ تحديد سلامة القرض.[1]

## المطلب الثالث: تقييم إدارة الائتمان

تستخدم الشركات في العادة إجراءات معينة في تحليل الائتمان –التقييم الائتماني للزبون– وفي الغالب فإن الشركة لا تقوم فقط بتحديد الأهلية الائتمانية للزبون، ولكن أيضا يجب أن تقدر أكبر كمية من الائتمان التي يستطيع أن تقدم تسهيلات ائتمانية محدودة Line of Credit، وهذه التسهيلات الائتمانية المحدودة تلغي الحاجة إلى إعادة فحص أهلية ائتمان الزبائن الرئيسيين كل مرة عند شرائهم لكميات كبيرة.

[1] خالد وهيب الراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

إن القوائم المالية وحساب الذمم الدائنة لطالب الائتمان يمكن استخدامها لحساب متوسط فترة سداده، هذه التسمية يمكن مقارنتها مع شروط الائتمان التي تطبق على الشركة للزبائن اللذين يطلبون كمية كبيرة من الائتمان، فإن تحليل نسب السيولة والنشاط والمديونية والربحية لشركاتهم يجب القيام بها باستخدام القوائم المالية كذلك يمكن استخدام تحليل السلاسل الزمنية Time Series للمقارنة لنقص النسب ولسنوات مختلفة، كما يمكن استخدام معلومات وكالات الائتمان من أجل تحديد أكبر كمية من التسهيلات الائتمانية المحدودة التي يمكن القبول بها كذلك يمكن استخدام الحكم الشخصي للمحللين للحكم على الأهلية الائتمانية للزبائن، فالمحلل سوف يضيف معرفته عن شخصية الزبون وإدارته المعلومات المستقاة من الموردين الآخرين والمعلومات التاريخية عن مقدرته على الدفع بالإضافة إلى الأرقام الكمية التي تم تطويرها من أجل تحديد أهلية الزبون الائتمانية، وبعد ذلك فإن المحلل سيتخذ القرار النهائي في منح هذا الزبون أو عدم منحه للائتمان وكمية هذا الائتمان.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أنه عند قيام إدارة الشركة الائتمانية بعملية تقييم الائتمان فإنها لا تفرق في إجراءاتها بين الزبون الذي يطلب تسهيلات ائتمان لعملية محددة أو للزبون الدائم الذي يطلب تسهيلات ائتمانية محدودة الفرق الوحيد هو في عمق التحليل، من الواضح أن اختيار الشركة لإجراءات الائتمان يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المنافع والتكاليف عند قيامها بتحليل معلومات الائتمان.

إن إدارة الذمم المدينة هي واحدة من أكبر المشاكل المالية التي تواجه الشركات الصغيرة، هذه الشركات إلى حد متشابه ينقصها الأفراد والعمليات من أجل اتخاذ قرارات ائتمانية بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الشركات تتردد في زيادة مبيعاتها من خلال زيادة ذممها المدينة وتحمل الديون المعدومة وباستمرار، فإن زبائن الشركات الصغيرة اللذين يطلبون الائتمان هم أصدقاء شخصيين يديرون المحلات التجارية المحلية، مما يجعل عدم إعطائهم الائتمان أمرا صعبا على كل حال فإن قرار الائتمان يجب أن يتخذ بناء على أسس ومبادئ مالية وتجارية.[1]

**خاتمة:**

[1] د. عاطف جابر طه عبد الرحيم، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 124.

بعد أن تطرقنا إلى مفهوم التحليل و كذلك الأدوات المستعملة فيه من مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية، تبين لنا مدى أهميتها و تعتبر من الأدوات الأكثرّ استخداما في التحليل المالي كونها تعطي قراءة صحيحة للمحلل من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، و بالتالي فهي تمنح مجالا واسعا للأطراف الداخلية و الخارجية لاتخاذ قرار مناسب في المؤسسة، و تعتبر الوثائق المحاسبية من ميزانيات و جدول حسابات النتائج كإثباتات مالية تدخل ضمن اتخاذ قرار منح القرض من طرف البنك.

و بالتالي التحليل المالي مرآة جوهرية يستخدمها البنك في منح القروض.

# الفصل الثالث:

# دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -

# وكالة تيسمسيلت-

**تمهيد:**

إستنادا لما تطرقنا إليه في الجانب النظري من معلومات حول البنوك التجارية والائتمان المصرفي، والتعرف على أهم تقنيات وأدوات التحليل المالي وتدعيما للبحث اخترنا مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتيسمسيلت لإسقاط الجانب النظري على الواقع العملي، وسنحاول من خلال هذا الفصل استقراء كافة الجوانب المتعلقة بمنح القرض وسلوك البنك في ممارسته لوظيفته الرئيسية بتطبيق آلية التحليل المالي كأداة في اتخاذ قرارات منح القروض.

لذا ارتأينا من خلال هذا الفصل خلال 3 مباحث إلى:

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: إلى تقديم خاص عن وكالة بدر – تيسمسيلت–.

المبحث الثالث: بتقديم نموذج منح قرض استثمار من طرف الوكالة.

## المبحث الأول: الإطار العام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية واحدة من بين البنوك الجزائرية البارزة علي المستوي الخارجي والداخلي رغم كونه فتيا مقارنة ببعض البنوك الأخرى ، وما كان ليبرز لولا السياسة المنتهجة من قبل مسيريه من إطارات وموظفين، وقد أنشأ بهدف النهوض بالتنمية الشاملة في مختلف القطاعات وبالأخص قطاع الفلاحة، حيث أنه قام بمجهود كبير وذلك من خلال تبنيه تقنيات عصرية حديثة بغية تقريب مصالح البنك من المتعاملين وكذلك مساهمته في تمويل المخططات التنموية والتي يسعى من خلالها إلى تحسين صورته.

### المطلب الأول: النشأة و التعريف (تقديم بنك البدر)

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية المعتمد من طرف بنك الجزائر وفقا لما شرعه القانون النقد والقرض 90-10 من بين البنوك التي كانت لها حصة الأسد للبروز في السوق المصرفية.

#### أولا:نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية، بعدما كان المسئول عن تمويل القطاع الفلاحي، ونظرا للحاجات المتزايدة والمستمرة للقطاع أظهر عجزا ونقصا ملموسا في هذه المهمة، أدى ذلك إلى ضرورة إنشاء بنك آخر يكلف كلية بهذه المهمة عن انفراد، أنشئ هذا البنك تحت اسم بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982.[1] وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة و المجموعات التعاونية، و كذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، و الديوان الفلاحي والمؤسسات الفلاحية الصناعية، إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 د.ج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد و القرض في[2] 1990/04/14 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك

[1] عبد الواحد غردة، **ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية– حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة قالمة –**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير،تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر ، 2004،2003،ص81،80.

[2] المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الإنمائية وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، وللمساهمة في التنمية مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة مؤطرة بأكثر من 7000 موظف.

**ثانيا: تعريف بنك التنمية المحلية و الريفية**

هو هيئة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية، وكذا الاستقلال في التسيير،وهو بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل،ويمثل أيضا بنك تنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت،والقروض التي يقوم بمنحها هي من اجل تمويل القطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والحرفية ..الخ وبذلك فهو يعتبر بنكا متخصصا في المجال الفلاحي.[1]

وبنك بدر ينتهج سياسة النمو على أساس انتقائي لتطوير المنتجات والخدمات التقليدية وابتكار منتجات وخدمات جديدة لإرضاء عملائه في مختلف الأسواق واستهداف عملاء جدد، فبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو عبارة عن شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 33 مليار دج، مقرها الرئيسي 17 شارع العقيد عميروش، الجزائر العاصمة.[2]

**المطلب الثاني: موارد بنك الفلاحة و التنمية الريفية**

تتكون موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب المادة 25 من المرسوم رقم 82_106 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1402 الموافق ل 13 مارس 1982 من:

- ✓ رأس ماله الأساسي والاحتياطي.
- ✓ الودائع تحت الطلب والودائع لأجل وذلك من طرف الزبائن أو عن طريق إصدار السندات.
- ✓ المصاريف التي يحصل عليها لقاء خدمات مقدمة للزبائن.
- ✓ الميزانية المحددة من طرف المديرية العامة.
- ✓ التسبيقات التي تقدمها الخزينة لتمويل برنامج التنمية.
- ✓ الاعتمادات المالية المخصصة للصندوق والخصم التي يمكنه الحصول غليها من المؤسسات المصرفية الأخرى لاسيما البنك المركزي الجزائري.

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2004، ص 186.

[2] www.badr-bank.net.

- ✓ جميع الحصائل والوسائل المالية الأخرى الناجمة عن أعماله.
- ✓ القروض من الأوراق الأجنبية.
- ✓ نسب الفوائد المحصل عليها من القروض الممنوحة.[1]

**المطلب الثالث: مهام ونشاطات البنك**

يقوم البنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب قانون تأسيسه بتنفيذ كل العمليات البنكية ومنح الائتمان بكل أنواعه، وهو يعطي امتيازا للمهن الفلاحية والريفية يمنحها قروضا بشروط أسهل وضمانات اخف،[2] ومن وظائفه الأساسية:

**أولا: جمع الودائع**

أي جلب الأموال عن طريق استقبال الودائع من طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين ويفتح لهم حسابات حسب الترتيب حساب الشيك وحساب جاري.

**ثانيا: منح القروض**

من بين القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ونذكر:

1. قروض استهلاكية.
2. قروض الاستغلال.
3. تمويل التجارة الخارجية.
4. قروض الاستثمار: هي القروض المتوسطة والطويلة الأجل التي تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الفلاحة وتحسين الإنتاج، حيث تستعمل القروض المتوسطة الأجل لتجديد وسائل ومعدات الزرع ( شراء الآلات الحصاد، الجرارات، معدات للزراعة البلاستيكية...) وتكون مدتها من سنتين إلى سبع سنوات وتخضع لمعدل فائدة يعينه البنك، أما القروض الطويلة الأجل تمول الاستثمارات ( مباني المزارع، مأوى البقر والمعز والأغنام، حفر الآبار، التشجير ...)، وهي قروض لمدة محددة ما بين 8 سنوات إلى 20 سنة بمعدل فائدة يعينه البنك. ومن بين أهم قروض الاستثمارات التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية: قروض الاستثمار في الصيد البحري، القرض للمركبة المنفعية، قرض سكني.

[1] www.bank-of-algeria.dz

[2] بن سمينة دلال، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر 1990–2000 حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بسكرة –**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2004/2003، ص 163.

ومنتوجات بنكية التي ينتجها البدر: حساب الصكوك والحساب الجاري والدفتر التوفير البنكي بالفائدة وبدون فائدة ودفتر ادخار الشباب وسندات الصندوق وبطاقة البدر والودائع لأجل وفتح حسابات بالعملة الصعبة.

## المطب الرابع: الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

سنتطرق في هذا المطلب إلى التقسيم الحديث والذي يطلق عليه اسم التنظيم التجاري

**الشكل رقم (04)** الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

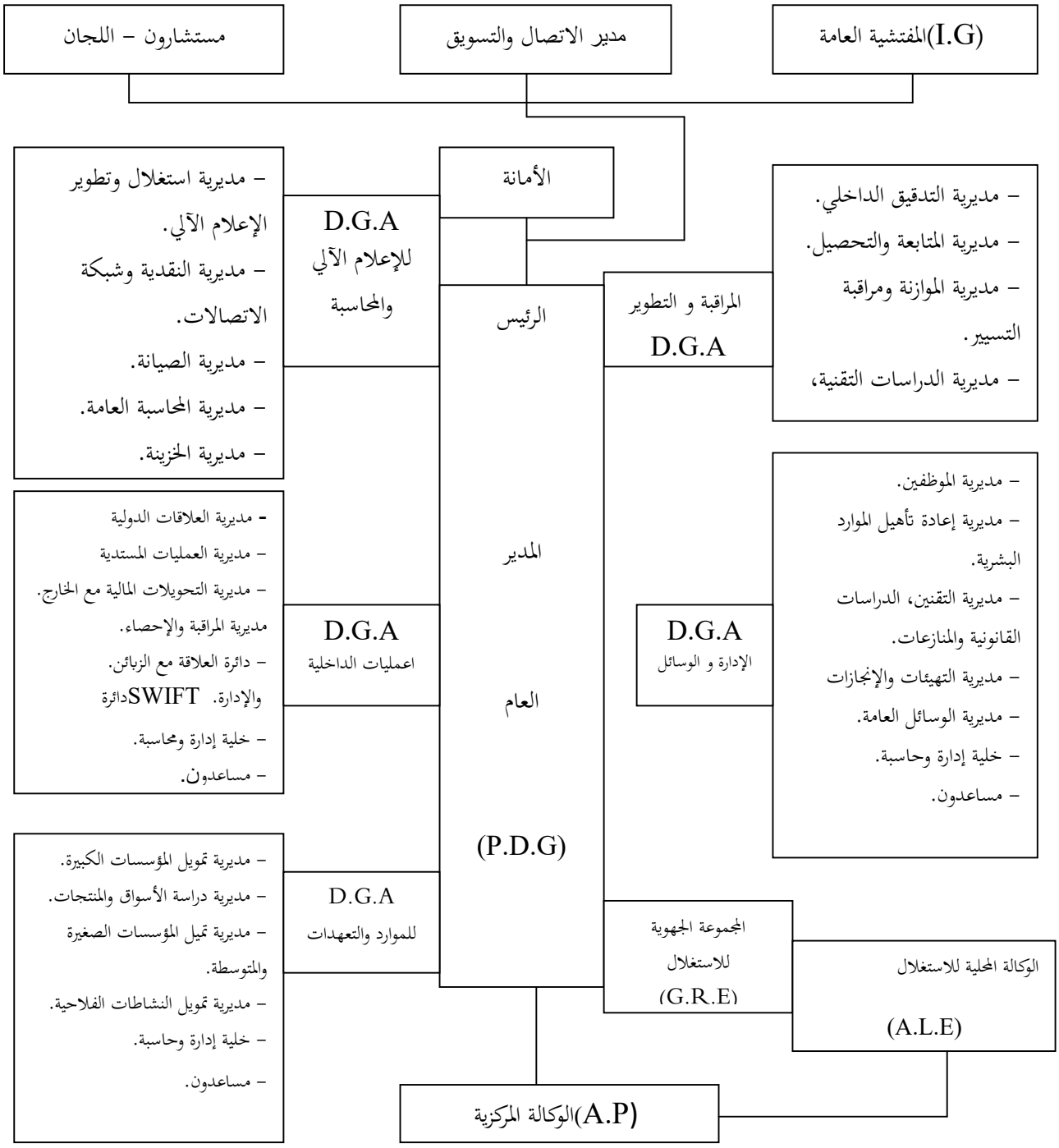


**Source**: www.badr-bank.net

## المبحث الثاني: بطاقة فنية حول وكالة بدر – تيسمسيلت–

بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتيسمسيلت يعد من أكثر البنوك نشاطا لكون المنطقة منطقة فلاحية، حيث يقوم البنك حسب قانون تأسيسه بتنفيذ كل العمليات البنكية ومنح الائتمان بكل أنواعه، وهو يعطي امتيازا للمهن الفلاحية والريفية يمنحها قروضا بشروط أسهل وضمانات أخف.

### المطلب الأول: لمحة عن الوكالة–544 – وهيكلها التمويلي

أنشئ بنك بدر تيسمسيلت يوم 13 مارس 1982، كوكالة تابعة إداريا لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيارت تضم 13 عامل في عدة مصالح، يقع مقرها بحي 119 مسكن بوسط مدينة تيسمسيلت.[1]

**الشكل رقم (05)** الهيكل التنظيمي الحديث لوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت.

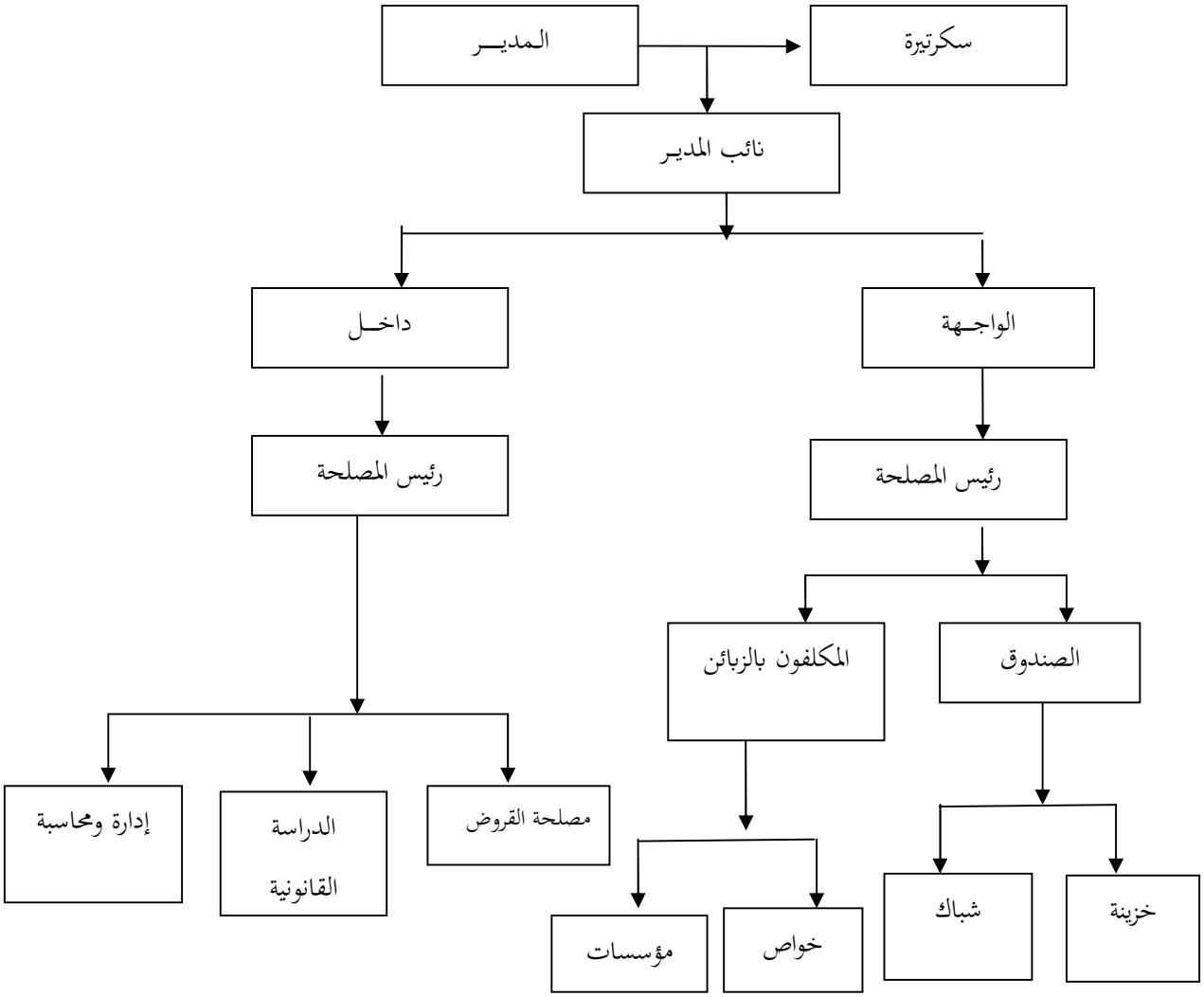


**المصدر**: إدارة بنك بدر وكالة تيسمسيلت

[1] مقابلة مع الموظفة المؤطرة، **المكلفة بالزبائن(مؤسسات)،سويكات ليلى**، يوم 2017/03/19، على الساعة 10:00 صباحا، وكالة بدر،تيسمسيلت.

**المطلب الثاني: مصالح الوكالة**

هي ممثل لمؤسسة بنكية على أدنى مستوى وتقوم بالتعامل المباشر مع العملاء كما تقوم بكل العمليات البنكية كالسحب والدفع وتقديم القروض وجمع الموارد بالنسبة للفروع يختفي عمله بمراقبة أعمال الوكالة بالنسبة للمديريات المركزية تقوم بتقديم ومتابعة سياسية المديرية العامة ، ومن أهم المصالح الموجودة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

**أولا– المصلحة الإدارية:**

وتتكون من فرع الشبك والمحفظة والتحويلات والمقاصة والمحاسبة

**ثانيا– مصلحة القروض:**

وتتكون من الفروع التالية:

الفرع التجاري، الفرع الفلاحي، الفرع العمومي.

**ثالثا– مصلحة القرض المستندي:**

تهتم بجميع العمليات التي تتعلق بالقرض المستندي والذي يمثل فرعا ونشاطا وحيدا في هذه المصلحة.

ومصالح أخرى، مصلحة المنازعات، مصلحة المناقصات، مصلحة الصندوق.[1]

**المطلب الثالث: أنواع القروض الممنوحة من الوكالة**

يولي بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى الوكالة أهمية كبرى للقروض الفلاحية، ويقوم في هذا الصدد بمنح أنواع مختلفة من القروض للقطاع الفلاحي يصنفها إلى:

**أولا:أنواع القروض حسب المدة**

1. قروض قصيرة المدى: متمثلة في REFIG وهو عبارة عن قرض بدون فائدة مدته سنة، بالإضافة إلى القروض القصيرة المدى الأخرى.
2. قروض طويلة المدى:

1.2. القروض المصغرة في إطار ANGEM, CNAC , ANSEJ.

2.2. قروض في إطار كراء معدات فلاحية Leasing حيث تكون مدة القرض من 5إلى 10 سنوات من الشروط الأساسية لمنح القروض:

- ✓ أن لا يتجاوز عمر العميل 60 سنة.
- ✓ أن يكون للعميل ضمان عقاري( أرض أو محل ...).

[1] مقابلة مع الموظفة المؤطرة، **المكلفة بالزبائن(مؤسسات)،سويكات ليلى**، يوم 2017/03/20، على الساعة 14:00 مساءا، وكالة بدر،تيسمسيلت.

**ثانيا: أنواع القروض حسب النشاط الممول(القرض الكلاسيكي)**

1. قروض لتمويل نشاط الاستغلال: و هي عبارة عن قروض قصيرة المدى، هدفها تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة.

2. قروض لتمويل نشاط الاستثمار:و هي القروض المتوسطة أو الطويلة الأجل و التي هدفها تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة و التي ينتظر من ورائها عائد أكبر في المستقبل.[1]

**المطلب الرابع: الوثائق العامة اللازمة لطلب القرض:**

إن القرض مبني على المفهوم الضمني لكلمة الثقة، وهو موضوع أيضا تحت شروط ترتكز علي أفكار موضوعية ليتمكن البنك من قياس الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها قبل اتخاذ أي قرار، كما يكون طلب القرض مرفقا بوثائق وبيانات قانونية ومالية، محاسبية، وأخرى تفيد البنك في معرفة وتقيم الوضعية الحقيقية للمشروع.

(القرض المطلوب).

**أولا: بالنسبة لتركيب ملف قرض استغلال نجد**

1. الوثائق القانونية الإدارية:

- ✓ طلب القرض الموقع.
- ✓ نسخة من السجل التجاري المصادق عليه.
- ✓ نسخة للكشف الرسمي للإعلانات.
- ✓ نسخة لملكية المحل أو عقد الإيجار.

2. الوثائق المحاسبية و المالية: يجب أن يصادق عليها محاسب محترف:

- ✓ ثلاث ميزانيات تقديرية و ملاحق للعمليات الختامية للمؤسسة.
- ✓ زيادة عن الميزانيات فالشركات بالأسهم يجب إضافة تقرير محض كل المساهمين.
- ✓ المؤسسة في بداية النشاط تقوم بتحرير ميزانية افتتاحية و تقديرية للنشاط الموالي.
- ✓ الحالة المحاسبية و مخطط التمويل.

3. الوثائق الضريبية: وثيقة ضريبية و شبه ضريبية حالية أقل من ثلاثة أشهر.

[1] معلومات مقدمة من طرف ( مصلحة القروض )، و كالة بدر –تيسمسيلت– .

**ثانيا: بالنسبة لتركيب ملف قرض استثمار نجد**

1. الوثائق القانونية الإدارية:

- ✓ توكيل للشركاء بموجبه تمنح صلاحيات التسيير و إدارة المشروع الاستثماري لشخص مؤهل.
- ✓ نسخة مصادق عليها للسجل التجاري أو أي وثيقة مشابهة له.
- ✓ نسخة مصادق عليها للتصريح بالاستثمار ، ممنوحة من طرف وكالة دعم و ترقية الاستثمارات.
- ✓ نسخة لرخصة الاستثمار بالنسبة للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

2. الوثائق محاسبية و ضريبية:

- ✓ الميزانية النهائية و جدول حسابات النتائج مع الملاحق للسنوات الأخيرة.
- ✓ وثيقة ضريبية أو شبه ضريبية حالية أقل من 3 أشهر.

3. الوثائق الاقتصادية و المالية:

- ✓ دراسة تقنية اقتصادية للمشروع.
- ✓ الفاتورة الشكلية أو العقود التجارية الحالية
- ✓ تقديم حالة وصفية و تنبؤية للأعمال المحققة.
- ✓ إظهار النفقات المسجلة خلال هذا المشروع.
- ✓ شرح تفصيلي و تقديري لأعمال الهندسة المدنية و البيانات من طرف مكتب هندسة معمارية.

4. الوثائق التقنية:

- ✓ رخصة البناء.
- ✓ المخطط المعماري و أشكال الهياكل.
- ✓ دراسة جيولوجية للموقع المتواجد فيه الاستثمار.
- ✓ دراسة تحليلية لنوعية الاحتياطات و هذا بالنسبة للمشاريع الإنتاجية و مواد البناء...[1]

[1]. معلومات مقدمة من طرف وكالة بدر– تيسمسيلت–

## المبحث الثالث: دراسة ملف منح قرض استثمار[1]

إن عملية تمويل قرض استثماري تتطلب مجموعة من الإجراءات أولها تكوين ملف خاص بالاستثمار وهذا الملف ينتقل من المستثمر إلى الجهة المكلفة بمنح الائتمان عبر مجموعة من الخطوات وذلك خلال فترة لاتتعدى 3 أشهر، حيث يرتكز طلب القرض على مختلف الوثائق والمعلومات التي يقدمها المستثمر والتي تتضمن بيانات كاملة ودقيقة تحظى باهتمام البنك بغرض الدراسة والتحليل من أجل اتخاذ القرار.

### المطلب الأول: دراسة المؤسسة طالبة القرض والقرض المطلوب والضمانات المقدمة

يجب أن توضح الوثائق المقدمة من طرف المستثمر المعلومات التالية: تقديم المشروع، إظهار الصحة المالية للمؤسسة، إعطاء الفوائد المالية والاقتصادية للمشروع، تحديد الضمانات التي يمكن تقديمها.

#### أولا: معلومات حول المؤسسة

هي شركة ذات مسؤولية محدودة (**SARL POULET DU SERSOU**) تقوم بتربية الدواجن وإنتاج البيض، مقرها الاجتماعي شارع علي بلخير الكائن بولاية تيسمسيلت اندرجت هذه الشركة في إطار تطوير إنتاج البيض وتربية الدواجن بعد حصول عامليها على شهادة التأهيل في إطار برنامج التكوين، والممثل القانوني لها هو مساهميها وعددهم خمسة مساهمين ويقدر رأسمالها ب 1000 000.00دج، وهو مقسم على 5 حصص كل حصة تحتوي على 200000000 دج كلها مملوكة لعضو واحد.

#### ثانيا: معلومات حول القرض المطلوب

بتاريخ 2015 تقدمت شركة poulet du sersou بطلب تمويل من وكالة بدر تيسمسيلت– 544–، بغرض توسيع أعمالها التي هي في حالة نشاط، وكان نوع القرض المطلوب متمثل في قرض استثمار بقيمة 300000000دج ومدة استرداد قيمة القرض 5 سنوات مع فترة سماح سنة.

يندرج القرض ضمن قرض متوسط الأجل، وهو موزع بعد الحصول على الموافقة النهائية للبنك على النحو التالي:

تكلفة المشروع تقدر ب: 300000000 دج.

الموارد المالية مثبتة على الشكل التالي:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية=70% أي 210000000 دج.

[1] معلومات مقدمة من طرف وكالة بدر– تيسمسيلت–

الحصة الشخصية للشركة=30% أي 90000000 دج.

**ثالثا: الضمانات المقدمة :**

في إطار تسيير مخاطر عدم التسديد، وبعد التقرير الأولي المرسل من لجنة القرض التابع للوكالة ، ومن أجل قبول طلب القرض، تم فرض ضمانات على الشركة، وتأتي جملة الضمانات المطلوبة كقاعدة متينة لاتخاذ القرار وأسلوب تسير منطقي للنشاط البنكي وتمثلت في:

1. وثيقة الرهن الخاصة بالمستودع وقطعة الأرض المستغلة:

يدخل هذا الضمان ضمن ما يسمى بالرهن العقاري، والذي بموجبه ترجع قيمة المحل المرهون تابعة للطرف الدائم (الذي هو البنك)، ويتم التأكد بأن العقار يستوفي الشروط كونه قابل للرهن،كصلاحية المزاد العالمي وضبط مساحته قانونا ومساحة الأرض التي هو عليها وكذا ملكيته حتى يتم تجنب أي نوع من المشاكل مع الأطراف أخرى.

2. وثيقة رهن خاصة بالمعدات و التجهيزات:

يأتي هذا الضمان كأحد أهم عناصر الضمانات التي بلغ عليها البنك، يفرض على الشركة الالتزام به لما لها من أهمية.

3. وصل إيداع الحصة الشخصية من النسب المخصصة لمجموع القرض:

وحددت هذه الحصة نسبة 30 % كما أشير إليها سابقا، ما يعادل قيمة 90000000 دج.

**المطلب الثاني: القوائم المالية للمؤسسة**

الشكل التالي يبين لنا الميزانية المحاسبية التقديرية للمؤسسة طالبة القرض والتي تتكون من مجموع الأصول والخصوم، والتي تتكون أساسا من الاستثمارات والذمم والمخزونات في جهة الأصول، أما جهة الخصوم فنجد فيها كل من الأموال الخاصة والديون.

**أولا: الميزانية المحاسبية التقديرية للسنوات الخمس:**

من خلال "الملحق رقم 01"، المقدم من طرف الوكالة تم إعداد الميزانية المحاسبية التالية:

1. الميزانية المحاسبية التقديرية لخمس سنوات: (جانب الأصول):

**الجدول رقم (05)** الميزانية المحاسبية التقديرية لخمس سنوات (جانب الأصول)

| البيان | نهاية السنة1 | ن س 2 | ن س 3 | ن س 4 | ن س 5 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الأصول غير الجارية:** | | | | | |
| **تثبيتات معنوية** | - | - | - | - | - |
| **تثبيتات عينية** | 240416244 | 213703328 | 186990412 | 160277496 | 133564580 |
| مباني | | | | | |
| تثبيتات عينة أخرى | - | - | 20000000 | 16000000 | 12000000 |
| **تثبيتات يجري إنجازها** | | | | | |
| **تثبيتات مالية** | | | | | |
| **مجموع الأصول الغير جارية** | 240416244 | 213703328 | 206990412 | 176277496 | 145564580 |
| **الأصول الجارية:** | | | | | |
| **مخزونات و منتوجات قيد التنفيذ** | 14911523 | 14911523 | 14911523 | 14911523 | 149115523 |
| **حسابات دائنة و استخدامات مماثلة** | | | | | |
| الزبائن | | | | | |
| مدينون آخرون | - | - | 15717167 | 4998356 | 14487979 |
| الضرائب و ماشابهها | | | | | |
| **الموجودات و ما شبهها** | | | | | |
| الخزينة | 13517579 | 64799168 | 80479895 | 108176202 | 138529528 |
| **مجموع الأصول الجارية** | 28429102 | 79710691 | 111108585 | 128086081 | 167929030 |
| **المجموع الكلي للأصول** | 268845346 | 293414019 | 318098997 | 304363577 | 313493610 |

**المصدر**: بنك الفلاحة و التنمية الريفية – تيسمسيلت–

2. الميزانية المحاسبية التقديرية لخمس سنوات: (جانب الخصوم):

**الجدول رقم (06)** الميزانية المحاسبية التقديرية لخمس سنوات (جانب الخصوم)

| البيان | نهاية السنة1 | ن س 2 | ن س 3 | ن س 4 | ن س 5 |
|---|---|---|---|---|---|
| **رؤوس الأموال الخاصة:** | | | | | |
| رأس المال تم إصداره | 1000000 | 1000000 | 1000000 | 1000000 | 1000000 |
| العلاوات و الإحتياطات | - | - | 100000 | 100000 | 100000 |
| النتيجة الصافية- ن ص | -6848029 | 52848364 | 52848364 | 48848364 | 49945384 |
| حصة مجمع | | | | | |
| رؤوس أموال خاصة أخرى | - | -6848029 | 35330661 | 57609353 | 96688045 |
| **مجموع ر. الأموال** | -5848029 | 47000335 | 89279025 | 107557717 | 147733429 |
| **الخصوم الغير جارية** | | | | | |
| قروض و ديون مالية | 218778782 | 218778782 | 218778782 | 187524670 | 156270558 |
| مجموع | | | | | |
| الخصوم غ. جارية | 218778782 | 218778782 | 218778782 | 187524670 | 156270558 |
| الخصوم الجارية | | | | | |
| الموردون وح. الملحقة | - | - | | | |
| الضرائب | 10000 | 10041189 | 10041189 | 9281189 | 9489623 |
| ديون أخرى | 55904595 | 17593714 | | | |
| مجموع الخصوم الجارية | 55914595 | 27634903 | 10041189 | 9281189 | 9489623 |
| المجموع الكلي للخصوم | 268845348 | 293414020 | 318098996 | 304363576 | 313493610 |

**المصدر**: بنك الفلاحة و التنمية الريفية – تيسمسيلت–

**ثانيا: استخلاص الميزانية المالية المفصلة والمختصرة**

و تكون التعديلات على الميزانية المحاسبية من خلال ما يلي:

- ✓ الأصول:
  - الأصول الثابتة = قيم ثابتة +قيم ثابتة أخرى.
  - الأصول المتداولة =قيم استغلال+قيم محققة+ قيم جاهزة.
  - مجموع الأصول = الأصول الثابتة + الأصول المتداولة.
- ✓ الخصوم:
  - الأموال الدائمة= الأموال الخاصة + الديون طويلة الأجل.
  - الخصوم المتداولة ( الديون قصيرة الأجل).
  - مجموع الخصوم= الأموال الدائمة+ الخصوم المتداولة

**ملاحظة: النتيجة الصافية لم توزع إذن تدمج ضمن نتائج قيد التخصيص.**

1. الميزانية المالية المفصلة التقديرية للسنوات الخمسة التالية (2011-2015) جانب الأصول:

**الجدول رقم (07)** الميزانية المالية المفصلة لخمس سنوات (جانب الأصول)

الوحدة (دج)

| البيان | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الأصول الثابتة** | **240416244** | **213703328** | **206990412** | **176277496** | **145564580** |
| **قيم الثابتة** | 240416244 | 213703328 | 206990412 | 176277496 | 145564580 |
| تثبيتات عينية | 240416244 | 213703328 | 186990412 | 160277496 | 133564580 |
| ت.عينية أخرى | - | - | 20000000 | 16000000 | 12000000 |
| **الأصول المتداولة** | **28429102** | **79710691** | **111108585** | **128086081** | **167929030** |
| **قيم الإستغلال** | | | | | |
| مخ و منتوجات قيد التنفيذ | 14911523 | 14911523 | 14911523 | 14911523 | 14911523 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **قيم محققة** | | | | | |
| مدينون آخرون | - | - | 15717167 | 4998356 | 14487979 |
| **قيم جاهزة** | | | | | |
| الخزينة | 13517579 | 64799168 | 80479895 | 108176202 | 138529528 |
| **مجموع الأصول** | **268845346** | **293414019** | **318098997** | **304363577** | **313493610** |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المحاسبية.

## 2. الميزانية المالية المفصلة التقديرية للسنوات الخمسة التالية (2011–2015) جانب الخصوم:

**الجدول رقم (08)** الميزانية المالية المفصلة لخمس سنوات (جانب الخصوم)

الوحدة:دج

| البيان | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الأموال الدائمة** | **212930753** | **265779117** | **308057807** | **295082387** | **304003987** |
| **الأموال الخاصة** | **-5848029** | **47000335** | **89279025** | **107557717** | **147733429** |
| رأس المال تم إصداره | 1000000 | 1000000 | 1000000 | 1000000 | 1000000 |
| العلاوات و الإحتياطات | - | - | 100000 | 100000 | 100000 |
| رؤوس أموال خاصة أخرى | - | -6848029 | 35330661 | 57609353 | 96688045 |
| نتائج قيد التخصيص | -6848029 | 52848364 | 52848364 | 48848364 | 49945384 |
| **ديون طويلة الأجل** | **218778782** | **218778782** | **218778782** | **187524670** | **156270558** |
| قروض و ديون مالية | 218778782 | 218778782 | 218778782 | 187524670 | 156270558 |
| **الخصوم متداولة** | **55914595** | **27634903** | **10041189** | **9281189** | **9489623** |
| **ديون قصيرة الأجل** | **55914595** | **27634903** | **10041189** | **9281189** | **9489623** |
| الضرائب | 10000 | 10041189 | 10041189 | 9281189 | 9489623 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ديون أخرى | 55904595 | 17593714 | – | – | – |
| **مجموع الخصوم** | **268845348** | **293414020** | **318098996** | **304363576** | **313493610** |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المحاسبية.

3. الميزانية المالية المختصرة التقديرية جانب الأصول و الخصوم:

**الجدول رقم (09)** الميزانية المالية المختصرة (جانب الأصول)

| **الأصول** | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البيان | | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
| **أصول ثابتة** | | 240416244 | 213703328 | 206990412 | 176277496 | 145564580 |
| **أصول متداولة** | قيم الاستغلال | 14911523 | 14911523 | 14911523 | 14911523 | 14911523 |
| | قيم محققة | – | – | 15717167 | 4998356 | 14487979 |
| | قيم جاهزة | 13517579 | 64799168 | 80479895 | 108176202 | 138529528 |
| **مجموع الأصول** | | **268845346** | **293414019** | **318098997** | **304363577** | **313493610** |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المحاسبية.

**الجدول رقم (10)** الميزانية المالية المختصرة لخمس سنوات (جانب الخصوم)

| الخصوم | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البيان | | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
| **أموال دائمة** | أموال خاصة | -5848029 | 47000335 | 89279025 | 107557717 | 147733429 |
| | د.طويلة الأجل | 218778782 | 218778782 | 218778782 | 187524670 | 156270558 |
| **ديون قصيرة الأجل** | | 55914595 | 27634903 | 10041189 | 9281189 | 9489623 |
| **مجموع الخصوم** | | **268845348** | **293414020** | **318098996** | **304363576** | **313493610** |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المحاسبية.

## المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية بواسطة مؤشرات التوازن والنسب المالية

بعد أن يتم جمع المعلومات الخاصة بالشركة والمتضمنة البيانات المالية والمحاسبية وبعد القيام بالدراسة الاقتصادية والفنية لابد من إجراء الدراسة المالية من خلال الملف التقني (الميزانية المحاسبية التقديرية، جدول حسابات النتائج التقديري ) المقدم من الشركة إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، من أجل تشخيص الوضعية المالية للشركة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي التي من شأنها أن تعطي البنك فكرة واضحة عن الصحة المالية للشركة وقدرتها على الوفاء، وحساب النسب المالية المعتمدة من طرف البنك لمعرفة المردودية والربحية.

### أولا: مؤشرات التوازن المالي

1. حساب رأس المال العامل الدائم:

من أعلى الميزانية : رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

من أسفل الميزانية : رأس المال العامل الدائم = الأصول المتداولة– ديون قصيرة الأجل.

**الجدول رقم (11)** حساب رأس المال العامل الدائم

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| ر.م.ع من أعلى الميزانية | -2748549 | 52075789 | 101067395 | 118804891 | 158439407 |
| ر.م.ع من أسفل الميزانية | -27485493 | 52075788 | 101067396 | 118804892 | 158439407 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المحاسبية.

- ر م ع د > 0: للمؤسسة هامش أمان لمواجهة الأخطار والتي قد تواجهها خلال النشاط، والملاحظ أنه وبعد السنة الأولى التي كان فيها رأس المال سالبا أصبح موجبا وفي تزايد مستمر في السنوات الأخرى، مما يدل على أن الأموال الدائمة تمول الأصول الثابتة، والأصول المتداولة تغطي الديون القصيرة الأجل.

2. حساب احتياجات رأس المال العامل الدائم:

BFR= قيم الاستغلال + قيم محققة – د ق الأجل

**الجدول رقم (12)** حساب احتياجات رأس المال العامل الدائم

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| BFR | -41003072 | -12723380 | 20587501 | 10628690 | 19909879 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المحاسبية

- إ ر م ع د > 0 هناك موارد مالية أخرى يمكن استغلالها في السنتين الأولى أما في السنوات الثلاث الأخرى فالمؤسسة كانت بحاجة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة.

3. حساب الخزينة:

TR= رأس المال العامل الدائم – احتياج رأس المال العامل

**الجدول رقم (13)** حساب الخزينة

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| TR | 38254523 | 64799169 | 80479894 | 108176201 | 138529528 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المحاسبية.

- خزينة موجبة أي أن المؤسسة تحتفظ بسيولة موجبة تحسبا لاستحقاقاتها تجاه الغير.

**ثانيا: حساب أهم النسب المالية**

1. نسب التوازن الهيكلي:

✓ نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

✓ نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

**الجدول رقم (14)** حساب نسب التوازن الهيكلي

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| نسبة التمويل الدائم | 0.88 | 1.24 | 1.48 | 1.67 | 2.08 |
| نسبة التمويل الذاتي | -0.02 | 0.21 | 0.43 | 0.61 | 1.01 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المحاسبية.

- نسبة التمويل الدائم نلاحظ أنها في السنة الأولى أقل من الواحد و أكبر من 0.5، وهذا يعني أن الموارد الداخلية تستطيع تمويل نصف أصول المؤسسة دون اللجوء إلى الاقتراض، أما بالنسبة لأربع سنوات الموالية نلاحظ أن هذه النسبة أكبر من الواحد، وهذا يدل على أن المؤسسة تمول قيمها الثابتة بأموالها الخاصة.
- نسبة التمويل الذاتي المؤسسة ليست في وضعية مريحة لتمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة.

2. نسب السيولة:

- ✓ نسبة السيولة العامة = مجموع الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل.
- ✓ نسبة السيولة الآجلة = (القيم المحققة + القيم الجاهزة) / ديون قصيرة الأجل.
- ✓ نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل.

**الجدول رقم (15)** حساب نسب السيولة

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| نسبة السيولة العامة | 0.50 | 2.88 | 11.06 | 13.80 | 17.69 |
| نسبة السيولة الآجلة | 0.24 | 2.34 | 9.58 | 12.19 | 16.12 |
| نسبة السيولة الفورية | 0.24 | 2.34 | 8.01 | 11.65 | 14.59 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المحاسبية.

- نسبة السيولة نلاحظ أنها متزايدة من السنة الأولى إلى السنوات الأربع الموالية و هذا ما يعكس تغطية المؤسسة لديونها القصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة، هذه الوضعية تترجم أن المؤسسة تتميز بسيولة جيدة تمكنها من تغطية دورة الاستغلال.

3. نسب المردودية:

نسبة المردودية المالية = ( النتيجة الصافية / الأموال الخاصة)× 100

**الجدول رقم (16)** حساب نسب المردودية

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| نسبة المردودية المالية | 1.17 | 1.12 | 0.59 | 0.45 | 0.65 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المحاسبية.

- المردودية المالية نلاحظ أن للمؤسسة مردودية مالية مرتفعة في السنتين الأولى والثانية وهي في تناقص خلال سنوات مدة الاستثمار والنسب المتحصل عليها تسمح بتحديد العائد الذي تديره المؤسسة.

4. قدرة التسديد:

مجموع الأصول / مجموع الديون

**الجدول رقم (17)** حساب قدرة التسديد

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| قدرة التسديد | 0.97 | 1.19 | 1.39 | 1.54 | 1.89 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المحاسبية.

- قدرة التسديد نلاحظ أن للمؤسسة القدرة على الوفاء للديون وذلك في حالة التصفية لأن النسبة جيدة.

نتائج الدراسة: من خلال قيامنا بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة ما بين ( 2011 - 2015 ) تبين لنا أن المؤسسة متوازنة ماليا، وذلك لأن رأس المال العامل يغطي جميع احتياجات المؤسسة، وتحقيقها خزينة موجبة طوال فترة الدراسة انطلاقا من التحليلات السابقة واعتمادا على النسب المالية المعيارية اتضح أن المؤسسة تتميز بوضعية مالية سليمة مما أجاب لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بقبول منحه قرض استثمار.

**خاتمة:**

انطلاقا من دراستنا التطبيقية في هذا الفصل نستنتج أن قرار منح القروض الاستثمارية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتم عن طريق دراسة ملفات القروض بأساليب وتقنيات دقيقة تسمح للبنك بتحليل الوثائق المقدمة له عن طريق مجموعة من القوانين والعلاقات والحسابات التي تظهر له الوضعية المالية والمحاسبية الحقيقية أي المركز المالي لطالب القرض، كما أن النتائج المتوصل إليها تساعد رؤسائه في اتخاذ القرار المناسب بقبول منح القرض أو رفضه.

# خاتمة عامة

**خاتمة:**

انطلاقًا مما تقدم يتضح جليًا أن التحليل المالي ضرورة إستلزمتها المعاملات بين المؤسسات والبنوك التجارية بشكل عام بغية الحصول على ضمانات للقروض الممنوحة ومن أجل التقرب أكثر من الوضعية المالية للمؤسسة بناءًا على الدراسة المقدمة، لأن أصعب القرارات التي يواجهها المصرفي في عمله هي تلك المتعلقة بعمليات الإقراض كونها غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي تمتاز بعدم الاستقرار.

و كما سبق و رأينا فإن التحليل المالي يعتمد على الميزانية المتحصل عليها بعد القيام بجملة من التعديلات على الميزانية المحاسبية بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج، إذ تعتبر هذه البيانات المالية التي تصدرها المنشأة المادة الخام التي تستخدمها البنوك التجارية في التحليل المالي لاحتساب المؤشرات و النسب المالية ذات الدلالة التي تساعد المدراء أو متخذو القرار في الوصول إلى استنتاجات حول وضعية المنشأة ويمكن استخدام هذه المؤشرات والنسب للتنبؤ بالسير المستقبلي لتلك المنشأة.

و في الأخير توصلنا إلى أن التحليل المالي هو الذي يطمأن البنك عندما يقبل على منح الائتمان المصرفي، إذ يقوم المحلل المالي بعملية التحليل حيث لا يباشر عمله مع بداية المشروع بل قبله فيعمل جاهدا على دراسة المشروع للإحاطة به من جميع الجوانب وما إذا كان هذا المشروع سيدر أرباحا تعود على البنك و هل هو مشروع ناجح أم فاشل ليقرر البنك في الأخير قبول أو عدم قبول منحه القرض المطلوب.

**النتائج المستخلصة:**

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى عدة نتائج فيما يخص الجانب النظري:

- ✓ تساهم البنوك التجارية وبفعالية في تنمية النشاط الاقتصادي من خلال دعم المؤسسات التي بحاجة إلى التمويل عن طريق القروض.
- ✓ يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية، و الذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح للبنوك التجارية.
- ✓ الائتمان المصرفي استثمار، يحيط به مخاطر بسبب القروض و التسهيلات المتعثرة، لذا يعمل البنك على وضع شروط و إجراءات و معايير للتقليل من تلك المخاطر.
- ✓ يتم تركيب و دراسة أي ملف قرض على أساس مجموعة من القواعد تكون كمرجع معتمد لكل حالات طلبات القروض المقدمة للبنك، فدراسة أي ملف يتطلب مجموعة من تقنيات التحليل المالي التي تسمح بتقدير الوضعية المالية و الاقتصادية للمؤسسة طالبة القرض، و التوصل فيما إذا كان بإمكانه منح هذا القرض أو امتناعه.

✓ يعتبر التحليل المالي خطة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ويعتبر في نفس الوقت أداة رقابية لتقييم القرارات الإستراتيجية.

✓ إن المعطيات المحاسبية هي بمثابة منطلق التحليل المالي ونقطة بدايته، فالمحاسبة تهتم بتجميع وتبويب وتصنيف البيانات المحاسبية وتتولى الإدارة المالية تحليل هذه المعطيات والبيانات المحاسبية عن طريق التحليل المالي لاتخاذ القرار المالي السليم.

✓ النسب تعكس وضعية المؤسسة في لحظة معينة من الفترة الزمنية المدروسة (ميزانية ختامية مثلا) فلا تظهر التغيرات التي طرأت خلال تلك الفترة.

✓ ارتفاع مؤشر مالي ليس دليلا على تحسن الوضع، و على سبيل المثال فإن استخدام المؤسسة لأموالها النقدية في تسديد بعض التزاماتها ليس دليلا على تحسن سيولة المؤسسة و عند التدقيق و الدراسة يتبين لنا أن الأمر على العكس أي أن سيولة المؤسسة أصبحت أسوء مما كانت عليه و خاصة عند استخدامها مؤشر السيولة السريعة.

أما من الجانب التطبيقي فتم التوصل إلى:

✓ التحليل المالي لا يغني عن القيام بنوع آخر من الدراسة و التمحيص و المتمثل في تحليل تقني و اقتصادي للمشروع موضوع التمويل، لأنه و إن كانت الوضعية المالية الراهنة للمؤسسة جيدة فإن النتائج المنتظرة من المشروع إذا كانت سلبية و خاصة إذا كان حجم المشروع كبيرا من المكن أن تؤدي إلى تأثير على الهيكل المالي للمؤسسة مستقبلا، و بشكل يمكن أن يعرض أموال البنك للخطر.

✓ التحليل بواسطة النسب المالية في تزايد مستمر و ذات طابع إيجابي مما جعل المؤسسة طالبة القرض تتمتع باستقلالية مالية كبيرة اتجاه دائنيها.

✓ تبين لنا أن المؤسسة متوازنة ماليا، و ذلك لأن رأس المال العامل يغطي جميع احتياجات المؤسسة، وتحقيقها خزينة موجبة طوال فترة الدراسة.

**اختبار نتائج فروض الدراسة:**

✓ يتم منح الائتمان المصرفي بالاعتماد على شروط يجب توافرها في المقترض ووفق معايير و إجراءات تمكن البنك من استرداد أمواله.(تم تأكيد الفرضية الأولى)

✓ تتمثل أدوات التحليل المالي المعتمدة من طرف البنوك التجارية في مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية، والتي تستخدمها في تحليل القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسات المقترضة. (تم تأكيد الفرضية الثانية)

✓ التحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل المستخدمة من طرف بنك البدر لعرض نتائج الأعمال و المساهمة في تحليل الوضعية المالية للعميل،فهو يسمح بالمراقبة المالية للمؤسسة ومعرفة و تحديد احتياجات التمويل أي مدى كفاءة العميل المالية، و الكشف عن الأسباب الحقيقية لاختلال التوازن المالي للمؤسسة التي من خلالها يمنح القرض أو لا يمنح.(تم تأكيد الفرضية الثالثة)

**التوصيات المقترحة:**

✓ يجب أن تتم عملية المنح القروض المصرفية بطريقة موضوعية بعيدة عن أي تحيز وآراء شخصية وبناء على التحليل المالي السليم.

✓ ضرورة اعتماد البنوك على نماذج حديثة في تقديرها للمخاطر بدلا من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة و ربح الوقت من جهة أخرى.

✓ ضرورة عدم التركيز على الضمانات العينية والنقدية في الدرجة الأولى وعدم إهمال التحليل المالي.

✓ يجب أن يستند متخذ القرار الائتماني على المعلومات و البيانات التي يتم التوصل إليها من خلال الاستعلام المصرفي عن طالب الائتمان، و دراسة الظروف المحيطة بالشركة و بالصناعة أولا و من خلال التحليل المالي ثانيا من أجل الوصول إلى قرار سليم يتسم بدرجة من الدقة و الموثوقية.

✓ ضرورة توخي الدقة والحذر عند دراسة ملفات القروض لتفادي الوقوع في المخاطر المتعلقة بمنح القروض.

✓ بالنظر إلى العدد الكبير لملفات الزبائن المعالجة في العينة و كذلك بالنسبة لعدد المعطيات الواجب تجميعها بالنسبة لكل زبون، يستوجب تجهيز البنك بشبكة إعلام آلي متطورة يسهل عليه تخزين المعلومات الخاصة بكل زبون و معالجتها بطريقة سريعة، و بالتالي ربح الوقت و الجهد و التكلفة.

✓ عدم الاعتماد على التحليل المالي فقط في اتخاذ القرار بشان منح القرض و إنما إجراء كافة أنواع التحاليل الممكنة مثل التحليل التقني و الاقتصادي للمشروع موضوع الدراسة حتى يتأكد البنك من أن أمواله المستثمرة ستعود إليه بفوائد و أرباح.

**آفاق الدراسة:**

في الأخير لا ندعي بأننا قمنا بالإلمام بجميع جوانب الموضوع، فكل وعاء يضيق بما وضع فيه إلا وعاء العلم فانه يتسع.

فمن خلال دراستنا لدور التحليل المالي في منح القروض لدى البنك و بعد استخلاصنا للنتائج المذكورة، نرى أنه مازالت بعض النقاط يمكن التطرق إليها و تكون أساسا لبحوث لاحقة، و لهذا فانه يقترح دراسة مستقبلية كاستكمال لنتائج الدراسة الحالية و تتمثل في:

- مدى اعتماد البنوك التجارية الجزائرية على تطبيق تقنيات التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي.
- ومن أهم النقاط التي تستدعي التوضيح أن التحليل المالي الذي تقوم به البنوك التجارية لتقييم طلبات القروض هو تحليل ائتماني.

# المراجع و المصادر

**قائمة المراجع:**

**أولا: باللغة العربية:**

**الكتب:**

1. محمود حسين الوادي، حسين مُحَّد سمحان، سهيل أحمد سمحان: "النقود والمصارف" ، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010.

2. ناظم نوري الشمري: "النقود والمصارف (النظرية النقدية)، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

3. علاء فرحان طالب، حيدر يونس الموسوي، مُحَّد فائز حسن، "إدارة المؤسسات المالية مدخل فكري معاصر"، دار الأيتام للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

4. خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطواد، "إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.

5. أنس البكري، وليد صافي: "النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق"، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

6. زينب عوض الله، أسامة مُحَّد الغولي، "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

7. فليح حسن خلف: "النقود والبنوك"، ط1، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006.

8. علي عبد الوهاب نجا، مُحَّد عزت مُحَّد غزلان، عبير شعبان عبده: "اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية"، ط1، الإسكندرية، 2014.

9. صادق راشد الشمري، "إدارة المصارف الواقع والتطبيقات"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

10. أسعد حميد العلي: "إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر"، ط1، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

11. مُحَمَّد مطر: "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني"،ط2، دار وائل للنشر، عمان،الأردن، 2006.

12. مؤيد راضي خنفر، د. غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مخل نظري و تطبيقي)، دار المسيرة للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009.

13. مُحَمَّد إبراهيم عبد الرحيم، "اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، 2008.

14. شعيب شنوف، "التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS"، دار زهران للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

15. خالد وهيب الراوي: "العمليات المالية المصرفية الخارجية"، دار المناهج، عمان، الأردن، 2009.

16. منير شاكر مُحَمَّد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، "التحليل مدخل صناعة القرارات"،دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005.

17. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي: "التحليل والتخطيط المالي الاتجاهات الحديثة"، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008.

18. مُحَمَّد المبروك أبو زيد: "التحليل المالي شركات وأسواق مالية"،دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، الرياض، 2009.

19. مفلح مُحَمَّد عقل: "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2009.

20. حمزة محمود الزبيدي: "الإدارة المالية المتقدمة"، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2008.

21. عاطف جابر طه عبد الرحيم، "أساسيات التمويل والإدارة المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

22. مبارك لسلوس: "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004.

22. الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية" ، الجزائر ، الطبعة الثالثة،2004.

**الأطروحات:**

23. سيف هشام صباح الفخري، الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2009.

24. قاسيمي آسيا: "تحليل الضمانات في تقديم جدوى تقدير القروض في البنك" (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري cpa)، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، 2009/2008.

25. إيمان أنجرو: "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي" بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2006.

26. اليمين سعادة، "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها"، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008.

27. عبد الواحد غردة، "ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية"، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة قالمة-، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، 2004/2003.

28. بن سمينة دلال، "التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر 1990-2000"، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بسكرة-، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، 2004/2003.

**ملتقيات ومؤتمرات:**

29. طية عبد العزيز، ميرامي مُحَّد، "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، الملتقى الدولي الثاني، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008.

30. شعبان فرج: "العمليات المصرفية وإدارة المخاطر" (دروس موجهة لطالب الماستر)، جامعة البويرة، 2014/2013.

31. شريف مصباح أبو كرش، "إدارة المخاطر الائتمان المصرفي"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة، جامعة الخليل، فلسطين، 8-9 ماي 2005.

**المداخلات:**

32. مُحَمَّد نور كرمه" : دور التحليل المالي في رفع كفاءة العمل المصرفي في اتخاذ قرارات الائتمان والتمويل دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري جامعة دمشق 2010".

33. صالح طاهر الزرقان: "التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية" (دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية)، جامعة الإسراء الخاصة،الأردن.

34. خالد محمود الكحلوت: "مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني" (دراسة ميدانية على المصارف العاملة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.

**مقابلات شخصية:**

35. مقابلة مع الموظفة المؤطرة، المكلفة بالزبائن(مؤسسات)،سويكات ليلى، وكالة بدر،تيسمسيلت.

**مواقع الانترنيت:**

36. www.bank-of-algeria.dz

37. www.badr-bank.net

**ثانيا: باللغة الأجنبية**

38. Lioyd, Thomas, Money, Banking and Economic Activity, 3 Edition,Prencice-Hqll, Inc, NewJersey, 1986 .

**قائمة المصادر:**


1. خالد وهيب الراوي "العمليات المالية المصرفية الخارجية"، دار المناهج، عمان، 2009.
2. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح مطارنة، دار المسيرة للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009.
3. منير شاكر مُحَمَّد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005.
4. المخطط الوطني للمحاسبة، الجزائر: ديوان المطبوعات المدرسية، 1995.
5. مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
6. إدارة بنك بدر وكالة تيسمسيلت.
7. بنك الفلاحة و التنمية الريفية – تيسمسيلت-.
8. من إعداد الطالبتين.
9. www.badr-bank.net